وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2024/2023

قسم:العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

سبل تفعيل الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية

-دراسة حالة ولاية الطارف-

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

من إعداد الطالبتين:

- حربي عفاف
- سلطاني شهرزاد

تحت إشراف:

الدكتورة العابد برينيس شريفة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع الاستثمار وسبل تفعيله لتحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف، من خلال الاطلاع على تطور بعض المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية بالولاية.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من أن هناك عدة استثمارات ومجهودات بولاية الطارف لتحقيق التنمية المحلية الفعلية إلا أنها مازالت بعيدة عن ركب التقدم وهذا راجع أساسا إلى ضعف البنية التحتية التي يتطلبها نظام شامل من العتاد وبرامج الرقمنة وكذا قلة الكفاءات والبحوث المتعلقة بهذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات الهامة أبرزها ضرورة قيام الولاية بتعزيز ودعم الاستثمار في مختلف المجالات والميادين من خلال التركيز على العراقيل التي تقف حاجزا أمامها لإحداث وتفعيل التنمية المحلية بالولاية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار- التنمية المحلية – المشاريع الاستثمارية- ولاية الطارف.

Abstract

This study aims to clarify the reality of investment and ways to activate it to achieve local development in the state of Al-Tarf, by reviewing the development of some projects in various economic sectors in the state.

The results of the study showed that although there are several investments and efforts in the state of Al-Tarf to achieve actual local development, they are still far from the pace of progress, and this is mainly due to the weakness of the infrastructure required by a comprehensive system of equipment and digitization programs, as well as the lack of competencies and research related to this field.

The study concluded with a set of important suggestions, most notably the need for the state to promote and support investment in various areas and fields by focusing on the obstacles that stand in the way of creating and activating local development in the state.

key words:

Investment - local development - investment projects - El Tarf State.

الإهداء

إلهي، لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

إلى نور حياتي و منبع أملي وسعادة قلبي زوجي العزيز

إلى أبي "العزيز" و أمي "الغالية" حفظهما الله؛

إلى عزوتي و سندي في الحياة:

إلى إخوتي و أخواتي حفظهم الله وأنار دربهم؛

إلى نور حياتي أبنائي رعاهم الله ؛

إلى كل عائلتي الكريمة؛

إلى كل من جمعتني بهم الصداقة والزمالة في دروب الحياة؛

إلى كل من علمني حرفا من مرحلة الابتدائية إلى مرحلة الجامعية؛

إلى كل من ناضل في سبيل الحصول على العلم؛

إلى كل من أحب واحترم؛

إلى كل هؤلاء.....

اهدي هذا الجهد المتواضع

عفاف

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود

أمي وأبي حفظهما الله

إلى ما كان دعائه سر نجاحي و حنانه بلسم جراحي

زوجي حفظه الله لي و أطال الله في عمره

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أبنائي

إلى الأستاذة المؤطرة" **العابد برينيس شريفة**"

إلى كل الأهل والأقارب إلى كل الأصدقاء

إلى أساتذتي الكرام إلى كل من مد لنا يد العون من قريب

أو بعيد ولو بكلمة طيبة إلى كل هؤلاء جميعا

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شهرزاد

شكر و عرفان

يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة "**العابد برينيس شريفة**" التي أنارت لنا الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الأكبر في إنجاز هذا البحث.

كما نتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث وتقييمه.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد .

وأخيرا نتوجه بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا إلى عائلتينا لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء نقول: شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	المساحة الزراعية المستعملة في الجزائر.....	(47)
02-01	التطور العددي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(من 2012 إلى سنة 2021).....	(54)
03-01	توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط لسنة 2021.....	(55)
04-01	توزيع الاستثمارات حسب الجهات لسنة 2021.....	(55)
05-01	تطور مناصب الشغل التي توفرها الاستثمارات خلال الفترة الزمنية (2012-2021).....	(56)
01-02	خريطة جغرافية لولاية الطارف.....	(67)
02-02	نمو الإنتاج الفلاحي للفترة 2006-2022.....	(83)
03-02	تطور المشاريع الممولة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف للفترة (2016-2020).....	(86)
04-02	مساهمة المشاريع المحدثة في ANGEMفي توفير مناصب العمل خلال الفترة 2016-2020.....	(88)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	معايير أبعاد التنمية المحلية.....	(27)
02-01	إستراتيجية التنمية المحلية.....	(29)
03-01	المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.....	(48)
04-01	توزيع الاستثمارات حسب قطاعات النشاط حتى 2021/12/31.....	(54)
05-01	تطور الميزان التجاري الجزائري للسنتين 2020 و2021.....	(57)
06-01	وضعية المشاريع السياحية للفترة 2018-2022.....	(60)
07-01	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2021/12/31.....	(61)
08-01	تطور عدد المشاريع المصرح بها في إطار ANDI حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2020-2021/12/31)	(62)
01-02	التنظيم الإداري و الإقليمي.....	(68)
02-02	التوزيع السكاني لولاية الطارف.....	(70)
03-02	البحيرات المتواجدة ضمن حظيرة القالة.....	(72)
04-02	المحاصيل الزراعية والحيوانية بولاية الطارف للفترة 2010-2017	(73)
05-02	مراكز التكوين المهني.....	(75)
06-02	البنية التحتية للولاية.....	(76)
07-02	مشاريع التهيئة السياحية بولاية الطارف.....	(78)
08-02	مشاريع الاستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية.....	(79)
09-02	المؤسسات الفندقية الناشطة لسنة 2023.....	(80)
10-02	عدد الوكالات السياحة والأسفار المعتمدة والأدلاء السياحيين.....	(81)
11-02	مشاريع البرنامج الجديد 2023.....	(82)
12-02	الاستثمار الفلاحي لولاية الطارف لسنة 2023.....	(85)
13-02	توزيع عدد المؤسسات المنشأة في ANGEM حسب قطاع النشاط للفترة 2016-2020.....	(87)
14-02	تطور المشاريع المحدثة في CNAC للفترة (2016-2021).....	(89)

15-02	توزيع عدد المؤسسات المحدثة في CNAC حسب قطاع النشاط للفترة 2016-2021.....	(89)
16-02	مساهمة المشاريع الممولة في CNACفي توفير مناصب العمل خلال الفترة 2016-2021.....	(90)
17-02	عدد الموظفين بولاية الطارف حسب القطاعات.....	(98)

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	الترجمة العربية للمختصر
01	**ANADE**	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
02	**ANDI**	Agence nationale Du développement de l'inveissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
03	**ANDPME**	Agence nationale du développement de la PME.	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
04	**ANGEM**	Agence nationale de gestion du micro crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
05	**ANSEJ**	**A**gence **N**ational de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes.	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
06	**BDL**	**B**anque de **D**éveloppement **L**ocal	بنك التنمية المحلية
07	**BEA**	**B**anque **E**xtérieure d'**A**lgérie	بنك الجزائر الخارجي
08	**BNA**	**B**anque **N**ationale d'**A**lgérie	البنك الوطني الجزائري
09	**CGCI PME**	Caisse Nationale d'Assurance Chomage	صندوق ضمان قروض الاستثمار
10	**CNAC**	Caisse Nationale d'Assurance Chomage.	الصندوق الوطني للتامين على البطالة
11	**CNEP**	**C**aisse **N**ational d'**E**pargne et de **P**révoyance	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
12	**CPA**	**C**rédit **P**opulaire d'**A**lgérie	القرض الشعبي الجزائري
13	**FGAR**	Fonds de grantie des crédits aux PME	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
14	**FMI**	**F**onds **M**onétaire **I**nternational	صندوق النقد الدولي
15	**GUD**	**G**uichet **U**nique **D**écentralisé.	الشباك الوحيد اللامركزي
16	**IFU**	**I**mpôt **F**orfaitaire **U**nique	الضريبة الجزافية الوحيدة
17	**IRG**	**I**mpôt sur le **R**evenu **G**lobal	الضريبة على الدخل الإجمالي
18	**MIPMEPI**	**M**inistère de l'**I**ndustrie, des **P**etites et **M**oyennes **e**ntreprises et de la **P**romotion des **I**nvestissements	الصغيرة والمؤسسات الصناعة وزارة الاستثمار وترقية والمتوسطة
19	**PCD**	Plan Communal de Développement .	المخططات البلدية للتنمية
20	**UNACTAD**	**U**nited **N**ations **C**onférence on **T**rade and **D**éveloppent	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جدول المحتويات

المحتوى	الصفحة
- الملخص.....	(I)
- Résumé.....	(II)
- إهداء.....	(III-IV)
- شكر و عرفان	(V)
- قائمة الأشكال.....	(VI)
- قائمة الجداول.....	(VII- VIII)
- قائمة المختصرات.....	(IX)
- جدول المحتويات.....	(X–XIII)
- المقدمة.....	(1)
الفصل الأول: دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية	(08)
- تمهيد	(09)
المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار.....	(10)
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.....	(10)
1-تعريف الاستثمار.....	(10)
2- خصاص الاستثمار.....	(11)
3-عناصر الاستثمار.....	(11)
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار.....	(12)
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه.....	(15)
1- أهمية الاستثمار.....	(15)
2- أهداف الاستثمار.....	(16)
المطلب الرابع :أدوات ومعوقات الاستثمار.....	(17)
1- أدوات الاستثمار.....	(17)
2-معوقات الاستثمار	(18)
المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية.....	(19)
المطلب الأول: مفهوم ومكونات التنمية المحلية.....	(19)
1-مفهوم التنمية المحلية.....	(19)

2- مكونات التنمية المحلية.....	(21)
3-أهداف التنمية المحلية.....	(22)
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التنمية المحلية.....	(23)
1-خصائص التنمية المحلية.....	(23)
2-المبادئ الأساسية للتنمية المحلية	(24)
المطلب الثالث : أبعاد التنمية المحلية ومجالاتها.....	(25)
1-أبعاد التنمية المحلية	(25)
2- مجالات التنمية المحلية.....	(27)
3-إستراتيجية التنمية المحلية.....	(29)
المطلب الرابع: المقومات الأساسية للتنمية المحلية ومعوقاتها.....	(31)
1-مقومات التنمية المحلية.....	(31)
2-معوقات التنمية المحلية.....	(32)
المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.....	(34)
المطلب الأول: مساهمة الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية.....	(34)
1-مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية.....	(34)
2-مساهمة القطاع العام في التنمية المحلية.....	(35)
3-مساهمة الاستثمار في التنمية المحلية	(36)
المطلب الثاني: برامج ومخططات التنمية المحلية والإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....	(36)
1-برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر.....	(36)
2-الهيئات والمؤسسات الداعمة للاستثمار في الجزائر.....	(37)
3-قوانين تطوير الاستثمار في الجزائر.....	(40)
المطلب الثالث: مقومات وواقع التنمية المحلية في الجزائر.....	(46)
1-مقومات التنمية المحلية في الجزائر.....	(46)
2-واقع التنمية المحلية في الجزائر.....	(51)
المطلب الرابع :واقع الاستثمار المحلي في الجزائر.....	(53)
1-التطور العددي للاستثمارات في الجزائر.....	(53)
2-مساهمة الاستثمارات في مؤشرات الاقتصاد الكلي بالجزائر.....	(56)
3- تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر.....	(57)
4- تطور الاستثمار السياحي في الجزائر.....	(60)
5- مساهمة هيئات الدعم في تطوير الاستثمارات في الجزائر.....	(60)
- خلاصة الفصل.....	(64)

الفصل الثاني: واقع الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف	(65)
- تمهيد.....	(66)
المبحث الأول: طابع ومقومات ولاية الطارف.....	(67)
المطلب الأول : التعريف بولاية الطارف.....	(67)
المطلب الثاني: مقومات التنمية السياحية بولاية الطارف	(71)
المطلب الثالث: مقومات التنمية الفلاحية بولاية الطارف.....	(72)
المطلب الرابع: مقومات التنمية الصناعية والمؤسساتية بولاية الطارف.....	(74)
المبحث الثاني: مساهمة المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف.....	(78)
المطلب الأول: تطور الاستثمار في القطاع السياحي بالولاية.....	(78)
المطلب الثاني: الاستثمار في المشاريع القاعدية	(82)
المطلب الثالث: تطور الاستثمار في القطاع الفلاحي بالولاية.....	(83)
1-الإنتاج الفلاحي.....	(83)
2-تركيبة المحاصيل الفلاحية بولاية الطارف.....	(84)
3- الاستثمار الفلاحي.....	(84)
المطلب الرابع: تطور الاستثمار في القطاع المؤسساتي والصناعي	(86)
1-المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف	(86)
2- المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الطارف	(88)
3-إنجازات قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف.....	(91)
المبحث الثالث: سبل تفعيل الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف.....	(92)
المطلب الأول: معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف وسبل تفعيله.....	(92)
1-معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف.....	(92)
2- سبل تفعيل القطاع السياحي في ولاية الطارف.....	(93)
المطلب الثاني: معيقات القطاع الفلاحي في ولاية الطارف وسبل تفعيله	(93)
1- معيقات القطاع الفلاحي في ولاية الطارف.....	(93)
2- سبل تفعيل القطاع الفلاحي في ولاية الطارف.....	(94)
المطلب الثالث : عوائق القطاع المؤسساتي والصناعي وسبل تفعيله في ولاية الطارف	(95)
1- عوائق القطاع المؤسساتي والصناعي في ولاية الطارف.....	(95)
2- سبل تفعيل القطاع المؤسساتي والصناعي في ولاية الطارف.....	(96)

المطلب الرابع : عوامل نجاح التنمية المحلية في ولاية الطارف	(97)
- خلاصة الفصل.....	(99)
- الخاتمة.....	(100)
- قائمة المصادر والمراجع.....	(104)

المقدمة

المقدمة

1- مدخل الدراسة

تقاس درجة نمو دولة ما في العالم، على حسب التطور الذي يحدث في مختلف القطاعات المكونة لاقتصادها الوطني، وهذا التطور لن يحدث إلا بوجود وتوافر عوامل لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضا السياسية والقانونية، ويمكن لهذه العوامل أن تؤثر وتُكون اقتصاد الدولة، وتعطيه صفة النمو والتطور أو التخلف والتدهور والاندثار، إذن يمكن أيضا اعتبار هذه العوامل بمثابة الأرضية التي تمهد السير في طريق النمو لمسايرة ركب التنمية.

فالتنمية قبل أن تصّنف وتبوب إلى اقتصادية واجتماعية وسياسية و...الخ، حسب القطاعات والمجالات، يجب أن تكون تنمية نابعة من أصل المجتمع أو من جذوره، ومن بنيته التحتية، فالمجتمع المحلي معظمه أفراد غير مؤهلون أو على علم بما تريده الدولة، وهنا يظهر دور الجماعات المحلية التي تعتبر نقطة الوصل بين الحكومة والشعب أو الأفراد والمجتمع ككل.

ولكن الجماعات المحلية بحاجة إلى التمويل وبالأخص التمويل المحلي، سواء كان حكوميا أي من القطاع العام، أو خاصا أي من قطاع الأعمال والمؤسسات.

وباعتبار الاستثمار هو المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية، والمحدد الرئيسي لتطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، فهو يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد وتحسينها، حيث يعمل على توليد فرص العمل، ولهذه الأسباب وأخرى تم التركيز على الاستثمار باعتباره أحد البدائل الأساسية التي وضعت للتمويل من أجل النهوض بالمجتمعات وتحقيق التنمية المحلية فيها.

فالاستثمارات المحلية سواء كانت حكومية أو خاصة، لها مميزات وخصائص كما لها مجموعة من الحوافز تساعدها وتحفزها، وتتنافس الدول في تقديمها كما لا ننسى أن لها أيضا عوائق وصعوبات تواجهها في تلك الدول.

ضمن هذه الرؤية العامة يمكن تفسير أن التنمية المحلية عملية أساسية ترتكز عليها السياسات العامة التنموية للدولة، إذ أنها منطلق أساسي لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وهي كذلك عملية مركبة تتفاعل فيها عدة متغيرات سواء على المستوى المؤسساتي أو على المستوى البيئي.

والجزائر تعد من بين الدول التي حاولت إرساء مبدأ اللامركزية وذلك منذ الاستقلال، فهذا المبدأ يعتبر عنصرا هاما في إحداث التنمية المحلية ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية عبر الإصلاحات المستمرة للنهوض بمشاريع التنمية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق العامة على المستوى المحلي، وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وولاية الطارف تمتاز بعدة مقومات حيث أنها في الفترة الأخيرة تعمل جاهدة على التطوير في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

2- إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي من خلال التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الاستثمار في تفعيل التنمية المحلية بولاية الطارف؟

وحتى تتم الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تقسم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل تحضى ولاية الطارف بمقومات تجعلها قادرة على تحقيق التنمية المحلية ؟
- ❖ هل تفعيل الاستثمار حقق التنمية المحلية في ولاية الطارف؟

3- فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

- تحضى ولاية الطارف بمقومات تنموية تجعلها قادرة على تحقيق التنمية المحلية ؛
- تفعيل الاستثمار في ولاية الطارف لم يرقى إلى المستوى المطلوب في تحقيق التنمية المحلية.

4- أهمية موضوع الدراسة

يعد موضوع الاستثمار والتنمية المحلية من أهم المواضيع الاقتصادية التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء وفيما يلي يتم عرض أهمية الموضوع فيما يلي:

- التعرف على موضوع الاستثمار المحلي الذي أصبح يعتبر من أهم الرهانات في الوقت الحالي، نظرا للعوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما سيوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، فقد وجدت الكثير من الدول في الاستثمار المحلي بديلا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- من خلال هذه الدراسة يتم عرض واقع الاستثمار في ولاية الطارف، وتوضيح مساهمته في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقومات التي تتمتع بها الولاية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
- ❖ الدور المهم الذي يؤديه الاستثمار في علاج الاختلالات الاقتصادية؛
- ❖ محاولة معرفة آثار الاستثمار على التنمية المحلية في ولاية الطارف؛
- ❖ قلة الدراسات المعالجة لهذا الموضوع ؛
- ❖ الاهتمام بالموضوع نظرا لأهميته.

6- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- معرفة مدى أهمية الاستثمار والتنمية المحلية في ولاية الطارف خاصة في ظل المقومات التي تمتاز بها؛
- التعرف على أهم الصعوبات والمعيقات التي يتعرض لها الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف وسبل تفعيله.

7- حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه يتم تبيان حدود هذه الدراسة كالأتي:

- **الحدود المكانية**

تقتصر هذه الدراسة في إطارها المكاني على الجزائر، من خلال تشخيص مكانة الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية،مع أخذ نموذج للدراسة على المستوى المحلي، وذلك بتسليط الضوء على واقع الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف.

- **الحدود الزمنية**

اختلفت الحدود الزمنية حسب الإحصائيات المتوفرة وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة وبالتالي اقتصرت الدراسة حسب توفر البيانات في كل حالة.

8- منهج وأدوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، في ضوء ما يتوفر من بيانات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائم لطبيعة الموضوع محل الدراسة وذلك لوصف مفاهيم الاستثمار والتنمية المحلية وأهميتها، وعرض مؤشراتهما وترجمة الإحصائيات المتعلقة بالدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة في عرض واقع الاستثمار والتنمية المحلية في ولاية الطارف.

وتمثلت أدوات الدراسة في الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والدوريات والملتقيات، إحصاءات الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، وكذلك التقارير والنشرات والمواقع الإلكترونية.

9- الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع الاستثمار وأيضا التنمية المحلية ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: فريدة كافي، زكية آكلي، (2017): بعنوان: التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مقال منشور بمجلة إقتصاديات المال والأعمالJFBE ، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التنمية المحلية في الجزائر، نظرا لمكانتها المتميزة وهو ما جعلها تحتل موقعا بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ سنة 1990، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير الممركزة الموكل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية المحلية عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب.

الدراسة الثانية: يزيد تقرارت وآخرون، (2019): بعنوان: الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الراهنة في الجزائر، مقال منشور بمجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر:

تهدف هذه الدراسة إلى تفعيل دور الاستثمار المحلي لخدمة التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر من خلال جملة من الاستراتيجيات من شأنها أن تعالج الخلل التنموي الذي تعاني منه الجزائر نظرا لتذبذب العوائد البترولية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متخلفة بالرغم من المجهودات المتتالية في سبيل تطويره؛ أيضا عدم وجود معالم واضحة لسياسة محلية مستدامة في كل جوانبها وأبعادها، خاصة ما تعلق بالآليات العملية، بالإضافة إلى غياب الوعي الاستثماري لدى اغلب المواطنين، كما تقترح في هذه الدراسة مراقبة كافة مشاريع الاستثمار المحلي ومدى نجاحها في تحقيق تنمية محلية مقبولة وضرورة توعية العنصر البشري بمفهوم التنمية المحلية وتطويرها

عن طريق الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى السعي إلى البحث على الموارد المتجددة وتطويرها وعدم استنزاف ثرواتها من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة.

الدراسة الثالثة: بن قديدح سفيان، (2021): بعنوان: " مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف (الجزائر) – عرض إحصائيات لعدة سنوات بين الفترة 2020/2010– "، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 24، العدد 01 ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى عرض مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف، من خلال مجموعة من الإحصائيات الحديثة حول عدة قطاعات اقتصادية، لمعرفة الإمكانيات الاقتصادية بالولاية خلال السنوات الأخيرة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن ولاية الطارف تزخر بمقومات كبيرة في القطاعين الزراعي والسياحي، ولها مستقبل زاهر فيهما ، كما تتوفر على إمكانيات معتبرة وقابلة للتطوير في قطاعي التمويل والتشغيل، بينما يبقى القطاع الصناعي والمؤسساتي فيها لم يبلغ المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات المتاحة في المجال .

الدراسة الرابعة: محمد حاج قاسي، (2023): بعنوان: مسار التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر في إطار مقاربة الحوكمة، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد 06، العدد 01، جامعة محمد لونيسي، البليدة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الكبير الذي تلعبه الدولة الجزائرية من خلال أداتها التنفيذية، الجماعات المحلية، كفاعل أساسي وشريك رئيسي في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، وذلك بالتركيز على قطاع المرافق العمومية وإعطائه الأولوية قصد النهوض به في مختلف البرامج التنموية المسطرة، لما له من ارتباط وثيق بالحياة اليومية للمواطن.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن نجاح أي برنامج تنموي مرهون بمدى قبول المواطن له وانخراطه في مسعاه، ولتحقيق هذا المسعى وجب العمل على استرجاع ثقته في السلطات العمومية من خلال العمل على إرساء أسس متينة للحوكمة، وتحسين مداخيل الجماعات المحلية، وكذا عصرنة وتحديث المرفق العمومي للوصول إلى تحقيق تنمية وطنية ومحلية شاملة.

– ما يميز الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

- في هذه الدراسة تم تحليل الوضع الاقتصادي في ولاية الطارف في مجال الاستثمار والتنمية المحلية؛
- في هذه الدراسة تم عرض واقع الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف؛

- الدراسة تركزت في الفترة الأخيرة وأبرزت اثر الاستثمار على التنمية المحلية في ولاية الطارف وعرض جهود الولاية في إصلاح الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

10- هيكل الدراسة

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد (الاستثمار، التنمية المحلية، تحقيق التنمية المحلية من خلال تفعيل الاستثمار في ولاية الطارف) الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بكل هذه الأبعاد وبجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت هذه الدراسة مقدمة وفصلين وخاتمة جاءت كالتالي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل دراسة دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية، وتم تقسيمه ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم التطرق نظرة عامة حول الاستثمار من حيث مفهومه، خصائصه وأنواعه بالإضافة إلى أهميته وأدواته ومعيقاته في المبحث الأول، ثم تم التطرق إلى مفاهيم حول التنمية المحلية من حيث تعريفها، مكوناتها والخصائص المميزة لها ومبادئها بالتفصيل في المبحث الثاني، ومن ثم تم التعرف على دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في المبحث الثالث.

الفصل الثاني :تضمن هذا الفصل عرض واقع الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول إلى عرض طابع ومقومات ولاية الطارف، ثم تم تناول مساهمة المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى سبل تفعيل الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف.

الفصل الأول

دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية

تمهيد

أصبح مفهوم التنمية والتنمية المحلية من أكثر المفاهيم تداولا في القرن الواحد والعشرون، ونظرا للأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الموضوع، فهو مرتبط بالكثير من المجالات سواء كانت ثقافية، اجتماعية، سياسية أو اقتصادية ...الخ، وتعد التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية المتمثلة في تدخل الدولة والهيئات المكلفة بذلك لتوجهها. إذ تعتبر هدف أساسي تسعى كل الدول إلى بلوغه من خلال رسم سياسة اقتصادية ومالية ترتكز عليها، نتيجة الاستخدام الجيد للموارد البشرية والمالية والاقتصادية، فلا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة إذا لم نهتم بالتنمية المحلية.

حيث أن التنمية المحلية تحضى باهتمام خاص من طرف الدول المتطورة أو السائرة في طريق النمو، فقد أصبحت تحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية لاعتبارها منهجا تتسابق معظم الدول في الحصول على الاستثمار المحلي، وذلك من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطابه، وتقديم عديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر ، وسيتم التعرض في هذا الفصل لمفهوم الاستثمار وأهميته وأشكاله، كما سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وفقا للتقسيم التالي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار؛

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية؛

المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار ليس سهلا على الباحثين في هذا الميدان، وذلك راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وعليه كان من الضروري التطرق إلى موضوع الاستثمار من خلال مفاهيمه وأنواعه ليكون مدخلا لمطلب هذا المبحث الذي خصص لمفهوم الاستثمار ، أنواعه وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

سوف يتم من خلال هذا المطلب منح تعريف بسيط حول الاستثمار، وخصائصه الأساسية وكذلك التعرف على عناصره الرئيسية.

1-تعريف الاستثمار

مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن لقيام به ونمّاه[1] ".

يعرف كذلك على انه" :استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها[2] ".

ويعرف أيضا بأنه :" عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع".[3]

ويعرفه البعض الآخر بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في فترة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة".[4]

يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني، يقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية من خلالها يتم تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية...الخ.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل على الاستثمار أنه: عملية اقتصادية يتم من خلالها الفرد أو المؤسسة تخصيص جزء من رأسمال من أجل الحصول على وسائل الإنتاج جديدة، أو من أجل تطويريها وتجديدها، أو هو توظيف أموال على شرط تحصيلها في مدة زمنية معينة.

---

[1] محمد محمد أحمد سويلم،(2009): الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، ص 23.

[2] حسين عمر،(2000): الاستثمار والعولمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ص56.

[3] المرجع نفسه، ص48

[4] شقيري نوري موسى وآخرون، (2012):إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص18

2- خصائص الاستثمار

ويتميز الاستثمار بمجموعة من المميزات يمكن ذكرها كالآتي[1]:

- الاستثمار عملية ديناميكية، ويمكن أن يمر باختلالات لأسباب مختلفة؛

- الاستثمار عملية اقتصادية يهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية، كما يقوم على معايير اقتصادية في حساباته المختلفة سواء كانت لتقييم الجدوى أو الأداء؛

- الاستثمار يتسم بتعميم القائمين به سواء أكانوا أفرادا طبيعيين أو مجموعات من الأشخاص؛

- الاستثمار يقوم على أسس علمية وقواعد محددة؛

- يهدف الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية والبشرية والمالية؛

- الاستثمار يبحث عادة عن ضمان عوائد تتسم بتدفقات مستمرة والتي يفترض بها أن تجرى في ظروف واضحة ومستمرة؛

- الاستثمار يجرى في ظروف تتسم بالشفافية والوضوح وبذلك تتميز شخصية المستثمر عن غيره في الالتزام بالمحددات التشريعية وبالقيود والشروط الاقتصادية؛

- الاستثمار يفترض مسبقا القبول بهامش معين للمخاطر.

3-عناصر الاستثمار

تتكون العملية الاستثمارية من أربعة عناصر أساسية وهي :[2]

-المساهمة: يقدم المستثمر "عطاء" أو "مساهمة" نقدا أو عينا، ماديا أو غير مادي، وقد يكون المستثمر إما شخصا طبيعيا وإما شخصا معنويا، خاصا أو عموميا .

- نية الحصول على الربح: إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح وفوائد وإلا فلا تعد العملية استثمارا .

- المجازفة (المخاطرة): إن نية الحصول على الربح لا تعني بداهة التحقيق الفعلي لذلك الربح، فالمساهمة مخاطر بها (مجازف بها)، وقد يحقق المستثمر أرباحا كبيرة أو صغيرة، وقد يتحمل قدرا من الخسارة مناسبا لقيمة مساهماته .

- عامل الزمن (المدة): إن المستثمر ينتظر بطبيعة الحال مدة كي يرى ثمرة استثماره، فهو لا يحقق الربح فورا بشكل عام، ذلك أن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة من عملية الاستثمار يستغرق وقتا، ولعل هذا أهم ما يميز عملية الاستثمار عن عملية البيع.

[1] هوشيار معروف كاكامولا،(2003): الاستثمارات والأسواق المالية ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ص ص 17-20 .

[2] عبد العزيز قادري، (2006): الاستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي - ضمان الاستثمارات، دار هومة، الجزائر، ص ص 11-12.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

يقصد بمجالات الاستثمار أنواع أو وجهات النشاط الاقتصادي الذي سوف توجه إليه الأموال بهدف الحصول على العوائد المرجوة، فإن مصطلح نوع أو مجال أكثر شمولية وتمثيلا من مصطلح أداة، فالمستثمر في عملية مفاضلته واتخاذ قراره الاستثماري بين الاستثمار المحلي أو الأجنبي فإنه بصدد تحديد مجال استثماره، في حين أن مفاضلة مستثمر آخر بين العقارات أو الأسهم والسندات فإنه بصدد تحديد أداة استثمارية تناسبه، وعليه وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى الاستثمار إلى أكثر من زاوية وبالتالي يمكن تصنيفه وفقا لأكثر من معيار .

1-التصنيف وفق معيار الأصل موضوع الاستثمار

يشمل هذا النوع من التصنيف تقسيم الاستثمار حسب الأصل محل الاستثمار، وتقسم إلى :

1-1الاستثمارات الحقيقية (المادية): وهي تلك الاستثمارات التي ترتبط بالطبيعة والبيئة ولها كيان مادي ملموس أي يترتب عليها زيادة الأصول الحقيقية، ويعتبر الاستثمار حقيقيا إذا ما وفر للمستثمر حقا في حيازة أصل حقيقي كالسلع والعقار والذهب...الخ والأصل المادي أو الحقيقي هو ذلك الأصل الذي له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه ظهور منفعة اقتصادية على شكل سلعة أو خدمة فمفهوم الاستثمار الحقيقي نابع من الفكرة القائلة بأن الاستثمار يترتب عليه خلق منافع اقتصادية تزيد من ثروة المستثمر ومن ثم ثروة المجتمع وهذه الزيادة في الثروة تتمثل في القيمة المضافة، ولذلك يسمي بعض الاقتصاديين هذا النوع من الاستثمار باستثمار الأعمال أو المشروعات.[1]

ويشمل هذا النوع من التصنيف أربعة أقسام:[2]

1-1-1استثمارات التعويض أو الإحلال: هي استثمارات مادية يتم من خلالها تعويض المعدات والتجهيزات القديمة بأخرى جديدة لها نفس المواصفات والخصائص التقنية من ناحية الطاقة الإنتاجية وكذلك مستوى تكاليف الإنتاج، وتميل درجة المخاطرة فيها إلى النقصان مقارنة بالاستثمارات الأخرى.

1-1-2استثمارات التحديث: هي استثمارات مادية أيضا ترمي إلى رفع المستوى التقني للمعدات والتي يكون من شأنها تخفيض التكاليف المتوسطة مع الزيادة في النوعية، وتكون درجة المخاطرة فيها قليلة.

1-1-3استثمارات التجديد :تهدف هذه الاستثمارات إلى توسيع الإنتاج عن طريق زيادة حجم الطاقات الإنتاجية أو تحسينها ويكون من شأنها إما تحقيق زيادة كمية المنتجات المعتادة وذلك بتطوير طريقة الإنتاج للمنتجات السابقة أو إدخال

[1] قريد عمر، (2015): "تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 32.

[2] هواري معراج وآخرون، (2013): القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 43-44.

نوع جديد من المنتجات إلى السوق، وغالبا ما ترتبط هذه الاستثمارات بعمليات الأبحاث لتطوير نشاط المؤسسة وذلك لبعث منتجات جديدة بعد تصميمها، وتعمل هذه الاستثمارات على تطوير المنتجات وتطويرها مما يعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجديدة مقارنة بالمنتج السابق وهو ما يؤدي بالمؤسسة إلى ضمان مكانة وحصة أكبر في السوق .

1-1-4الاستثمارات الإستراتيجية: هي استثمارات مادية تعكس الاختيارات الكبرى الإستراتيجية للمؤسسة حيث يتم من خلالها تركز نشاطات المؤسسة في منتجات معينة للحفاظ على حصتها في السوق أو الدخول في تكتلات مع مؤسسات أخرى في سبيل تحقيق تكامل رأسي أو أفقي.

يكون التكامل الأفقي نتيجة اندماج المؤسسات المتكافئة في رأس المال، العمالة، القدرة التنافسية ورقم الأعمال، أما التكامل الرأسي فيعني الاحتواء وذلك عند عدم تكافؤ المؤسسات، حيث تندمج المؤسسات الضعيفة تحت لواء المؤسسات القوية والكبيرة .

1-2الاستثمارات المالية (الظاهرية): هو توظيف أصل من الأصول المالية كشراء حصة في رأس المال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة كما أنه استثمار لا تنتج عنه زيادة تفيد في إنتاج السلع والخدمات، وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفرات مالية.[1]

2- التصنيف وفق معيار المدة: يمكن التفريق بين أنواع الاستثمارات وفقا لمعيار المدة إلى أربعة أنواع وهي:[2]

2-1الاستثمارات الآنية: هي الاستثمارات التي تقوم في بضعة أشهر كناتج الموسم الزراعي الواحد أو تركيب آلة منتجة من بضع قطع سبق أن تم تصنيعها أو استيراد جهاز يوضع مباشرة في التشغيل الإنتاجي.

2-2الاستثمارات قصيرة المدى: هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين كإشادة بناء أو استصلاح الأراضي أو تأسيس مصانع أو إقامة مرافق، وتكون نتائجها في نهاية الدورة المحددة لها.

2-3الاستثمارات متوسطة المدى: هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة .

2-4الاستثمارات طويلة المدى: هي الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين خمس وعشر سنوات وأحيانا أكثر، حيث أن هذه الاستثمارات تؤثر بشكل كبير على المؤسسات بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة وتتطلب رؤوس أموال ضخمة

[1] مودع إيمان، (2019): أهمية المؤشرات لاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 04.

[2] رشيد ساطور، (2013): محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية، حالة الاستثمار الخاص، دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 3 ، الجزائر، ص ص 34-35.

لإنجازها كمشروعات التشجير وإنتاج الأخشاب أو إقامة السدود المائية الضخمة بما في ذلك أعمال البحث العلمي والتصميم وكذا الاستثمارات الصناعية الكبيرة .

3-التصنيف وفق المعيار القانوني: يمكن تصنيف الاستثمار وفق هذا المعيار إلى ثلاث أنواع وهي:[1]

3-1استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة .

3-2الاستثمارات الخاصة: يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

3-3الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص .

4- التصنيف وفق معيار الجنسية (رأس المال المستخدم): ويتم تمييز بين نوعين من الاستثمارات هما :

4-1الاستثمارات الوطنية: وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن.[2]

4-2الاستثمارات الأجنبية (الخارجية أو الدولية): يمكن تعريفها مثلما عرفها صندوق النقد الدولي[3] (**FMI**) على أنها: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر(مؤسسة الاستثمار) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة."[4]

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[5] (**UNCTAD**) على أنها :" التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)".[6]

---

[1] أحمد نصير، (2014): أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 3 ، الجزائر، ص 15.

[2] عبد الله عبد الكري، (2008): ضمانات الاستثمار في الدول العربية – دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 19-20.

[3] **FMI**: **F**onds **M**onétaire **I**nternational

[4] حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي، (2017): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 01 ، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 403-402

[5] **UNACTAD**: The **U**nited **Na**tions **C**onference on **T**rade **A**nd **D**evelopment.

[6] حسن كريم حمزة،(2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، ص ص 70-69.

4-3الاستثمار المشترك: وهي الاستثمارات التي تجمع بين رؤوس الأموال المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية.[1]

5- التصنيف وفق معيار طبيعة الاستثمار: يقسم الاستثمار من حيث طبيعته إلى :

5-1الاستثمار المباشر: هو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المشاريع المتعلقة بالمساعدات والإعانات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة، كالاستثمار الخاص أو الأجنبي المباشر.

5-2الاستثمار غير المباشر: هو الاستثمار في سوق الأوراق المالية (البورصة) عن طريق الشراء بدافع المضاربة للأدوات المالية المتداولة في هذه الأسواق كالأسهم والسندات وغيرها، كما يعبر كذلك عن الأشكال الجديدة للاستثمار غير المباشر من خلال مشروعات تدويل الإنتاج والتعاون الدولي والتي لا يمكن تملكها أو التحكم في قراراتها من خلال عملية بلورة تصنيف جديد لأنواع الاستثمار وهذا وفق عملية دمج لمعياري الجنسية والطبيعة معا .

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه

للاستثمار أهمية اقتصادية للمجتمع، كما أن أهدافه تطورت في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية.

1- أهمية الاستثمار

تتمثل أهمية الاستثمار فيما يلي :[2]

-دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بحيث يساهم في تمويل التنمية من خلال الوصول إلى مستويات معيشية مرتفعة بالدول المتقدمة والنامية؛

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛

- توفير النقد الأجنبي؛

-التأثير على الإنتاج والتوظيف وذلك بزيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، فضلا عن زيادة الدخل القومي والحصول على فرص التوظيف من القوى العاملة؛

- الحصول على رأس المال واستغلال مصادر جديدة للمواد الأولية؛

- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلال الحقيقي القائم فيه؛

[1] عائشة عميش، (2017): دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 08.

[2] فاطمة الزهراء قدراوي، (2016/2015): ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 20.

– تحقيق التنمية الاجتماعية بين مختلف مناطق الدولة والاستقرار الاجتماعي وإرساء روح التعاون وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري؛

– نقل التكنولوجيا فهي آلية تترجم التأثير الايجابي للاستثمارات على اقتصاديات الدول النامية[1].

2– أهداف الاستثمار

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهه، ومن أهم هذه الأهداف يذكر ما يلي:

– هدف تعظيم الأرباح (تحقيق أقصى العوائد للمؤسسة): يعتبر محور تحقيق الأهداف محور قرارات الإدارة المالية في المؤسسات الخاصة، وفي اقتصاديات السوق عموما، حيث تنشأ أهمية هذا الهدف من كون تحقيق الربح والرغبة في تعظيمه يمثل التبرير الاقتصادي لاستمرارية المؤسسة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتباره مصدرا من مصادر التمويل الداخلية، أو ما يسمى التمويل الذاتي Financing Self ،كما يمثل هدف تعظيم الأرباح الهدف الأول للمؤسسات الاقتصادية، فهو من الأهداف الإستراتيجية لهذه المؤسسات، ولهذا فقد ارتبط هذا الهدف مع الملاك ارتباطا وثيقا مما يساعد في اعتباره محورا لجملة قراراتها سواء المتعلقة بالاستثمار أو قرارات التمويل.[2]

–المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات): وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن، بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق.

إن ثمة مقولة يتداولها عامة الناس تقول بأن "صاحب المال جبان" بمعنى أن صاحب المال يخاف على أمواله، فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان، قد تبدو هذه المقولة إلى درجة من البساطة إلا أن فيها الكثير من المصداقية، فلا شك أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأس ماله بالدرجة الأولى من خلال البحث عن المشاريع التي يطمئن فيها على هذا المبلغ ويختار واحدا أو أكثر من المشاريع.[3]

–استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته :يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، ويقلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.[4]

---

[1] محمد العيد بيوض، (2011): تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية– دراسة مقارنة: (تونس– الجزائر– المغرب)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر،ص113.

[2] هواري معراج وآخرون، (2013): القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 21.

[3] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[4] ريم ثوامرية، (2019): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مقارنة للفترة 2000–2015، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، ص 05.

– تجميع أكبر رصيد نقدي للمؤسسة أو هدف السيولة :يعتبر هذا الهدف من الأهداف التي رفضت من طرف غالبية علماء الإدارة المالية، وذلك لأن هدف تجميع أكبر رصيد نقدي للمؤسسة يمكن تحقيقه على حساب أهداف أخرى تسعى المؤسسة لتحقيقها، فالسؤال الذي يمكن طرحه هو: كيف يتم تجميع أكبر رصيد نقدي طالما تسعى الشركة أو المؤسسة للاستمرار في حياتها وتوزيع أرباح المساهمين فيها؟

يتحقق هذا الهدف بواحدة من الطريقتين التاليتين وهما :

–أن تتخلى المؤسسة عن بعض أصولها أو موجوداتها من خلال التصرف بها بالبيع حتى تتمكن من الحصول على الأموال؛

– أن تحجز كامل الأرباح لديها دون توزيعها على المساهمين، وفي هذه الحالة يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح المساهمين[1] .

وحتى تتحقق الأهداف التي يسعى المستثمر للوصول إليها، فإن أمامه جملة من المجالات والتي تعرف بأنواع أو مجالات الاستثمار والتي يمكن تعريفها بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل ما استثمره من أموال، وهناك عدة أدوات يمكن إبرازها في هذا الخصوص.

المطلب الرابع :أدوات ومعوقات الاستثمار

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أدوات الاستثمار الأساسية، وكذلك المعوقات التي تعيق العملية الاستثمارية.

1– أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة كثيرة جدا ويتم التطرق إليها كما يلي:[2]

1–1 أدوات الاستثمار الحقيقي: تتمثل فيما يلي:

–العقار: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمارات بعد الأوراق المالية وتتم بشكل مباشر عند شراء عقار حقيقي أو بشكل غير مباشر عند شراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري .

–السلع: المتاجرة بالسلع تشبه المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه إلا أن الاتجار بالسلع يكون غالبا اكبر مخاطرة من الاتجار الأخر.

–المشروعات الاقتصادية: وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي.

1–2 أدوات الاستثمار المالي: وتشمل ما يلي:

[1] هواري معراج و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 22–23.

[2] رمضان زياد ، (1998):مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 42 – 46.

–أدوات دين: مثل: شهادات الإيداع، أوراق تجارية، قبولات، سندات وأذونات الخزينة، وأدوات ملكية مثل: الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

–أدوات قصيرة الأجل: مثل اذونات الخزينة، شهادات الإيداع وعقود العملات الأجنبية قصيرة الأجل وأدوات طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات.

–أدوات ذات الدخل الثابت: مثل: اذونات الخزينة والسندات ذات سعر فائدة ثابت والأسهم الممتازة، وأدوات ذات الدخل المتغير مثل الأسهم العادية والسندات ذات سعر فائدة عائم[1].

2–معوقات الاستثمار

بالرغم من الدوافع والتحفيزات والامتيازات التي تقوم بها الدول لجذب الاستثمار، إلا أنه هناك عراقيل وعوائق تؤدي إلى عدم تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول، والمتمثلة في[2]:

* **المعوقات الاقتصادية والمالية:** تتمثل أهمها في ما يلي:

– احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية؛

– ضعف البنية التحتية وعدم الاهتمام بها؛

– صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة؛

– عدم فعالية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره، مثل بورصة الجزائر التي تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا .

***المعوقات القانونية والإدارية:** تتمثل أهمها في ما يلي:

– مشكل النظام القضائي الغير الفعال، أي نقص الثقة في جهاز العدالة وخاصة لتسوية النزاعات التجارية وغياب المحاكم؛

–عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

– الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة؛

– غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيها بينهم، مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات.

– البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد.

[1] رمضان زياد ، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] راشدة بورزامة، فاكية بلخلفة، (2021/2020):دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية جيجل 2021/2020 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص ص 25–26.

– قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبيا على المستثمرين، كقيامها بإجراء تأميمي، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خفية على أموالهم وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة؛

–تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون واحد ويفتح مجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين .

المبحث الثاني:مفاهيم حول التنمية المحلية

إن مفهوم التنمية يعتبر مفهوم قديم النشأة، إلا أن الاهتمام ببحثها وتأصيلها يعد حديثا نسبيا خاصة بما يتعلق بالتنمية المحلية.

المطلب الأوّل: مفهوم ومكونات التنمية المحلية

في هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على تعريف التنمية المحلية مع ذكر أهم مكوناتها، ثم ذكر أهدافها الرئيسية.

1–مفهوم التنمية المحلية

عرف مفهوم التنمية المحلية تطورا كبيرا وسريعا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أن مفهوم التنمية المحلية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الإبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل متوازن، هذا ما أدى إلى اختلاف العديد من الكتاب والمفكرين والباحثين في تحديد تعريف محدد ودقيق لمصطلح التنمية المحلية.

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها:" إستراتيجية تنمية موجهة نحو تقييم الإمكانيات المحلية، قياس قدرة المتعاملين والعوامل المحلية على الاستجابة لمعطيات التنمية المطلوبة وكذا تفعيل البرامج واستنباط الأفضلية التي تتيحها السياسات الحكومية والتعاون الخارجي في مجال التنمية والتطوير ".[1]

وعرفت أيضا بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن".[2]

أما الباحث آرثر دونهام Arthur Dunham[3] فيعرفها كما يلي: "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب

[1] عقبة سحنون،(2019): محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العملية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 974.

[2] فؤاد بن غضيان، (2015): التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 31

[3] مصطفى الجندي، (1987)، الادارة المحلية واستراتيجياتها، نشأة المعارف الاسكندرية، مصر، ص 132.

العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

– أما هيئة الأمم المتحدة عرفت التنمية المحلية بأنها :" هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى مستطاع"[1].

وعرفتها إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة بأنها: " عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم والقضاء على مشاكلهم والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي.[2]

ومن خلال مختلف هذه التعاريف المقدمة يلاحظ أن التنمية المحلية هي العملية التي تتم على مستوى إقليم معين وهناك عدة عناصر تدخل في تكوين أو تفعيل التنمية المحلية. وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

– **خلق شراكة فاعلين ومبادرات:** إن الشراكة هي أساس خلق الموارد المهمة للتنمية المحلية التي لا يمكن لا للسوق أو الدولة توفيرها بصفة مرضية وبالتالي على الفاعلين في إقليم معين الالتفاف حول الشراكة، و في غالب الأحيان تكون في شكل تعاقدي تركز على مجالاتها في خلق مؤسسات للنشاطات الجديدة والفاعلين فيها (القطاع الخاص، الحركة الجمعوية، المنتخبين، الدولة ومؤسساتها) كما تركز على أماكن الالتقاء (مؤتمرات، ملتقيات، شبكات الفاعلين) وأخيرا الأقاليم التي تتمثل في الأحياء، البلديات، المدن، القرى....الخ.

– **إنشاء شبكات (القنوات):** هذه الشبكات تعتبر كنظام مفتوح للاتصال حيث من خلاله تمر المعلومات، وهذه الشبكات يمكن أن تأخذ عدة أشكال: قنوات وظيفية ، قنوات تنظيمية (هيكلية) وقنوات مجالاتية.

– **الموارد:**فكرة التنمية المحلية مرتبطة أساسا بمفهوم الموارد الذي يشكل الدعامة الأساسية لقيامها والأمر متعلق بموارد طبيعية أو تم صناعتها (بعد القيام بعمليات إنتاج، تصنيع أي تدخل أحد الفاعلين) عكس الموارد الطبيعية مثل الأرض، المعادن، الغابات.....).

من خلال التعاريف سابقة الذكر يمكن إعطاء مفهوم شامل للتنمية المحلية وهي عبارة عن تطور يشمل أو يخص منطقة معينة، من أجل توفير حياة مريحة لجميع سكان المنطقة وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، في المجتمعات المحلية وذلك من أجل الاندماج في جميع الأمة.

[1] ميشيل تودارت، ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد محمود، (2009): التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية، ص 50.

[2] حسين محمد حسين ، (1996)، " تنمية المجتمعات المحلية"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ص 36.

2- مكونات التنمية المحلية

إن هذه المكونات يمكن حصرها في ضرورة وجود مجتمع محلي في إقليم معين، تحت سلطة محلية بتوفير عنصر بشري.

- **المجتمع المحلي** : ليس من السهل تعريف مجتمع محلي، لأنه يحتوي مفاهيم تندرج خلالها عناصر عديدة:جغرافية، تاريخية، ثقافية، إدارية، اقتصادية واجتماعية.

وإن المفهوم المحلي يرتكز على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر:[1]

- العنصر الجغرافي: يعني أي منطقة محددة جغرافيا بجبال ووديان وغيرها.

- عنصر الهوية أو الانتماء: إنه مفهوم معقد ومتشعب قد يأخذ عدة عناصر(الدين، اللغة، التاريخ، العادات والتقاليد) وله أبعاد خطيرة قد تؤدي إلى صراعات وحروب ومطالبات بالحكم الذاتي وبالاستقلال وتقسيم البلد.

- توفر مجال (فضاء) ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.

- عنصر إداري: يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات.

ويمكن أن نعرف مجتمع محلي كتجمع منظم على إقليم طبيعي وتاريخي مكون من قيم وأشخاص وهيئات ومؤسسات، نشاطات وموارد، ويمكن أن نضيف تماسك(ترابط) اقتصادي واجتماعي، والمجتمع المحلي قادر على أن يحول أهدفه الخاصة إلى مشاريع خاصة به تفرقه على المستوى الجهوي والوطني والتجمعات الأخرى.

ويمكن القول أنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة(علاقات بين الأشخاص، ممارسات ثقافية) تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك وبالتالي إعداد استراتيجيات جماعية للتنمية.

وفي الحقيقة إن التقسيم الإقليمي للبلاد هو الذي يعبر عن وجود مجتمع محلي معين، حيث أن الإقليم الإداري هو الأقرب إلى مفهوم المجتمع المحلي.

- المستوى المحلي (الإقليم): نقصد به ذلك المكان الذي تحدد فيه حاجيات المواطن ويقيم نشاطاته على ترابه، ونعني بالإقليم المجال المكاني الذي يتم فيه تجسيد برامج التنمية المحلية ونجده مثلا في الجزائر على مستويين:

***المستوى البلدي**: إن البلدية تعتبر الهيئة الإقليمية القاعدية للدولة لأنه على المستوى البلدي يمكن حصر جميع حاجات السكان في شتى ميادين حياتهم اليومية بغية السعي في الاستجابة لمتطلباتهم حسب ما تسمح به القدرات المتوفرة في إقليم البلدية.

***المستوى الولائي**: إن الولاية تعتبر الهيئة الإقليمية الثانية بعد البلدية وتأتي في الدرجة الثانية من حيث مدى قربها من السكان وتظل همزة وصل بين المركز والبلدية.

[1] خيضر خنفري، (2010-2011): تمويل التنمية المحلّية في الجزائر - واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، ص 18.

– **السلطة المحلية**:المستوى المحلي يتميز أيضا بوجود سلطات محلية هي عبارة عن سلطات سياسية مسؤولة أمام الشعب ومنتخبه من قبله سلطات مؤطرة من قبل مستويات سياسية عليا (السلطات العليا)، هذه السلطة المحلية يمكنها وضع رسوم وخلق نشاطات أصيلة (خاصة) على مستوى المجتمع المحلي.

في هذا الإطار ينبغي التمييز بين قيادات محلية منتخبة وأخرى معينة، ونعني بالنوع الأول من القيادات المنتخبين المحليين الذين تقع على عاتقهم جانب كبير من مسؤولية تنمية الإقليم الذي اختارهم أفراده[1].

– **البعد البشري**:يعتبر عنصر أساسي لوجود المجتمع المحلي، فهو بمثابة نواة لهذا الأخير، إذا من غير المعقول تصور مجموعة محلية ذات نطاق مكاني معين لا يوجد بها أفراد، وعليه فلا شك أن أصل وجود مجتمع محلي مرتبط بتواجد مجموعة أفراد تربط بينهم علاقات اجتماعية تأخذ في الغالب طابعا تكامليا.

والبعد البشري في تنظيمه ومبادراته ونشاطاته يشكل جانب مهم للمستوى المحلي[2]، فالتجمعات المحلية ليست بتجمعات كبيرة بما فيه الكفاية لكي تطبق عليها العموميات أو برنامج تنموي واحد عام على كل قطر الوطن (البلاد).

وإنما هي تتمتع بخصوصيات في كل شئ، وهذا لأن التنمية المحلية ليست عملية ميكانيكية وإنما هي نتيجة تداخل عدة فاعلين في العملية التنموية يجب أن نأخذهم بعين الاعتبار ونضمن مشاركتهم للحصول على طاقات إبداعية تكون لها نتائج على التنمية، فالتنمية المحلية قبل كل شئ هي ظاهرة إنسانية.

عندما يتم التحدث عن تنمية اقتصادية محلية فإنها تتعلق بالنظريات الاقتصادية فقط ولكن يجب إضافة تغيير تنظيمي لها وتنشيط اجتماعي للوصول إلى حقيقة التنمية المحلية.

إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الخاصة بالمستوى المحلي ألا وهي: المجتمع المحلي، الإقليم، السلطة المحلية والعنصر البشري، وإلا فإنها سوف تكون عبارة عن توزيع (تقسيم) إقليمي للسياسة الوطنية للتنمية الشاملة.

3–أهداف التنمية المحلية

إن التنمية المحلية ليس هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، بل في مفهومها الشامل أوسع من ذلك حيث تهدف إلى ضمان الحياة الكريمة للإنسان التي يشعر فيها بالاطمئنان الكامل ويكون فيها علاقات سليمة على أسس تختلف في شكلها ومضمونها عن العلاقات السابقة .

والتنمية المحلية تنطلق من هدف رئيسي هو إشراك المجتمع المحلي في التغيير، ومن خلال المجتمع ذاته يمكن الوصول إلى تغيير اتجاه الأفراد و الجماعات دون تعب وتهدف التنميّة المحلّية إلى ما يأتي:

[1] جمال زيدان، (2014) : "إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، طبعة 2014، دار الأمة، الجزائر، ص 24.

– تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحليّة والثقافية والاجتماعية إلى الأفضل وذلك بشرط أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي ومشاركتهم مشاركة كاملة وفعّالة؛

– تدعيم حرية الإنسان وكرامته والتي يمكن تلخيصها في النص العالمي لحقوق الإنسان الذي تضمّن "إشراك المواطنين في الحكم وفي شؤون مجتمعهم أو من خلال ممثلين منتخبين انتخابا حرّا والتأمين ضد البطالة ... وغيرها"[1]؛

– تحقيق العدالة وذلك بشمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية والحدّ من تمركزها بمنطقة معينة أو تمركزها في العاصمة على حساب المناطق الأخرى وزيادة التعاون والمشاركة بين السكّان ومجالسهم المحلّية ممّا يساعد في نقل المجتمع المحلّي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة[2]؛

– تسريع عملية التنميّة الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي يساهم في تخطيطها وإنجازها؛

– تحقيق التقدّم بأنواعه على المستوى المحلّي وتنمية القدرات والطاقات البشرية عن طريق تغيير أفكار المواطنين واتجاهاتهم وقيمهم ومساندة مشروعاتهم الذاتية. وإذا عجزت الموارد المحليّة طلبت المساعدات الفنّية والماديّة من الجانب الحكومي وذلك ليتمّ الربط بين الخطط المحلّية والخطط القوميّة لأنّ الخطط المحلّية جزء من خطّة قوميّة عامّة[3].

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بجملة من الخصائص والمبادئ التي تتم في إطار سياسة عام محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية.

1–خصائص التنمية المحلية

تتصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها:[4]

– إن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة؛

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2009): التنمية– اجتماعيا– ثقافيا– اقتصاديا– سياسيا– إداريا– بشريا، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، ص200.

[2] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[4] عبد السلام عبد اللاوي،(2011) : دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ص 55.

– التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن،وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحوى تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة؛

– إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني؛

– إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسيير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل، أن المجتمع يشكل تكاملا عضويا واحدا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

2–المبادئ الأساسية للتنمية المحلية

تشتمل المبادئ الأساسية للتنمية المحلية على ما يلي:[1]

– **مبدأ الشمول:** حيث تعنى التنمية المحلية بجميع القضايا ومختلف الجوانب القطاعات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية)؛

– **مبدأ التكامل:** بين الريف و الحضر، وبين المقومات المادية والبشرية؛

– **مبدأ التوازن:** بين الأولويات التنموية، متطلبات المجتمع و الوحدة المحلية؛

– **مبدأ التنسيق:** بين الأجهزة المحلية فيما بينها من جهة وبينها وبين الإدارة المركزية من جهة أخرى لتجنب ازدواج الخدمة وتضييع الجهود والتكاليف؛

– **مبدأ المشاركة:** من المهم أن تبنى التنمية المحلية على مشاركة شعبية لأفراد المجتمع المحلي والأطراف الفاعلة بدء من صياغة الخطط وإذ لاق المبادرات وصولا إلى التنفيذ.

[1] عبد القادر خليل،(2011): البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 47.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية ومجالاتها

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم أبعاد التنمية المحلية، وكذلك مختلف مجالاتها الرئيسية وإستراتيجيتها.

1-أبعاد التنمية المحلية

تتمثل أهم أبعاد التنمية المحلية فيما يلي:

1-1 البعد الاقتصادي : تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس...إلخ، هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لإفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل الاستثمار بهذه المنطقة .

1-2البعد الاجتماعي :يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع،بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية[1].

ولهذا يتضح أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه يتضح أن تسخير التنمية المحلية خدمة يمكنها أن تقدم مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته، وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان...الخ،كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا .

1-3 البعد البيئي: أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية،وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم[2].

[1] بادر محمد علي وردم، (2003):العالم ليس للبيع،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن،ص 189.

[2] المرجع نفسه، ص 199.

وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية(مؤتمر الأرض) في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992.ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي، وقد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها"نظاما مغلقا تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات، ثم توزع العائد على عناصر إنتاج من أرض ويد عاملة ورأس مال، ومثل هذه المعادلة من باطن الأرض يعني نقصا لمجموع هذه الإمكانيات الاقتصادية،بالإضافة إلى عمليات الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث البيئة، بما في ذلك من مخلفات الاستخراج هذه كذلك فإن عملية زراعة المحاصيل وحصدها قد تسبب انجراف التربة بفعل الرياح ومياه الري مما قد يحد من خصوبة الأرض مستقبلا، ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أحرى أغفلها هذا النظام، إذ لا يأخذ في الحسبان ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي،ولا يعطي أية قيمة للموارد الطبيعية وتعتبر التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث والرعاية الصحية للحالات المتضررة ربما أكبر قيمة من الناتج المتحصل عليه من هذه العملية الإنتاجية.

ينظر الاقتصاد البيئي التقليدي إلى مشكلتين، الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السلمية للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة بين الأجيال)، مثل هذا المنطق وحتى في ظل غياب أي تقدم تكنولوجي لا ينظر إلى نصب الموارد كمشكلة أساسية إذا كان رأس المال الذي يجمعه الإنسان مستداما بالقدر الكافي بالنسبة للموارد الطبيعية، أي انه يستعيض عن رأس المال الطبيعي برأس مال أكثر إنتاجية يجمعه من خلال نشاطات ومشاريع معينة،ولكن المأخذ على هذا التوجه هو أن مبدأ الاستعاضة محدود لأن رأس المال الطبيعي يمكن أن يستثمر في مجالات عديدة، في حين أن رأس المال الذي يجمعه الإنسان يفتقد إلى هذه الصفة، ولا يمكن مقايضة المصادر البيئية بموارد اصطناعية أوجدها الإنسان[1].

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية والبيئية والاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع، وفيما يلي جدول المعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة:

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزلط، (2007): التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 176.

جدول رقم (01-01): معايير أبعاد التنمية المحلية

المعايير الاجتماعية	المعايير الاقتصادية	المعايير البيئية
*تحسين جودة الحياة. *تخفيض حدة الفقر. *تحقيق العدالة والمساواة	* نقل التكنولوجيا الجديدة *تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية . *الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات.	*تقليص انبعاثات غازات التدفئة. *الحفاظ على الموارد المحلية وحسن استغلالها . *استعمال الطاقات المتجددة.

المصدر: فريدة كافي، زكية آكلي، (2017): التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة إقتصاديات المال والأعمالJFBE ، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص 101.

2- مجالات التنمية المحلية

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن، والسير به نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية، ويمكن أن تشمل التنمية المحلية على الخصوص النقاط التالية:

2-1التنمية الاقتصادية :يعد مفهوم التنمية الاقتصادية المفهوم الأكثر استعمالا في المجال التنموي، وهذا راجع لكثرة النظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية، حيث ارتبط مفهوم التنمية بالقضايا الاقتصادية، قبل أن يستعمل في المجالات الأخرى، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها" العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".[1]

والتنمية الاقتصادية عموما ترتكز على زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية الإنتاجية بما يؤثر على الدخل القومي، والتنمية الاقتصادية قد تقاس درجتها بنسبة الإنتاج والادخار، وبنسبة الصادرات والواردات وكذا بالدخل القومي. [2]كما تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله وهذا ما يرفع نصيبه ومقدرته للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها.

ويعد الاستثمار المحلي أساس التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على تحقيق تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب الشغل، ويمكن أن يشمل الاستثمار المحلي على القطاعات التالية:

[1]ذنون يحي، (2022): أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة 2010-2020 ، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الموصل، العراق ص 06.

[2]عبد الله حجاب، (2017): التنمية المحلية (النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها)، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، ص 356.

-الصناعة :يمثل قطاع الصناعة التوجه الحديث للشعوب واليد العاملة فهو يحتل نسبة كبيرة من القوة العاملة، ويشكل المصدر الأول للمداخل بالنسبة لدول المتقدمة، ولذا فهو يلقى اهتماما كبيرا من طرف المسؤولين والمواطنين وأصحاب القرار. وهذا ما يفسح له المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية وحتى الأجنبية، كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الإقليم أو خارج الوطن وبالتالي يساهم في حماية الاقتصاد ككل.

-الفلاحة :تعد الأساس الاقتصادي في أغلب الدول، حيث أن نجاح السياسة الفلاحية يؤدي إلى ظهور ودعم باقي الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، ولذلك وجب الاهتمام بكافة المجالات الفلاحية في الأقاليم المحلية عن طريق تطوير المنتجات مع المناطق الطبيعية والتربية المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي. تهدف التنمية الفلاحية المحلية إلى معالجة حالات الفقر ومحاربة العجز الغذائي، ولذا تستوجب استراتيجيات تمكنها من تطوير منتجاتها النباتية والحيوانية ساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى والذي من شأنه أن يسهل الحصول على ما يحتاجه الفرد وبأقل تكلفة ممكنة، كما أن تحقيق مستويات إنتاج اكبر من احتياجات المجتمع المحلي سيدعم الوضع الاقتصادي للمنطقة والسكان المحليين وقد يكون سببا في جلب الاستثمارات وخاصة المهتمين بالصناعات التحويلية.[1]

2-2التنمية الاجتماعية: تعرف التنمية الاجتماعية أنها:" إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو البلوغ بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يتحقق بموجبها إشباع احتياجات الأفراد".[2]

كما تستهدف التنمية الاجتماعية زيادة الاستعداد وزيادة القدرات لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، ليساهموا في التنمية الاقتصادية، كما تستهدف جعل أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة لعامة بتقديم النصيحة واتخاذ القرار والممارسة العملية، وذلك عن طريق تحويل الإمكانيات والطاقات الفكرية والنفسية لدى أولئك الناس إلى واقع حي، يمارسونه على الطبيعة ويلمسون آثاره .[3]

2-3التنمية السياسية :تتمثل التنمية السياسية أساسا في تفعيل دور المجتمع المحلي من أجل المساهمة في شؤونه، والمشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المرجوة، وحتى يتم ذلك يجب على الفرد المجتمع المحلي مدركا لكل حقوقه وواجباته، كما يجب أن يتمتع بحق التصرف واختيار ممثليه الذين يراهم الأكفأ لخدمته، كما تتضمن التنمية السياسية دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية المحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار.

2-4التنمية الإدارية :أن التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة وتطويرها في كافة النواحي، فهي تضم أيضا المجال الإداري حيث لا يمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة دون توفره على قيادات إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط

[1] أحمد طبوش، محمد لخضر، (2017): واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 91-92.

[2] عبد الله حجاب، مرجع سبق ذكره، ص257.

[3] المرجع نفسه، ص257.

والتكامل بين أفراد المجتمع المحلي، والثقة اللازمة بين الرؤساء والمرؤوسين وكسب تضامنهم، أما القيادة الإدارية لابد أن تحوز على رصيد عال من المعرفة والخبرة، ولهذا فإن القيادات المحلية لابد أن تخضع إلى التدريب والتوجيه والتكوين باستمرار خاصة في المجال الإداري حتى تتعرف أكثر على آخر تقنيات التسيير والإدارة[1].

3-إستراتيجية التنمية المحلية

ترتكز معظم استراتيجيات التنمية المحلية عادة على ثلاث فئات مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا هي : أسلوب الحكم والإدارة، تحقيق نمو اقتصادي على المستوى المحلي، تخفيف حدة الفقر.

الجدول رقم (01-02): إستراتيجية التنمية المحلية

تجسيد أساليب الحكم والإدارة	-إن إتباع أساليب الحكم المحلي الجيد هو مبدأ واسع النطاق الذي توصف به المنهجية التي يتم من خلالها تحديد ما هي الأولويات، وكيف يتم اتخاذ القرار وكيف يتفاعل الناس والمؤسسات مع بعضها البعض . - يتميز إتباع أساليب الحكم الجيد بشفافية اتخاذ القرار، وبسلامة الإدارة المالية، وبوجود المحاسبة العامة، وعدالة وأمانة توزيع الموارد، والتي تؤدي إلى تحقيق تحسينات متواصلة في معظم المؤشرات الحضرية. -يتم تعزيز مستوى الحكم المحلي السليم عندما يتم تبني اللامركزية لملكية الموارد والمسؤوليات على ادني مستويات فعالة . - إن حكومات المدن التي أدخلت عمليات وضع موازنات مالية مبنية على المشاركة هي من أنجح المدن في تحقيق بناء الإجماع، وفي تلبية احتياجات الناس الفقراء. -إن الأسلوب المتبع في اتخاذ القرار هو ما يمثل المحور في بناء الإجماع والبرهان بوجود قدرة لمحاسبة المسئولين، إنها مسألة مشاركة، وليس مجرد تبادل للمعلومات. إن مشاركة ذوي الشأن في هياكل منظمة من شانه أن يساعد على بناء إجماع حول ما هي أولويات التنمية، وعلى تحسين المساواة ومستوى الكفاءة في توزيع الموارد، وعلى ضمان وجود شفافية ومحاسبة المسئولين المحليين واستدامة التدخلات.
النمو الاقتصادي على المستوى المحلي	يعتمد مستقبل التنمية المحلية على ما لديها من قدرات اقتصادية وميزات أفضلية، فإستراتيجية تنمية اقتصادية على المستوى المحلي هي ما يدخل في لب إستراتيجية التنمية للمدينة والمجتمع المحلي وتشمل الأولويات تحديد ما هي الأساليب لتحسين أداء المدينة الاقتصادية وكفاءتها بشكل عام، وتهدف إلى: -زيادة الاستثمار من اجل زيادة فرص العمل وتوسيع الخدمات .

[1] أحمد طبوش، محمد لخضر،مرجع سبق ذكره، ص.93.

	-تحديد ما هي السبل لتحسين الأداء الاقتصادي العام للمدينة ومستوى كفاءته . -تشجيع خلق فرص العمل ذات قاعدة عريضة، والتي تشمل أيضا القطاع العام وغير الرسمي. - تشجيع قدرة المدينة على المنافسة في الإطار الوطني والدولي. -إشراك المنشآت الاستثمارية صغيرة الحجم، علاوة على القطاع الخاص في عملية بلورة إستراتيجية التنمية، وتأمين زيادة مشاركتهم واستثماراتهم وتحديد ما تلعبه الحكومة من دور مساند.
انخفاض مستويات الفقر	إن أي إستراتيجية للتنمية لا بد أن تنظر في ما هي الخيارات المتاحة لتحقيق إيصال الخدمات بكفاءة، وما هي السياسات المؤدية إلى العدالة في وضع الأسعار (لتلك الخدمات). - إن توفير الخدمات الأساسية، وعلى وجو الخصوص المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النقل الحضري، يؤثر على حياة الفقراء اليومية . - إن عملية صياغة أي إستراتيجية للتنمية المحلية ينبغي أن ترتكز على ما هي أفضل الوسائل لتقديم الخدمات بفاعلية، وينبغي أن تشمل ما هي الآليات والأداء لها ومبدأ استعاضة التكلفة وما هو الإطار التنظيمي المنظم لها. إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لا بد لها ما تشمل عناصر مدركة على نحو اقل مثل : - قدرة الجمهور العام على الحصول على المعلومات. -تحديد حق الوصول إلى التسهيلات والفرص المتاحة، بمعنى آخر وجود بيئة بسياسات منحازة لصالح الفقراء . - إزالة أي عقبات قانونية ربما تعمل على إعاقة إعطاء كل المواطنين، خاصة المرأة، تكافؤ في القدرة للحصول على خدمات أساسية، ولحيازة الأراضي وللحصول على القروض وفرص العمل.

المصدر: فريدة كافي، زكية آكلي، (2017): التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة إقتصاديات المال والأعمالJFBE ، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص 99.

المطلب الرابع: المقومات الأساسية للتنمية المحلية ومعوقاتها

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المقومات، تقوم هذه المقومات بنقل المجتمعات من حالة تخلف إلى حالة تقدم، وتنشأ عن هذه المقومات مجموعة من المعوقات.

1-مقومات التنمية المحلية

يمكن تقسيم مقومات التنمية المحلية إلى :

1-1المقومات المالية :يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية، كما توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.إن توفر هذه العناصر يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة[1].

1-2المقومات البشرية :يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

ويمكن النظر إلى العنصر البشري في التنمية المحلية إلى زاويتين هما :

-الأول: أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان؛

-الثاني: وسيلة لتحقيق التنمية.

ولذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية. ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:

-الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

[1] اسماعيل قشام ، محمد شقراني، (2016): تمويل التنمية المحلية في الجزائر: المعوقات وسبل النجاح، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، ص66.

-تأهيل الفني: يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحقيق هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

-المشاركة الجماعية(الشعبية): تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق المواطنة الذي يعني تحسين المواطن بدوره وأهميته في المجتمع والعملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي[1] .

1-3المقومات التنظيمية :تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.[2]

وتعرف الإدارة المحلية بأنها: نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها.

ولاعتماد نظام إدارة محلية موحدة تقريبا في كل الدول، يمكن حصرها في ما يلي:

-تزايد مهام الدولة؛

-التعاون فيما بين أجزاء إقليم الدولة؛

-تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي[3].

2-معوقات التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية، والتي هي:

2-1المعوقات الاقتصادية :وتتمثل فيما يلي:

-قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات؛

-العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية؛

[1] أحمد طبوش، محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

[2] إسماعيل قشام ، محمد شقراني، مرجع سبق ذكره، ص67.

[3] فاطمة الزهراء مغبر، سمير بطاهر، (2015): الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية،MECAS du cahiers les، المجلد 11، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 246.

-غياب الاستقلالية في التسيير؛

-الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة؛

-تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة؛

-اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد، وعدم انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا، فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية.

2-2**المعوقات الاجتماعية** :العراقيل الاجتماعية من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية .

-ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن؛

-الانفجار السكاني وتداعياته عن الموارد الطبيعية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛

-النقص والمحدودية في التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

2-3المعوقات السياسية : وتتمثل فيما يلي:[1]

-سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية؛

-غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل، حيث أن اللامركزية تحقق الديمقراطية والشورى بشكل فعال كما تحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية؛

-غياب حقوق الإنسان في الكثير من القطاعات منها حقوق المرأة السياسية؛

-غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من مصداقية القانون بخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

2-4المعوقات الإدارية :تتمثل في:

-عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى تدني الوعي والمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين؛

-سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف، بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي؛

-الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بسبب قلة الدورات التكوينية؛

-عدم توفير القيادة الإدارية المتطورة المؤمنة بالتغيير؛

[1]محمد سليماني، علي بايزيد، (2015): أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية،العدد 03، جامعة المدية، الجزائر،ص175.

-صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات والبطء في اتخاذ القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية؛

-صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية وبين الأجهزة التقليدية[1].

المبحث الثالث :دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

للاستثمار أهمية كبيرة تتزايد يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية لكونه عاملا محددا في النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية، كما أنه أحد المقومات الرئيسية للتنمية، ووفقا لهذه الأهمية تنافست الدول لاجتذابه من بينها الجزائر، وذلك من خلال التحسين من مناخها الاستثماري ووضع قوانين تشجعه وتضمن حمايته وذلك من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق تنميتها .

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية

يقوم الاستثمار بدور هام في تحقيق التنمية المحلية عن طريق القطاع العام والخاص في الدول المتقدمة والنامية، وذلك من خلال مساهماته في خلق قيمة مضافة في جميع المجالات.

1-مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية

لقد تم تعزيز الاهتمام بدور القطاع الخاص في المجتمع المحلي لما له دور في تحقيق التنمية المحلية، بل وأصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. وقد حان وقته لتحميل مسؤوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والسكن الملائم، ...وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

فتأثير القطاع الخاص على عملية التنمية المحلية يغطي مجموعة واسعة من المجالات، والتي تختلف باختلاف القطاعات مع الإشارة إلى حجم الشركات والمشاريع[2].

- **في مجال التشغيل**:يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا وهاما في عملية التشغيل، انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال، وذو قدرة تنافسية عالية حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي، ويعمل على توفير فرص العمل للمواطنين المحليين، ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية، كما يطمح الجميع بتوفير حوافز ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الدول على المستوى المحلي.

القطاع الخاص يقوم بالاستثمار الخاص فهو يؤدي دورا مهما في خدمة المجتمع المحلي والمواطن المحلي، وذلك من خلال المشاركة الفعالة في توفير فرص العمل، ضمن ظروف مهنية مناسبة خاصة، كما أن البطالة وهجرة الأدمغة عنصران أساسيان من بين أهم العناصر التي تعيق تحقيق التنمية المحلية في الدول.

---

[1] محمد سليماني، علي بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] زينب رحماني، (2015/2014): دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص ص 57-58.

-في مجال التعليم :تعد الخدمة التعليمية من الخدمات التي يمكن أن تقدم من قبل القطاع الخاص، في مراحلها المختلفة (ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي أو معاهد متخصصة) وفي كل أنواع التعليم، ولكن لاعتبارات متعددة ومنها الاعتبارات السياسية والاجتماعية، فإن الدول قد تكلف القيام بتقديم خدمة التعليم مجانا بدون مقابل أو مقابل رسوم رمزية، وهذا الاتجاه قد ساد في جميع الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل والغنية، وفي مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية، حيث أصبحت الميزانية العامة لأي دولة متضمنة مبالغ ضخمة لهذه الخدمة، مما قلل من دور القطاع الخاص في هذا النشاط.

-في مجال الصحة: يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات التي لها أثار مباشرة على المجتمع المحلي، بحيث أن الرعاية الجيدة تجعل الدول قوية من حيث هيكلها السكاني، الذي يلعب دورا اقتصاديا حمائيا، ولهذا سعت العديد من الدول تقديم هذه الخدمات، إلا أن الدولة لوحدها لا تستطيع القيام لوحدها بها لذا وضعت قوانين ومراسيم تشجع القطاع الخاص على هذا المجال[1].

2-مساهمة القطاع العام في التنمية المحلية

بعد الاستقلال فرضت الأوضاع سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، واتساقا مع الأهداف والشعارات المعلنة آنذاك بأن تشرف وتتولى الدولة على تنظيم الحياة وهذا لبسط سلطتها وتثبيت أقدامها وبالتالي تبرير مشروعيتها لجلب القبول والرضا، فوجدت نفسها ملزمة بتقديم الخدمات الاجتماعية واحتكار التجارة.

حيث ينظر إلى الدولة كأداة للسيطرة جاءت بها قوى الاستعمار للحفاظ على المصالح الاستعمارية تحت غطاء تدابير محلية وذلك لتسهيل نقل الفائض الاقتصادي إلى أقطار المركز عبر النظام الاقتصادي العالمي، وعلى وقف ذلك كان مطلوب من النظم الوطنية انجاز مجموعة من المتغيرات الهيكلية تتمثل في:

- وجوب تحطيم القاعدة المادية التي تستند إليها الهياكل الاستعمارية وشبه الاستعمارية؛
- ضرورة التأكد على أهمية القطاع العام كأداة للتغيير الاقتصادي وكذا لإعادة توزيع الدخل أي العدالة في توزيع الثروة؛
- سلسلة القرارات الخاصة بتوسيع القطاع العام ومن أبرزها تأميم الموجودات العينية والمالية الأجنبية منها والمحلية.

أهمل القطاع العام للقطاع الزراعي وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي خاصة في البلدان النامية، وكذلك الأخذ في الحسبان الظروف والإمكانيات المحلية، حيث تتمثل الانعكاسات التي اتسم بها القطاع العام في :

- عدم إعطاء القطاع الزراعي الأهمية والمكانة المطلوبة؛
- غياب الاتساق الكلي بين القطاع الزراعي والصناعي[2] .

[1] زينب رحماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64..

[2] علي محبوب، علي سنوسي،(2020): أهمية القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني لبناء اقتصاد منتج خارج المحروقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02،جامعة مسيلة، الجزائر، ص ص 157-159.

3-مساهمة الاستثمار في التنمية المحلية

يعتبر الاستثمار من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، فمن ناحية العرض والمردودية والإنتاجية يعتبر العنصر الهام لخلق المزيد من السلع والخدمات وزيادة الطاقات الاستثمارية القائمة على الصناعات المتعددة، حيث يعتبر الاستثمار متغير حساس ونشيط وغير مستقر، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات النشاط الاقتصادي، فاستخدام الموارد المحلية وتوظيفها للحصول على أكبر قدر من الإنتاجية والمردودية يترتب عليه خلق برامج ومشاريع الاستثمار المتكاملة باعتبارها ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية وفي تطوير الطاقات والقدرات المحلية عن طريق إدخال الأساليب الحديثة.

وتهدف سياسة الاستثمار بكامل مستوياتها وأنواعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والمحلي، مع توزيع الاستثمار على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة.

يعد الاستثمار فرصة جيدة من أجل النهوض بفكرة التنمية المحلية بمختلف أبعادها وصولا إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة. إذ يعد الاستثمار دليل على قدرة أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية للنهوض باقتصادها وتحقيق تنمية محلية مقبولة.[1]

المطلب الثاني : برامج ومخططات التنمية المحلية والإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب عرض برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر، كما يتم التعرف على الهيئات والمؤسسات الداعمة للاستثمار وإطار تطوره القانوني.

1-برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر

تتمثل أهم المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر بعد انفتاحها الاقتصادي وتخليها عن سياسة المخططات الرباعية والخماسية فيما يلي[2]:

1-1 البرامج القطاعية :تنقسم البرامج القطاعية إلى قسمين أساسيين هما:

- البرامج القطاعية المركزية :هي مشروعات كبرى ذات بعد وطني أو جهوي، هدفها تهيئة الإقليم وتحتوي على المستوى المحلي على أبعاد جغرافية، من شأنها أن تشكل محاور للتشغيل تسجل هذه المشروعات بعنوان الوزارات والهيئات المختصة.

-البرامج القطاعية غير الممركزة :يتمثل الهدف الأساسي من هذه البرامج في تحقيق التوازنات الجهوية وتسجيل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الآمر الوحيد بالصرف.

[1] يزيد تقرارت وآخرون، (2019): الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الراهنة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص ص 61-64.

[2] فريدة كافي، زكية آكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

تهدف هذه البرامج إلى المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين، الدعم والمساندة في خلق مناصب الشغل في البلدية، تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية في حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية.

1-2المخطط البلدي للتنمية :يعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 أي بعد صدور المرسوم رقم 1973، المتعلق بشروط تسيير وانجاز المخططات البلدية للتنمية **73/136/02المؤرخ في09 اوت 1773**، حيث يعتبر هذا البرنامج من الاختصاصات المباشرة للبلدية أو بالأحرى المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين، و يهدف هذا المخطط إلى تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء إلى الوصاية، محو الاختلالات الجهوية بين البلديات، التقليل من الزحف الريفي، الترقية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق النامية.

2-الهيئات والمؤسسات الداعمة للاستثمار في الجزائر

تتمثل الهيئات ومؤسسات الداعمة للاستثمار في الجزائر فيما يلي:

2-1المجلس الوطني للاستثمار CNI[1]

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار أنشأ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 المؤرخ في 24 سبتمبر2001 من طرف الوزير المسؤول عن ترقية الاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية[2]:

-اقتراح إستراتيجية وأوليات الاستثمار؛

-اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات؛

-اقتراح إنشاء مؤسسات ووسائل مالية تتلاءم مع تمويل الاستثمار.

2-2الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: ANADE[3]

أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ذات التسمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ[4] ليتم تغيير تسميتها في أواخر سنة 2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع في النشاط وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والعمل والضمان الاجتماعي بمتابعتها ولها فروع جهوية ومن أهم مهامها:

---

[1] **CNI** : **C**onseil **N**ational de l'**I**nvestissement.

[2] زين منصوري، (2010): واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة شلف، الجزائر، ص ص 134-135.

[3] **ANADE : A**gence **N**ationale **d'A**ppui et de **D**éveloppement de **l'E**ntreprenariat.

[4] **ANSEJ : A**gence **N**ational de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes.

- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تم التوقيع عليها؛
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل؛
- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

-إعلام الشباب الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات والامتيازات التي تمنحها الوكالة.[1]

2-3الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:[2] ANDI

أنشئت الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها من إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج ومن أهم مهامها:[3]

- تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
- تسير صندوق دعم الاستثمار؛
- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

2-4الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME[4]

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[5] ومن أبرز مهامها يذكر:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

---

[1] عواطف محسن ،(2008):إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ، ص 48.

[2] **ANDI** : **A**gence **N**ational du **D**éveloppement de l'**I**nvestissement.

[3] جلاط حياة ، (2021/2020): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسار نحو تحقيق التنويع الإقتصادي –عرض بعض التجارب الدولية–، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 90.

[4] **ANDPME : A**gence **N**ationale de **D**éveloppement de la **PME.**

[5] جلاط حياة ، مرجع سبق ذكره، ص 90.

– تقييم فعالية تطبيق البرامج ونجاعتها مع إقتراح التصحيحات الضرورية عليها؛

– متابعة تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإنشاء، التوسع وتغيير النشاط أو التوقف؛

– ترقية الإبداع والابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

–جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.

2–5صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI PME[1]

صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI-Pme spa الجزائر هو صندوق تم إنشاؤه بمبادرة من السلطات بموجب المرسوم الرئاسي 09-139 المؤرخ في 19 أبريل 1009 الذي يحمل قوانين صندوق ضمان ائتمانات – العامة الاستثمار لدعم إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الوصول إلى الائتمان(كيان اجتماعي قانوني).

ويبلغ رأس مالها المسجل 30 مليار دينار، واكتتاب ما يصل إلى 20 مليار دينار، 60 ٪ مملوكة من قبل الخزانة و40 ٪ من البنوك BNA[2] ، BEA[3] ، CPA[4] ، BDL[5] وبنك CNEP[6] .

بالإضافة إلى ذلك، يتم منح إمكانية لجميع البنوك ومؤسسات الائتمان في المنطقة، للحصول على حصة في رأس مال الصندوق(المادة 8 من المرسوم الرئاسي)إن رسملتها من خلال الهيمنة العامة واستيعاب ضمانها المالي لضمان الدولة بموجب قانون المالية لعام 2009 يعزز توقيعها على الضمان وجعلها مؤسسة من الدرجة الأولى.

في عام 2011، افتتحت صندوق ضمان قروض الاستثمار مرحلة جديدة من تنويع عروضها بعد قرار السلطات العامة بتفويض إدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الزراعي، يستند هذا القرار إلى المادة 36 من CFL المؤرخة 18يوليو 2011، والتي تنص على إمكانية قيام الصندوق بدعم مخاطره على الأموال التي تقابلها الدولة.

ويسمح لصندوق ضمان قروض الاستثمارات بإدارة الأصول، نيابةً عن الدولة وأي وكالة مانحة أخرى، صناديق ضمان متخصصة تهدف إلى ضمان تمويل مختلف قطاعات النشاط .تتم إدارة هذه الأموال بموجب اتفاقية موقعة بين صندوق ضمان قروض الاستثمار و هيئة الدعم المالي،[7] و تكمن مهام الصندوق في:

–تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

–يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبدتها البنوك جرّاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] **BEA** : **B**anque **E**xtérieure d'**A**lgérie.
[2] **BNA**:**B**anque **N**ationale d'**A**lgérie.
[3] **CGCI PME** : Caisse de **G**arantie des **C**rédits d'**I**nvestissement de la **PME**.
[4] **CPA**: **C**rédit **P**opulaire d'**A**lgérie.
[5] **BDL** :**B**anque de **D**éveloppement **L**ocal
[6] **CNEP**:**C**aisse **N**ational d'**E**pargne et de **P**révoyance.
[7] موقع صندوق ضمان قروض الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني www.cgci.dz consulté le :24/11/2023 a 17 :14

ويكمّل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان المشترك؛

-الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار؛

-لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق؛

-لا يمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك[1].

2-6الشباك الوحيد اللامركزي GUD[2]

المقصود بمصطلح الشباك الوحيد هو آلية جديدة أحدثت لتبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين وتقديم الاستشارة القانونية والاقتصادية وكذا تسهيل وضمان استفادة الأشخاص والمقاولات من خدمة قريبة لأماكن تواجدهم وتسريع حصول المقاولين على رخص لإنجاز مشاريعهم وتشجيع الاستثمار على الصعيدين الجهوي والوطني، ومن مهامه تأسيس وتسجيل الشركات والموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء، المزايا المتعلقة بالاستثمارات وهو كذلك مكلف باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم ،وكذا إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا.[3]

3-قوانين تطوير الاستثمار في الجزائر

لقد عرف قانون الاستثمار في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وأصدرت قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب أمامهم ومن بين أهم الإصلاحات التي طرأت على قوانين الاستثمار في الجزائر ما يلي:

-الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات:إن ما جاء به الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه والية عمله بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية، نتيجة فشل المرسوم 12-93 في تحقيق الأهداف المتوخاة منه يمكن إجمال ما جاء به هذا الأمر فيما يلي: [4]

- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء الأصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة والمساهمة في رأس مال المؤسسة مكون في شكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة كلية أو جزئية؛

- أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفي أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع؛

---

[1] الموقع الالكتروني: investdz.com/2021/05/cgci-pme.html تم الاطلاع عليه يوم: 2023/11/24 على الساعة: 19:00.

[2] **GUD : G**uichet **U**nique **D**écentralisé.

[3] فاطمة الزهراء حشروف، وحيدة صديقي، (2018): واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين المؤهلات والمعيقات، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد14 ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 06.

[4] عميروش محند شلغوم، (2012): دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ص 240.

-يتضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام ومزايا في إطار النظام الاستثنائي.

-قانون المالية التكميلي لسنة 2009:حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر في 29 أوت 2009 الأحكام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ونص على[1]:

-يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تتحقق في الجزائر بشرط أن تكون المساهمة الوطنية المقيمة ب 51% من رأسمال الشركة والنسبة المتبقية للأجانب، يمكن للمساهمة الوطنية أن تكون من عدة شركاء؛

-كما انه يمكن للاستثمارات المحققة من طرف أشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسة عمومية واقتصادية، أن تنفذ في إطار مساهمة هذه المؤسسة بنسبة تفوق أو تساوي 34% من رأسمال الشركة؛

-في إطار الاستثمار مع شريك أجنبي تكون حصته من رأسمال الشركة مقدمة كالعملة الصعبة، ويمكن للمشاريع المختلطة في حال تقديمها فائدة للوطن، والحصول على قرض التأجير لاقتناء التجهيزات والاستفادة من نظام تشجيع الاستثمارات المحددة في القانون؛

-يتعرض مشاريع الشراكة على مجلس مساهمات الدولة ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند انقضاء مدتها لمنحها فوائد.

-قانون رقم 09-16 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 هـ الموافق ل 3 أوت 2016: يتعلق هذا القانون بترقية الاستثمار ويهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية كإنتاج السلع والخدمات، حيث ألغى هذا القانون أحكام الأمر رقم 01-03 لعام 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، كاستثناء أحكام المواد 22 و 5 و 18 منه، كما ألغى أحكام المادة 55 من القانون رقم : 13-08 المؤرخ في: 27 صفر 1435 الموافق لـ 30 /12 /2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014[2].

-مزايا وضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل قانون الاستثمار لسنة 2016 (القانون رقم 09-16): جاء قانون الاستثمار لسنة 2016 في ظرف استثنائي ميزه تراجع عائدات الجزائر من العملة الصعبة بسبب تراجع أسعار النفط في السوق الدولية، متضمنا مزايا وضمانات إضافية لفائدة المستثمرين وتحديدا الأجانب منهم، وتتمثل في:

* **المزايا الممنوحة** :اقر قانون الاستثمار لسنة 2016 جملة من المزايا صنفت وفقا لنص المادة 7 منه الى[3]:

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات من:

-في مرحلة الانجاز :تستفيد الاستثمارات المعنية خلال هذه المرحلة من:

[1] قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر في 29 أوت 2009، المعدل والمتمم للجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 26جويلية 2009.

[2] عائشة موزاوي، (2017): القوانين والاجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر، اشارة لقانون رقم 09_16المؤرخ في 29شوال 1437الموافق ل 3غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، مجلة آفاق علوم الإدارة الاقتصاد، المجلد 01، العدد 02، جامعة المدية، الجزائر، ص 142.

[3] المادة 7من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حل الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- تخفيض بنسبة90%من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء .

-في مرحلة الاستغلال :تستفيد الاستثمارات المعنية المزايا بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال، بناء على محضر تعده المصالح الجبائية طلب من المستثمر لمدة ثلاث سنوات من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الاتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

المزايا المشتركة الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشأة لمناصب الشغل :من أهم ما تضمنه القانون رقم 16-09، إن المزايا المشتركة سالفة الذكر التي اقرها لفائدة الاستثمارات القابلة للاستفادة، لا تلغي التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة القائمة التي تستفيد منها النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية، وذلك أن المشرع أعطى للمستثمر حل المفاضلة لاختيار التحفيز الأفضل[1] .

تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من مزايا استثنائية من ضمنها ما يلي[2]:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة أعلاه لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛

[1]المادة 15 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

[2]المادة 18 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

– منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات والدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح في مرحلة الانجاز المتفق عليه مسبقا مع الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار.

* الضمانات الممنوحة :تتمثل في الضمانات التي نصت عليها المواد ، 21 ، 22 و 23 25 التي جاء فيها ما يلي :

– المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، فيما يخص الحقوق والواجهات المرتبطة باستثماراتهم؛

– عدم سريان الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

–لا يمكن أن تكون هذه الاستثمارات المنجزة موضوع إستلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، على أن يقابل ذلك الاستلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف؛

–الاحتكام للجهات القضائية المختصة إقليميا، في كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب به المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة في حقه، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الإطراف أبرمتها الدولة تتعلق بالمصالحة والتحكيم أو في حالة وجود اتفاق ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص؛

–الاستفادة من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه للاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأسمال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل سعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكفاءات المحددة عن طريق التنظيم؛

–تقبل كحصص خارجية إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد والأرباح والأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

–استفادة الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع ، من ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وان تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم انشاء الشركات؛

–استفادة المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي من ضمان التحويل المذكور أعلاه، حتى وان كان مبلغها يفوق رأسمال المستثمر في البداية[1].

[1] سليم بلقاسمي، (2020): ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار (عامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 04، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر، ص 526.

-قانون الاستثمار الجديد 2022 :[1] يهدف مشروع القانون إلى:

- وضع الأحكام المنظمة للاستثمار، وتحديد حقوق والتزامات المستثمرين المتعلقة به، وأنظمة الحوافز المطبقة على الاستثمارات التي تتم في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات للمقيمين أو غير المقيمين.

- إعادة تنظيم الإطار القانوني والمؤسسي لتشجيع الاستثمار في الجزائر شرط أساسي للإنعاش الاقتصادي ويعد محوراً أساسيا للإصلاحات الهيكلية لتحفيز الإنعاش المستدام لاقتصادنا.

- يعاني مناخ الأعمال من التغيرات المتتالية التي حدثت في السنوات الأخيرة لقانون الاستثمار مما يجعل الإطار العام للاستثمار غير مستقر وغير مقروء على نحو متزايد، وأحيانًا اتخاذ قرارات غير مناسبة.

- يهدف إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي جديد للاستثمار في الجزائر إلى معالجة أوجه القصور هذه وتسهيل عملية الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- استعادة ثقة المستثمرين، من خلال ضمان استقرار واستدامة الإطار التشريعي .

- تكييف النظام البيئي المؤسسي المسؤول عن تنفيذ القواعد من خلال مواد الاستثمار.

- الحد من عدد المشاركين في عملية الاستثمار من خلال مراجعة صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وإسناد المهام المتعلقة بأهداف تشجيع الاستثمار إلى المعهد الوطني للاستثمار.

وتم في هذا القانون تجنب التجارب السابقة المتمثلة فيما يلي:

- تجنب الإجراءات غير الناضجة التي تثقل القانون المطبق؛

- عدم اللجوء إلى التغييرات المتكررة في الإطار القانوني من خلال قوانين المالية؛

- إضفاء الاستقرار على القانون لتمكينه من إحداث الآثار المتوقعة.

- عدم إصدار العديد من النصوص التنظيمية الناتجة عن تنفيذ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أغسطس 2016 ؛

- أوجه قصور في إدارة بعض الجوانب، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات التوطين في البنوك المطلوبة لاستيراد سلع جديدة يتم الحصول عليها من الخارج ؛

- تقلص دور الوكالة الوطنية للاستثمار إلى مكتب بسيط لتسجيل الاستثمار مسؤول عن منح المزايا المنصوص عليها في القانون بسبب الافتقار إلى الوسائل اللازمة لتمكينه من القيام بمهامه الخاصة بتشجيع الاستثمار والجاذبية بشكل كامل ؛

-الحاجة الماسة لتحسين الاستقبال وظروف الرعاية للمشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

وتتمثل المستجدات الرئيسية للقانون في :

[1] الموقع الالكتروني : https://www.industrie.gov.dz/?-Actualites- تم الاطلاع عليه يوم : 2023/12/01 على الساعة : 18:21.

-مراجعة دور المجلس الوطني للاستثمار ، من خلال إعادة تأهيل المهام والخصائص الأساسية المنصوص عليها عند إنشائه، ولا سيما فيما يتعلق باستراتيجيات وسياسات ترويج الاستثمار ؛

-إعادة تشكيل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، باسم جديد "استثمر في الجزائر" بحيث يكون أكثر وضوحًا على المستوى الدولي، مع منحه دور المروج الحقيقي والمرشد للمستثمرين؛

-إنشاء منصة رقمية للمستثمر على مستوى الوكالة الجزائرية لتنشيط الاستثمار ، لضمان الترابط مع المنظمات والإدارات المعنية بفعل الاستثمار؛

-إنشاء شباك وحيد مخصص للمشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية ، مما يتيح دعمًا أفضل لتحقيق هذه المشاريع الاستثمارية ؛

-إعادة تنظيم الشبابيك الوحيدة التي تم إنشاؤها على مستوى الولايات؛

-توجيه المنافع والحوافز حصريا نحو الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية، ولا سيما المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية و/ أو المهيكلة للدولة ، وتلك الموجودة في المناطق التي تتطلب دعمًا خاصًا من الدولة ؛

-استحداث شبكات لتقييم المنافع التي ستمنح للمشاريع الاستثمارية المسجلة بطريقة تنظيمية، وفق معايير مرتبطة من جهة بأهمية وأولوية المشاريع، ومن جهة أخرى المؤسسة والمكان؛

- تحديد مواعيد نهائية لإنجاز المشاريع الاستثمارية لتشجيع المروجين على الإسراع بإنجاز هذه المشاريع مع إمكانية تمديد الموعد إلى سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط؛

- توحيد المعلومات عن عرض الأراضي من حيث منح الأراضي وتوافرها في المجال الخاص للدولة بهدف تحقيق المشاريع؛

- تدعيم صلاحيات الشباك الواحد من خلال منح صلاحيات اتخاذ القرار الكاملة لممثلي المنظمات والإدارات، وذلك لتمكينهم من إصدار ومنح جميع القرارات والمستندات والتراخيص المتعلقة بها. تحقيق وتشغيل المشروع الاستثماري.

-الإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية وتوطين البنوك بالنسبة للسلع الجديدة التي تشكل مساهمة خارجية عينية. مع ضمان تحويل المستثمر الأجنبي الأرباح[1].

كما أن هذا القانون يهدف إلى حماية المستثمر حيث:

-للمستثمر بالإضافة إلى حق الاستئناف القضائي، حق الاستئناف أمام لجنة الاستئناف المشار إليها في المادة 13 أدناه.

-أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، ناتج عن فعل المستثمر أو عن إجراء اتخذته الدولة ضده ، سيُعرض على المحاكم الجزائرية ذات الاختصاص الإقليمي، باستثناء الأحكام الثنائية أو الاتفاقات متعددة الأطراف التي يبرمها

[1] الموقع الالكتروني : https://www.industrie.gov.dz/?-Actualites- تم الاطلاع عليه يوم : 2023/12/01 على الساعة : 18:21.

الدولة، فيما يتعلق بالتوفيق والوساطة والتحكيم أو اتفاق مع المستثمر ينص على شرط التحكيم الذي يسمح للأطراف بالاتفاق على حل وسط عن طريق التحكيم الخاص.

-الاستثمارات التي تتم من مساهمات رأس المال في شكل نقدي، والمستوردة من خلال القناة المصرفية والمقيمة بعملة قابلة للتحويل بحرية مدرجة بانتظام من قبل بنك الجزائر وبيعها إلى الأخير ، والتي يساوي مبلغها أو يزيد عن الحد الأدنى تستفيد العتبات، المحددة وفقًا للتكلفة الإجمالية للمشروع من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والدخل الناتج.

-تُقبل إعادة استثمار رأس المال للأرباح وأرباح الأسهم المعلن أنها قابلة للتحويل، وفقا للقوانين كمساهمات خارجية.

المطلب الثالث: مقومات وواقع التنمية المحلية في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات لتشجيع الاستثمارات المحلية لتحقيق التنمية المحلية، إلا أنها لا تزال تعاني من عدة صعوبات لتحقيق ذلك.

1-مقومات التنمية المحلية في الجزائر

إن البرامج والإصلاحات الهادفة للنهوض بالتنمية المحلية ساعية لتحقيق ذلك في ظل توفر مختلف الإمكانيات والمقومات الطبيعية والمادية التي تؤهلها لتنافس الدول المتقدمة في هذا المجال، لهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المقومات التي تمتاز بها الجزائر لإبراز دورها ومكانتها، وكذلك واقعها.

1-1 المقومات الزراعية

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام وخصائص ومميزات جغرافية ومناخية نادرة جعلت منها محور وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن امتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية، البشرية والمادية التي تؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تحقيق تنمية محلية.

***الموارد الطبيعية:** تعتبر العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور هذه الموارد حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

أ – الأراضي الزراعية: تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة إستراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة بـ: 4.42 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر بـ 238174100 ،كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 458.8 مليون هكتار أي ما يعادل28% من المساحة الزراعية الإجمالية، [1]كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] ربيعة بوسكار وآخرون،(2022): التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 120-121.

شكل رقم (01-01): المساحة الزراعية المستعملة في الجزائر

المصدر: ربيعة بوسكار وآخرون، (2022): التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 120.

ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالجزائر عام 2000 بين 0.10 و0.17 هكتار للفرد، إلى جانب بعض الدول العربية وهو يختلف من دولة عربية إلى أخرى ويبلغ نحو 0.14 هكتار للفرد على مستوى الوطن العربي و0.18 على المستوى العالمي في نفس السنة أي 2020، وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء على المستوى العربي أو العالمي، وذلك نتيجة للزيادات السكانية، وفي ظل هذه الأرقام والمعطيات يمكن أن يستنتج بأن الأراضي الزراعية في الجزائر متوفرة وبنوعية جيدة بالنظر إلى تنوع المناخ والتضاريس.[1]

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في:[2]

-**المنطقة الساحلية** :و التي تتربع على مساحة قدرها 65.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 6.19% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.

-**المنطقة الداخلية** :تتربع على مساحة قدرها 69.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وتضم كل من البليدة، البويرة، المدية، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسيمسيلت، سيدي بلعباس،سطيف، قسنطينة، برج بوعريريج وميلة.

-**المنطقة السهبية** :تتربع على مساحة قدرها 85.2 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي: أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة والاغواط.

-**المنطقة الصحراوية** :تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 218مليون هكتار أي بنسبة 6.2% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار تمنراست، تندوف واليزي،كما تقسم هذا المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغت حصة القمح 3322 ألف هكتار، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية :263ألف هكتار ، الحمضيات 65 ألف هكتار، أما حصة الخضروات 330ألف هكتار، البطاطا 138ألف

[1] ربيعة بوسكار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

[2] مجدولين دهينة، (2017/2016): استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 210.

هكتار، الكرمة 74 ألف هكتار، البقول 86ألف هكتار، أشجار التين 47ألف هكتار، أشجار الزيتون 329ألف هكتار، النخيل المثمرة: 160 ألف هكتار، المحاصيل الأخرى 407ألف هكتار، الأراضي الخاملة 3200 ألف.

والجدير بالملاحظة أن النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلى أخرى والسعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ولما لا العمل على تحقيق وتوفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا والتخلص النهائي من عملية استيراد هذه المواد خاصة في ظل توفر جميع الإمكانية الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو إيجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة وغير مستعملة.

جدول رقم (01-03): المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 الوحدة: هكتار

السنوات	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي القابلة للزراعة	الأراضي الدائمة	المساحة الزراعية الكلية
2000	8227440	7662420	565020	40888100
2005	8389640	7511080	878560	42380630
2008	8424760	7489273	935487	42435990
2011	8445490	7501395	944095	42443860
2014	8465040	7469481	995559	42888555
2017	8536468	7470807	1065661	43771755

المصدر :فرح بن سالم، (2021): واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد يوم 11 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص 50.

بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الجدول الموضح أعلاه، فخلال سنة 2017 قدرت المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بما يقارب : 43771755 هكتار أي بنسبة 37.18% من إجمالي المساحة الكلية، وهي تشمل المساحة الزراعية المستعملة بالإضافة إلى المراعي، الري وأراضي الاستغلال الفلاحي غير المنتجة، أما بالنسبة للمساحة الزراعية المستعملة فتقدر بنحو 8536468هكتار، وهو ما يمثل 19.5% من المساحة الزراعية الكلية، أما فيما يخص الأراضي الدائمة فهي تظم مساحات الأشجار المثمرة، الكروم والمروج الطبيعية، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.43% من المساحة الزراعية الكلية[1].

[1] ساعو باية، سيار زوبيد، (2021): قطاع الفلاحة في الجزائر، مداخلة حول رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد يوم 11 مارس، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص 15.

من الملاحظ أن المساحات الزراعية الكلية، المستعملة والدائمة في ارتفاع ، حيث يعود هذا الارتفاع إلى مختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي، التي شجعت تعزيز واستصلاح مساحات الأراضي الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية.

2-1 المقومات المائية: تعتبر المياه عنصر الحياة والركيزة الأساسية للتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، كما أن تطور ونمو القطاع الزراعي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية المعبئة له والمستغلة في الري الزراعي وتوسيع الأراضي المسقية، والجدير بالذكر أن الظروف المناخية تلعب دورا هاما في تحديد حجم هذه الأراضي حيث تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة ، إذ تقدر بـ: 19 مليار متر مكعب في السنة.

يمكن تقسيم الموارد المائية حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي:

-الموارد المطرية : رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4مليون كلم^2 إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وتساقط الأمطار فيها يقدر 8% أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92%.

-الموارد السطحية : تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين مليار م^3 في السنة و13.5 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليار م^3، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ بلغ عددها المستغل 66 سدا سنة 2009 ، بطاقة استعابية تقدر بـ: 7.5 مليار م^3.

-الموارد الجوفية تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، و90.000 ينبوع و23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بـ: 7 مليار م^3 في السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م^3 في السنة مستغلة بنسبة 90%) والجنوب (5 مليار م^3 في السنة) وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية يقدر بـ:75% يتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم^2 على التوالي ويعتبر تجدد هذا المخزون ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.[1]

[1] ساعو باية، سيار زوبيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

لكن الطلب شهد تضاعفا في السنوات الأخيرة حيث يتجاوز حاليا أكثر من نصف حجم الموارد القابلة للتعبئة، ومن المتوقع أن يصل إلى الحد الأقصى للإمكانيات الموارد المائية قبل عام 2050، وتعتبر الزراعة في الجزائر المستهلك الأساسي للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60% من مجموع حجم المياه سنة 2019، والجدير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد أساسا على الزراعة المطرية ،حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على مياه الأمطار والمياه الجوفية.[1]

على الرغم من أن القطاع الزراعي هو أكبر مستهلك للمياه في الجزائر، إلا أنه يساهم مساهمة ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي، تعتمد الزراعة على كل من المناطق المروية الكبيرة التي يديرها الديوان الوطني للسقي وصرف المياه وكذلك المناطق الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومناطق الري ومن المفترض أن يصل إجمالي المساحة المروية إلى 2 مليون هكتار في عام 2019.

أما في الشمال، فيتم ري المساحات الكبيرة من السدود والآبار، وفي الجنوب يتم ري المساحات من الآبار العميقة في طبقات المياه الجوفية الكبيرة في الحوض المتداخل القاري وفي الوقت ذاته، فقد تطورت مشاريع الري الصغيرة بشكل ملحوظ بفضل المساعدات الحكومية والإعانات الممنوحة للمزارعين وكذلك تحرير التنقيب وحفر الآبار.

تساهم المحاصيل الرئيسية المنتجة في المزارع الصغيرة بشكل كبير في تلبية متطلبات الفاكهة والخضروات الطازجة لجميع السكان، وقد صاحب هذا التطور، لسوء الحظ، سحوبات كبيرة للمياه الجوفية لا تخضع للرقابة، بل وصل الأمر إلى حد الاستغلال المفرط لبعض طبقات المياه الجوفية الكبيرة.

ولا يزال الري الانسيابي الطريقة الأكثر استخداما في المزارع الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك فإن طرق الري الأكثر كفاءة تكتسب زخما وخاصة الري بالتقطير والذي يشيع استخدامه في المناطق المرتفعة القاحلة وفي الصحراء.

1-3 الموارد البشرية

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر لا يزال منخفضا ولم يشهدا تطورا ملحوظا بعد حيث أن ندرة حجم العمالة الفلاحية 5.252 ألف عامل سنة 2000 راجع إلى تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل في بداية تطبيق إلى أنه ورغم زيادة عدد العمال إلى أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية شهدت انخفاضا حيث بلغت 63.20% سنة 2000 نظرا للظروف السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة بالإضافة إلى نزوح العديد من المواطنين إلى المدن والرغبة في العمل في المصانع، وتواصل نسبة حجم القوة العاملة الزراعية إلى القوة العاملة الكلية ارتفاعها من سنة إلى أخرى

[1] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى،(2022/2021): واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة:2000-2018، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت، الجزائر، ص 52.

ليسجل أعلى نسبة للقوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية والمقدرة بـ: 47.23% سنة 2008 حيث بلغ حجم العمالة الزراعية 235834 عامل إلا ان عدد العمالة الزراعية شهدت انخفاض كبير مقارنة بسنة 2000، في حين أنها تبدأ في التزايد من جديد في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع وتوفير الامتيازات والإمكانيات والتسهيلات للفلاحين حيث سجل سنة 2012 حجم عمالة مقدرة بـ: 247650عامل إلى أن هذه الزيادة على مر السنوات لا تزال ضئيلة فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية إلى نسبة العمالة الإجمالية انخفاض متواصل على مر السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي وتوجهه إلى قطاع الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى.[1]

2-واقع التنمية المحلية في الجزائر

يمكن تحديد واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

-قطاع التربية: تعزيز الهياكل القاعدية

تقدر عدد المؤسسات التربوية في سنة 2023 ب 29102 مؤسسة تربوية مقسمة بين الأطوار الثلاث، حيث بلغ 20437 ابتدائية ، و 5974 متوسطة ، إضافة إلى 2691 ثانوية، وبخصوص الهياكل التربوية هناك 1600 مطعم مدرسي و 8 ملاعب مدرسية و 29 وحدة كشف ومتابعة صحية. كما أنه تم خلال سنة 2023 استلام 263 مؤسسة تربوية منها 45 ثانوي و 75 متوسط 143 مدرسة ابتدائية[2].

-قطاع الصحة:تغطية صحية أفضل

استفاد قطاع الصحة من موازنة إضافية وصلت إلى 4.2 مليارات دولار في مشروع موازنة عام 2023 بزيادة تقدر بـ14 %مقارنة بالسنة الماضية، خصصت للتكفل بمشاريع جديدة وإعادة تقويم أخرى حيز التنفيذ وتحديث مؤسسات واقتناء تجهيزات حديثة، وبحسب تصريحات الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن فقد أحصت الجزائر في سبتمبر 2021 أكثر من 361 مؤسسة استشفائية بينها 14 مستشفى جامعياً، وأكثر من 8070 عيادة عديدة الخدمات وقاعة علاج وأكثر من 100 مركز تصفية الكلى و13 مركزاً متخصصاً في مكافحة السرطان و433 مركزاً جوارياً متخصصاً في الولادة.

ويشغل قطاع الصحة في الجزائر أكثر من 56700 ممارس صحي بينهم 4518 أستاذا جامعياً و14774 ممارساً متخصصاً و28100 طبيب عام و2192 صيدلياً و7119 جراح أسنان، في وقت تنتظر البلاد افتتاح عدد من المستشفيات الجديدة في وهران وقسنطينة والعاصمة الجزائرية.[3]

---

[1] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] الموقع الالكتروني: https://www.aljazairalyoum.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22 على الساعة: 11:45.

[3] الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22 على الساعة: 13:01.

-قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: تحسين ظروف الاستقبال

يقدر العدد الإجمالي للطلبة في الموسم الجامعي2023/2024، مليون و700 ألف طالب، من بينهم 310 ألف طالب جديد، يتلقون الدروس عبر 114 مؤسسة تعليم عالي، إضافة إلى 53جامعة، و 9مراكز جامعية، و 12مدرسة عُليا للأساتذة، و15 كلية للطب، 14 ملحقة تابعة للطب، وتم تخصيص 466 إقامة جامعية، ويقدر عدد الأساتذة 73 ألف أستاذ جامعي، وأكثر من 50 % من الأساتذة من مصف الأستاذية، و8 آلاف أستاذ جديد.[1]

-قطاع الإعلام والاتصال: نمو وانفتاح على العالم

كشفت وكالة الاستشارات الدولية "داتا ريبورتال"، في تقريرها السنوي حول الإنترنيت وشبكات التواصل لعام 2023، عن ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بـ 5 ملايين شخص، حيث بلغ عدد عددهم منذ بداية السنة، 32.09 مليون مستخدم، فيما بلغ معدل انتشار الإنترنت 70.9٪ من مجموع عدد السكان بعد أن كان في حدود 27 مليون مستخدم عام 2022، كما تشير الأرقام إلى أن اتصالات الهاتف المحمول في الجزائر كانت تعادل 107.2٪ من إجمالي عدد السكان في جانفي 2023، وزاد استعمال الانترنيت عبر الهاتف المحمول في الجزائر بمقدار 1.8 مليون (+3.8 ٪) بين عامي 2022 و2023.[2]

-قطاع السكن: حظيرة سكنية في تطور مستمر

تمكنت الجزائر منذ الاستقلال في إنجاز حظيرة سكنات وتجهيزات عمومية هامة تجاوزت من 1.948.000 وحدة سكنية سنة 1962 إلى 10.049.702 وحدة سكنية إلى غاية 2020/12/31، و616016 وحدة سكنية في طور الإنجاز بنسبة تعبير قدرت بـ 71.94 %.

-قطاع الطاقة:

*نسبة الربط بالطاقة الكهربائية **33%** سنة **1962** و**85.59%** سنة **2000** و**98%** سنة **2021**.

* الربط بالغاز الطبيعي كانت **9%** سنة **1962** و**29%** سنة **2000** لتتجاوز **62%** سنة **2021**.

لقد أقضى التقييم الشامل الذي تم إجراؤه لمدونة الاستثمار المحلي المسجلة لفائدة الولايات، إلى وجود أكثر من 46.461 عملية تخص مختلف البرامج والقطاعات بغلاف مالي يفوق 7.749 مليار دج، منها:[3]

-22.397 عملية تم تمويلها في إطار البرامج القطاعية غير ممركزة بمبلغ يقدر 6.697 مليار دج؛

[1] الموقع الالكتروني: https://www.ennaharonline.com/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22 على الساعة: 13:08.

[2] الموقع الالكتروني: https://tadamsanews.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22 على الساعة: 14:10.

[3] محمد حاج قاسي، (2023): مسار التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر في إطار مقاربة الحوكمة ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد 06، العدد 01، جامعة محمد لونيسي، البليدة، الجزائر، ص 577.

- 1912 عملية تم تمويلها في إطار صندوقي تنمية الهضاب العليا ومناطق الجنوب بمبلغ يقدر 658 مليار دج، و397 عملية تم تمويلها في إطار الصناديق القطاعية الأخرى بمبلغ 201 مليار دج؛

- 2175 عملية تم تمويلها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD)[1] بمبلغ يقدر 193 مليار دج.

من إجمال هذه البرامج تم إحصاء:

*15.130 عملية منتهية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 2.104 مليار دج؛

*20.667 عملية قيد الإنجاز بمبلغ إجمالي يقدر بـ 4148 مليار دج؛

* 5015 عملية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 409 مليار دج في انتظار الانطلاق الفعلي في إنجازها.

إلى جانب هذه البرامج الممولة من طرف الدولة، فقد تم التكفل بـ 6980 عملية بمبلغ 537 مليار دج، تم تمويلها عن طريق التضامن للجماعات المحلية منها 4266 عملية هي الآن قيد الإنجاز.

تشير هذه المعطيات بما لا يدع مجالا للشك لأهمية الموارد المالية التي تم رصدها لفائدة التنمية، غير أنها تؤكد أيضا على ضرورة رفع ديناميكية العمل على المستوى المطلوب من أجل استكمال المشاريع قيد الانجاز والعمل على الشروع الفوري في تجسيد العمليات غير المنطلقة، حيث تم في هذا الإطار إلى غاية يومنا هذا تعبئة 310 مليار دج، سمحت بالتكفل بـ 24000 عملية تعرف تقدما ملحوظا.[2]

المطلب الرابع :واقع الاستثمار المحلي في الجزائر

تحتل الاستثمارات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري من خلال التطور الملحوظ في عددها، والتنوع في الأنشطة وتوزيعها على مختلف جهات الوطن، وفي هذا المطلب يتم دراسة وتتبع تطور الاستثمارات وتوزيعها في الجزائر.

1-التطور العددي للاستثمارات في الجزائر

يمكن متابعة التطور العددي للاستثمارات وتنوع أنشطتها وتوزيعها حسب ما يلي:

1-1تطور عدد الاستثمارات في القطاع المؤسساتي والصناعي

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجيا، حيث انتقل عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من 1275 مؤسسة سنة 1964 ليتضاعف إلى 29000 مؤسسة سنة 1999، وفي الشكل الموالي تتم متابعة تطور عدد المؤسسات المصغرة في الفترة (2012-2021):

[1] **PCD**: Plan Communal de Développement .

[2] محمد حاج قاسي، مرجع سبق ذكره، ص 578.

شكل رقم (01-02) : التطور العددي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(من 2012 إلى سنة 2021)

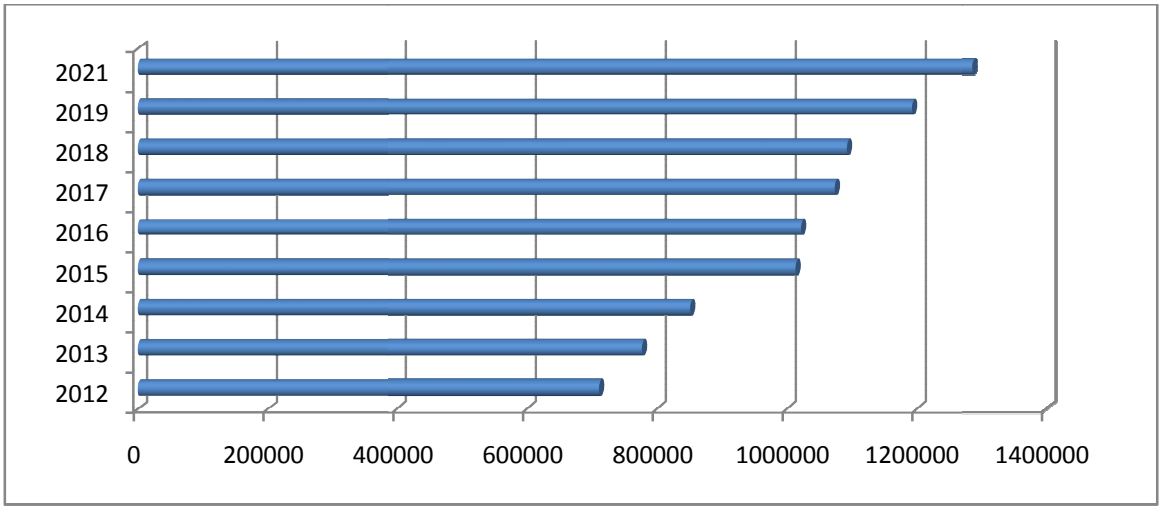

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشريات(13،16،11،30،31،39،40) من العدد 40، من الموقع الالكتروني: www.mdipi.gov.dz consulté le 26/11/2023.

يلاحظ من خلال المنحنى التصاعدي تعداد المؤسسات المصغرة ابتداء من سنة 2012 حيث كانت 711832 مؤسسة لتصل حوالي 1286365 مؤسسة في نهاية سنة 2021 وهو يمثل زيادة معتبرة ب 574533 مؤسسة تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع فبذلك تشكل النسبة الأكبر من النسيج المؤسساتي.

1-2توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط

والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات حسب القطاعات النشاط حتى 2021/12/31.

الجدول رقم (01-04): توزيع الاستثمارات حسب قطاعات النشاط حتى 2021/12/31

قطاعات النشاط	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
خدمات	662185	51.48
فلاحة	8010	0.62
الحرف التقليدية	303605	23.61
الصناعة	109991	8.55
البناء والأشغال العمومية	199331	15.50
الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة	3243	0.25
المجموع	1286365	100

المصدر: إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 40، مارس 2022، ص 11.

شكل رقم(01-03) : توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط لسنة 2021

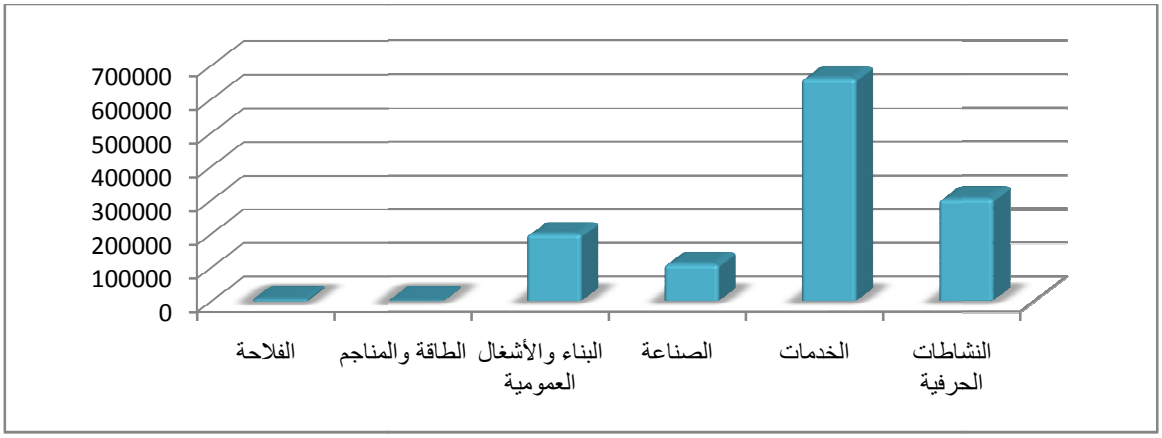

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 40، مارس 2022، ص ص 08 -11.

حسب معطيات وزارة الصناعة والمناجم في الجدول والشكل السابقين يوضحان تطور الاستثمارات الخاصة حسب قطاع النشاط إلى غاية نهاية سنة 2021 والذي اقتصر على توزيع الأشخاص المعنويين فنلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأكثر طلبا على باقي القطاعات يمثل نسبة 51.48%، ثم يليه قطاع النشاطات الحرفية ب 23.61%،ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.50%، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 8.55%، أما قطاع الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة وقطاع الفلاحة يمثلان نسب جد ضئيلة.

ويعود هذا التوزيع كون قطاع الخدمات لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة ولا تقنيات متطورة لإنشاء مؤسسة مصغرة كقطاع النقل والمواصلات والتجارة والفندقة، كما نجد تمركز المؤسسات أيضا في قطاع النشاطات الحرفية والتقليدية لسهولة العمل بها كونها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة.

1-3التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر

يوضح الجدول الموالي التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر حسب الجهات في نهاية سنة 2021.

شكل رقم (01-04): توزيع الاستثمارات حسب الجهات لسنة 2021

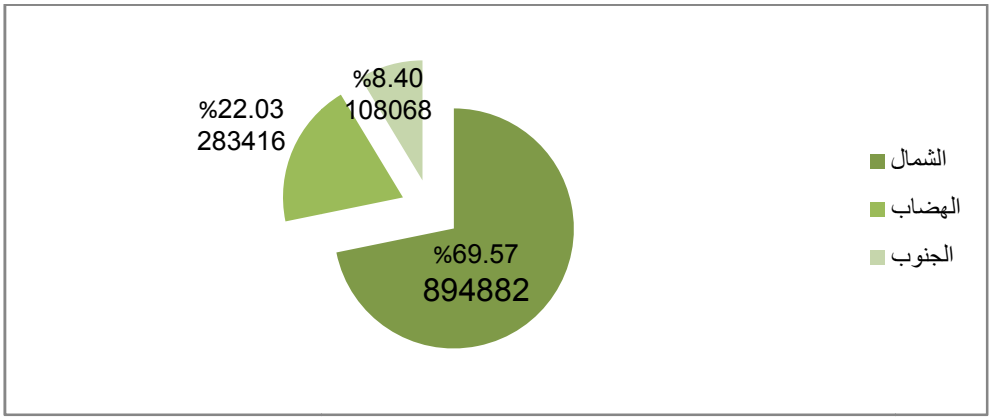

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 40، مارس 2022، ص 12.

من خلال الشكل السابق الذي يوضح توزيع الاستثمارات الخاصة حسب الجهات نجد أن أكثر من نصف المؤسسات المصغرة بالجزائر تتركز في الجزء الشمالي ب 894882 مؤسسة بنسبة 69.57 ، ونلاحظ أن الوسط / ثلثي (الهضاب) كذلك يحوي على نسبة لا يستهان بها تقدر ب 22.03 % أي ما يعادل 283416 مؤسسة، بينما الجنوب يحتوي على 108068 مؤسسة بنسبة 8.40 %من إجمالي المؤسسات بالجزائر سنة 2021 ، وهذا دليل على عدم وجود توازن جهوي الذي يعد أحد أهم مؤشرات التنمية وعدم فعالية سياسة تنمية الجنوب، فبالرغم من كل الإمتيازات خاصة الجبائية التي تمنح لإنشاء المؤسسات المصغرة في الجنوب تبقى أقل نسبة من المؤسسات المنشأة هي نسبة مؤسسات الجنوب ب 8.40 %مقارنة بباقي الجهات.

2-مساهمة الاستثمارات في مؤشرات الاقتصاد الكلي بالجزائر

لسياسات دعم وتطوير المؤسسات المعتمدة في الجزائر دورا كبيرا في تطور قطاع الاستثمارات وزيادة مساهمته في متغيرات الاقتصاد الكلي الوطني، وهذا ما سيتطرق له في ما يلي:

2-1 مساهمة الاستثمارات في التشغيل

الشكل الموالي يعرض مساهمة الاستثمارات في التشغيل خلال الفترة الزمنية (2012-2021).

شكل رقم (01-05):تطور مناصب الشغل التي توفرها الاستثمارات خلال الفترة الزمنية (2012-2021)

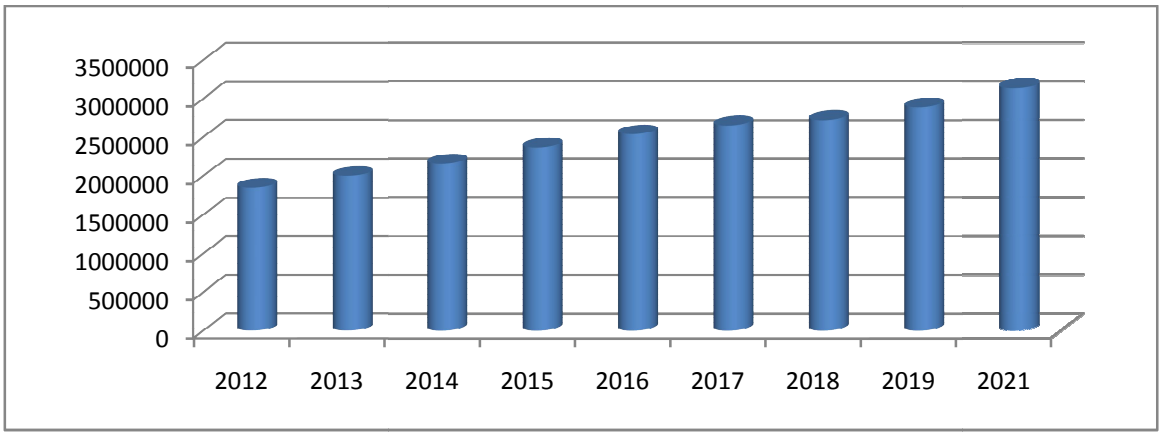

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشريات (13،16،11،30،31،39،40) من العدد 40، من الموقع الالكتروني: www.mdipi.gov.dz consulté le 07/02/2023

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتبين أن مساهمة الاستثمارات في التشغيل تزداد باستمرار من سنة للأخرى فبعدما وفرت 1848117 منصب عمل سنة 2012 تزايد العدد بأكثر من 1037530 منصب بتوفير 3134968 منصب في نهاية سنة 2021، الأمر الذي ساهم في تخفيض معدلات البطالة، وبذلك تعد الاستثمارات إحدى أهم الركائز الأساسية في تدني الضغط الاجتماعي الذي تواجهه الحكومة فهي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة التشغيل وتخفيض مستوى الفقر، والإستعاب الكثيف لليد العاملة.

2-2المساهمة في المبادلات الخارجية

يمثل الجدول رقم (01-05) تطور الميزان التجاري الجزائري خلال السنين 2020 و2021 .

جدول رقم(01-05) : تطور الميزان التجاري الجزائري للسنتين 2020 و2021(مليون دولار)

	2020	2021	النسبة
الإستيراد	34 391,64	37 683,17	9.57
التصدير	23 796,60	39 280,83	65.07
الميزان التجاري	– 10 595,04	1 597,67	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 40، مارس 2022، ص 38.

مقارنة بالسنة المالية 2020، فإن الميزان التجاري الجزائري الخارجي في سنة2021 سجل ارتفاع في حجم الواردات بنسبة 9.57٪ من حجم الواردات مقارنة بسنة 2020 حيث بلغ 37 683,17 مليون دولار، كما شهد زيادة ملحوظة في حجم الصادرات العالمية مقارنة بسنة 2020 بنسبة 65.07٪ حيث بلغ 39 280,83 مليون دولار وهذا يترجم إلى وجود فائض في الميزان التجاري في نهاية سنة 2021 بقيمة 1 597,67 مليون دولار .

3- تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر

توجد في الجزائر 1.203.869 مستثمرة 50% منها لديها اقل من 20 هكتار و26% لديها اقل من 10 هكتار، وبالنسبة متوسط حجم المزارع انخفض بحوالي 11.5 هكتار في عام 1973 إلى 8.3 هكتار في عام 2002، فيما بلغت المساحات المسقية في نهاية 2021، بلغ 1.430.000 هكتار ، مقابل 350.000 هكتار سنة 2000، حيث أن الرقعة المجهزة بأنظمة السقي المقتصدة للماء تناهز إلى نهاية 2019 ، 897.600 هكتار، مقابل 75.000 هكتار سنة 2000، وتتمثل مساهمة قطاع الفلاحة في أهم ألمؤشرات الاقتصادية فيما يلي:[1]

- نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام : 14,1 % في 2020؛
- قيمة الإنتاج في 2021 : 3.491,2 مليار دج (25,6 مليار دولار أمريكي)

نسبة النمو (متوسط 2016 /2020) : 2%.

عدد المستثمرات الفلاحية في 2021 : 1.260.000 مستثمرة،

عدد الفلاحين المسجلين على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة: 1.180.205 فلاح

التشغيل الفلاحي في 2020 : 2,6 مليون عامل، أي حوالي 20 %من اليد العاملة الكلية.

[1] تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، متاح على الموقع: https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 16:41.

فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية فلقد شهد إنتاج الحبوب ما يعادل 43.9 مليون قنطار في سنة 2020، بينما كان (37.6 مليون قنطار) عام 2015، أي بنسبة ارتفاع تبلغ 17%. وهو الأمر ذاته بالنسبة للبقوليات الجافة التي بلغ إنتاجها 1,2 مليون قنطار، أي بزيادة 32 %مقارنة مع سنة 2015 ، حيث كان 874 ألف قنطار فقط.، فيما يتعلق بمادة البطاطا فقد بلغت كمية الإنتاج 46.6 مليون قنطار في 2020 مقابل 45.4 مليون قنطار في 2015 بنمو 3%، ولقد تم تقليص الكميات المستوردة من بذور البطاطا بحوالي 50% و الذي يعتبر مكسبا هاما.

وحققت شعبة الطماطم الصناعية، نتائج غير مسبوقة خلال هذه السنة، بفضل تحسين التنظيم واتخاذ إجراءات تحفيزية لفائدة الفلاحين وبلغ إنتاج التمور ما يزيد عن 11 مليون قنطار في 2020 مقابل 9,9 مليون قنطار سنة 2015 أي بارتفاع 16%، وتم تسجيل التطور في باقي الشُّعب على غرار الحليب الطازج بمتوسط إنتاج يقدر بـ 3.5 مليار لتر خلال فترة 2015-2020، بالمقارنة بفترة 2010-2014، حيث كان متوسط الإنتاج 3.1 مليار لتر أي بمعدل نمو 13% بين الفترتين، وفيما يتعلق باللحوم الحمراء، فقد بلغ الإنتاج 5,3 مليون قنطار معدل فترة 2015-2020 مقابل 4.4 مليون قنطار في الفترة (2010-2014) أي بنمو 21%،واللحوم البيضاء بما يفوق 5.4 مليون قنطار في 2020 مقابل 4.9 مليون قنطار في 2015 بمعدل نمو 9.%

وتم الشروع في إنتاج السلجم الزيتي (الكولزا) على مساحة 3.349 هكتار حيث كللت هذه التجربة الأولى، بنتائج ايجابية من خلال تحقيق إنتاج يعادل أكثر من 16 ألف قنطار، منها أكثر من 13 ألف قنطار موجهة للصناعات التحويلية، ذلك ما يعادل ربحا بقيمة 800 ألف دولار أمريكي، ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق ببرنامج تطوير الذرة الصفراء، فقد إرتفعت مساحة هذا المحصول من 79 هكتار في 2019 إلى 18.000 هكتار في عام 2020، بينما بلغت المساحة الإجمالية المزروعة في الموسم الحالي 25.000 هكتار بولايات الجنوب على وجه الخصوص، بتوقعات إنتاج 1,2 مليون قنطار، أي بمكسب ربح يعادل 37.5 مليون دولار.

أما فيما يخص العقار الفلاحي ففي إطار عملية تحويل حق الانتفاع من الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة إلى حق امتياز، تمّ تسليم 185.500 عقد امتياز، من أصل 203.828 مستفيد، ما يمثل مساحة قدرها 2.131.729 هكتار من أصل 2.284.262 هكتار، وفيما يخص استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، تم منح مساحة تناهز 960.000 هكتار لفائدة 22.700 مستفيد، حيث تم تنصيب 11.449 مستثمر على مساحة 739.815 هكتار، من بينهم 4.100 مستثمر باشروا فعليا عمليات الاستصلاح على مساحة 150.000 هكتار.[1]

[1] تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، متاح على الموقع: https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 16:41.

فيما يخص مجال الغابات لقد شملت عمليات التشجير والغرس التي تمت خلال الفترة 2015-2021، مساحة قدرها 109.218 هكتار، بمختلف انواع الأشجار. فيما تم غرس منذ بداية الحملة في 2019، حوالي 27,34 مليون شجيرة منذ 2019، ومن حيث استصلاح الأراضي الغابية تم تسليم تراخيص الاستغلال للمحيطات الغابية بموجب قرارات وزارية، في الفترة مابين 2010 و2021، ضمن 31 ولاية، بمساحة ممنوحة تبلغ أكثر من 11 ألف هكتار، ومساحة مستصلحة بما يزيد عن 9 آلاف هكتار، فيما بلغ عدد المستفيدين 3.626مستغل[1].

وبالنسبة للغابات الترفيهية، فإن عدد القرارات الصادرة قد بلغت 141 و تم منح 74 غابة ترفيهية منها 70 غابة بموجب مقررات عن السيدات والسادة الولاة ضمن 35ولاية، أما بالنسبة لحرائق الغابات فلقد تم تسجيل خلال سنة 2021 ما يعادل 101.000 هكتار منها 26.000 هكتار من الغابات الحقيقية وقد تم التكفل بالمتضررين من خلال فتح اعتمادات مالية من قبل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، حيث تم التكفل بكافة المتضررين.

أما فيما يتعلق بنشاط الصيد البري وبعد إعادة فتحه في 12 سبتمبر 2020، فإن القطاع يعمل حاليا على تنفيذ الإجراءات الخاصة بممارسة الصيد، وفقا للقانون رقم 04-07 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد، وذلك من خلال تنصيب المجلس الأعلى الخاص به في 2021/01/13، وقد تم تسليم 13 659رخصة الصيد لفائدة الصيادين عبر التراب الوطني وتحسبا لافتتاح موسم الصيد، تم إعداد وطباعة اجازات الصيد التي سيتم توزيعها على الصيادين قريبا.

بالنسبة لولايات الجنوب فقد قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية يوسف شرفة بمناسبة اللقاء الوطني حول الاستثمار الفلاحي بولايات الجنوب، فقد قام بتوضيح ما يسمى بالرواق الأخضر في ولايات الجنوب ضمن جملة من التدابير التي اتخذتها الحكومة في إطار مساعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وحول المحفظة العقارية الثالثة للاستثمار الفلاحي بالولايات الجنوبية، بلغ عدد المستفيدين منها 228 مستفيدا، من جهتها، سجلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار إلى غاية 15 نوفمبر 2023، 363 مشروعا استثماريا في مختلف مجالات النشاط الفلاحي، على غرار تسمين العجول وتربية المواشي والدواجن، بمبلغ استثماري قدره 99 مليار دج مع توقع استحداث 5700 منصب شغل عند دخولها حيز الاستغلال, وذلك حسبما جاء في مداخلة للمدير العام عمر ركاش.[2]

[1] تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، متاح على الموقع: https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 16:41.

[2] الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/152965-2023-12-04-19-18-17تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 17:04.

4- تطور الاستثمار السياحي في الجزائر

تتمثل أهم المؤشرات الإحصائية الخاصة بقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2022، فيما يلي[1]:

-الحضيرة الفندقية التي تضم 502 1 مؤسسة إيواء، بطاقة إستعاب إجمالية قدرها 266 132 سرير.

-وكالات السياحة والإسفار بمجموع 267 4 وكالة معتمدة من بينها 648 3 وكالة سياحية أم و716 فرع توفر 506 11 منصب شغل.

أما بالنسبة لتطور وضعية المشاريع السياحية للفترة 2018-2022 فهو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (01-06): وضعية المشاريع السياحية للفترة 2018-2022

	2018	2019	2020	2021	2022
مشاريع في طور الانجاز	799	889	804	747	701
مشاريع متوقفة	181	239	308	342	427
مشاريع غير منطلقة	1163	1220	1380	1185	1342
مشاريع منتهية الأشغال	67	107	87	111	92
المجموع	**2210**	**2455**	**2579**	**2585**	**2562**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 17:22.

من خلال الجدول يتضح أنه هناك تطور في عدد المشاريع السياحية للفترة 2018-2022، حيث بلغ 2562 مشروع خلال سنة 2022 مقابل 2210 في سنة 2018، كما يلاحظ أن عدد المشاريع المنتهية ارتفعت من 67 مشروع في سنة 2018 إلى 92 مشروع في سنة 2022.

5- مساهمة هيئات الدعم في تطوير الاستثمارات في الجزائر

يتم من خلال هذا المطلب عرض حصيلة الانجازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وأثرها على العمالة إلى غاية نهاية سنة 2021.

5-1حصيلة الإنجازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قامت الوكالة منذ نشأتها إلى غاية نهاية سنة 2021 بتقديم 812 395 مشروع للشباب والتي تسمح بتوفير 525 944 منصب عمل وهذا وتختلف عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط كما يوضحه الجدول التالي:

[1] إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 17:22.

جدول رقم (01-07) : عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2021/12/31

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل
الخدمات	110 355	28%	256 992
نقل المسافرين	19 020	5%	43 731
الصناعة التقليدية	43 663	11%	127 638
نقل البضائع	56 824	14,4%	96 754
الزراعة	59 894	15%	141 567
الصناعة	30 348	8%	86 216
البناء والأشغال العمومية	36 162	9%	104 505
الأعمال الحرة	13 055	3%	29 237
الصيانة	11 395	3%	26 105
الصيد البحري	1 136	0,29%	5 563
النقل بالتبريد	13 390	3,4%	24 138
هيدروليك	570	0%	2 079
المجموع	395 812	100	944 525

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 40، مارس 2022، ص 30.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة لا تمثل إلا حوالي 53.60 % من إجمالي المشاريع الحاصلة على شهادة التأهيل.

حيث يلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى بنسبة 28 **%** أي حوالي256 992 مشروع ممول عن طريق الوكالة أي أنه يجلب أكثر عدد من حاملي المشاريع الممولة من طرف الوكالة ويليه قطاع الفلاحة بنسبة 15 **%** أي 141 567مشروع ممول ثم قطاع نقل البضائع بنسبة 14.4**%** أي ما يعادل754 96 مشروع وفي المرتبة الرابعة قطاع الصناعات التقليدية حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 638 127 بنسبة **%** 11 وهذا يرجع لاهتمام الوكالة بدعم

الشباب وتوجيههم لإنشاء المؤسسات المصغرة، كما يبين الجدول أن أغلب مشاريع الوكالة تخص القطاعات غير المنتجة أي تحظى بالقسم الأكبر من الاهتمام فقطاع الصناعة مثلا يمثل نسبة8 **%**من إجمالي المشاريع الممولة بمجموع216 86 منذ بداية نشاطها.

كما أن معظم المشاريع هي مشاريع قطاع الخدمات والزراعة ونقل البضائع والصناعات التقليدية إضافة إلى قطاع البناء، والملاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من المشاريع الفلاحية لم يتم تمويلها كما هو الحال في باقي القطاعات.

وكذلك يظهر أن الوكالة منذ نشأتها إلى نهاية سنة 2021 استحدثت حوالي525 944 منصب شغل وهذا العدد جيد لايستهان به لكن يجب صب الاهتمام أكثر على القطاعات المنتجة التي هي أهم القطاعات عالميا لتحقيق الهدف التنموي للدولة من خلال هيئات دعم المؤسسات.

5-2 المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

فتشير آخر الإحصائيات أن عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الزمنية من سنة 2020 إلى غاية 2021/12/31، وصل إلى 1877 مشروع، بقيمة مالية إجمالية 027 526 مليون دينار جزائري، ونتج عنها 46711 منصب شغل وهذا ما يوضحه الجدول الموالي بالتفصيل.

الجدول رقم (01-08): تطور عدد المشاريع المصرح بها في إطار ANDI حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2020-2021/12/31) الوحدة :مليون دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	107	5,70%	33 593	1 513	3,24%
البناء والأشغال العمومية	382	20,35%	59 598	4 862	10,41%
الصناعة	980	52,21%	275 525	28 417	60,84%
الصحة	119	6,34%	51 448	3 709	7,94%
النقل	16	0,85%	1 379	148	0,32%
السياحة	94	5,01%	79 411	4 892	10,47%
الخدمات	179 %	9,54%	25 073	3 170	6,79%
المجموع	**1877**	**100**	**526 027**	**46 711**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 40، مارس 2022، ص 16.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 52,21%، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 20,35%، وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بنسبة9,54%، ثم قطاع السياحة بنسبة 5,01%، في حين تسجل كل من قطاعات الزراعة، الصحة والنقل أقل عددا من حيث المشاريع المصرح بها، يستنتج من خلال تحليل وتقييم إنجازات هيئات الدعم أن نشاطها يبقى محدودا ولم يرقى إلى المستوى المطلوب.

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن المؤسسات المصغرة احتلت مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني بعد أن تبنتها الجزائر حيث كانت وضعية الاقتصاد جد متدهورة خلال المراحل السابقة منذ 1961 وتفضيل المؤسسات العمومية الكبرى في تحقيق الأهداف المسطرة والتنمية المنشودة، ولكن هذا التحسن في الاقتصاد الوطني الحالي راجع لأسباب مختلفة رغم تسجيله لأرقام لا بأس بها في الفترة الأخيرة إلا أنها ليست بالجودة المرجوة لتحقيق الأهداف المرادة بالرغم من تسخير الدولة لعدة آليات مختلفة لمرافقة وتوجيه هذه المؤسسات المصغرة في جميع مراحل نموها و تطورها و عليه من الضروري جدا العمل على تطوير هذه المؤسسات لتجديد النسيج المؤسساتي ويمكن أن يحقق هذا بزيادة الاهتمام بالمؤسسات الداعمة وتحسين جودة خدماتها لتوفير كل ما يلزم لتطوير المؤسسات المصغرة و بالتالي تحقيق التنمية المرجوة وأهداف المؤسسات والدولة للنهوض بالاقتصاد.

خلاصة الفصل

أصبح الاستثمار من بين أهم المواضيع التي احتلت مكانة مرموقة في أولويات الدول والمؤسسات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تم من خلال هذا الفصل التطرق لدراسة أهمية دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية .

والجزائر من هذه الدول التي تجتهد في توفير محيط مناسب وملائم للاستثمار ودعم الهياكل القاعدية له من خلال توافر آليات مشجعة لهذه الاستثمارات وتعمل على إصدار قوانين وتشريعات ومنح وضمانات والحوافز والامتيازات، فالحكومات المحلية لعبت دورا كبيرا في خلق البيئات المناسبة لنجاح مناخ الاستثمار وتفعليه في استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، لتحقيق التنمية المحلية.

حيث أن الاستثمارات على المستوى المحلي تتموضع في بعض القطاعات على غرار القطاعات الأخرى، أي تحتل مكانة في القطاعات التي تمتاز بمناخ استثمار جذاب وملائم، كما أن هذه الاستثمارات المحلية تسمح بزيادة الإنتاجية وتوفير مناصب العمل وتنمية المشاريع المحلية وتطويرها.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف

تمهيد

سيتم في هذا الفصل القيام بدراسة واقع وتحديات التنمية المحلية في ولاية الطارف، مما سيتم عرض المقومات الفلاحة والسياحة والمؤسساتية للولاية، كونها منطقة فلاحة ورعوية بامتياز، كما أنّها تعّد قطبا سياحا واعدا لامتلاكها مختلف المقومات التي تؤهلها .

وعلى غرار رصد المقومات، سيتم في هذه الدراسة تشخيص التحديات التي تواجه الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في الولاية في مختلف القطاعات والمجالات، بغية التوّصل إلى الحلول الممكنة والدائمة للنهوض بالتنمية المحلية في الولاية التي تتوافق وخصوصيتها الفلاحة والسياحة والمؤسساتية.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث أساسية وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول : طابع ومقومات ولاية الطارف؛

المبحث الثاني: مساهمة المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف؛

المبحث الثالث: سبل تفعيل الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف.

المبحث الأول : طابع ومقومات ولاية الطارف

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعرف على الطابع المميز لولاية الطارف، وكذلك التطرق لأهم المقومات الفلاحية، السياحية والصناعية التي تمتاز بها الولاية والتي يمكن استغلالها في استثمارات ناجحة.

المطلب الأول : التعريف بولاية الطارف

يتم من خلال هذا المطلب التعرف على ولاية الطارف من ناحية موقعها الجغرافي، المناخ، التضاريس والثروة الغابية وتوزيعها السكاني .

1-الموقع

تقع ولاية الطارف في أقصى الشمال الشرقي للجزائر وهي ولاية حدودية مع تونس التي تحدها شرقا وفي الجهة الغربية تحدها ولاية عنابة، أما جنوبا فتحدها كل من ولايتي سوق أهراس وقالمة، في شمال الولاية البحر الأبيض المتوسط، تجتازها 4 محاور مواصلات وهي الطريقين الوطنيين 44 و84 «أ» والرابطين بين عنابة، الطارف وولاية جندوبة بالجمهورية التونسية من جهة وكذا الطريقين الوطنيين 82 و16 اللذين يضمنان سيولة الحركة مع ولاية سوق أهراس إلى جانب 88 كلم من الطريق السيار شرق غرب.

والشكل الموالي يوضح خريطة جغرافية لولاية الطارف:

شكل رقم (02-01): خريطة جغرافية لولاية الطارف

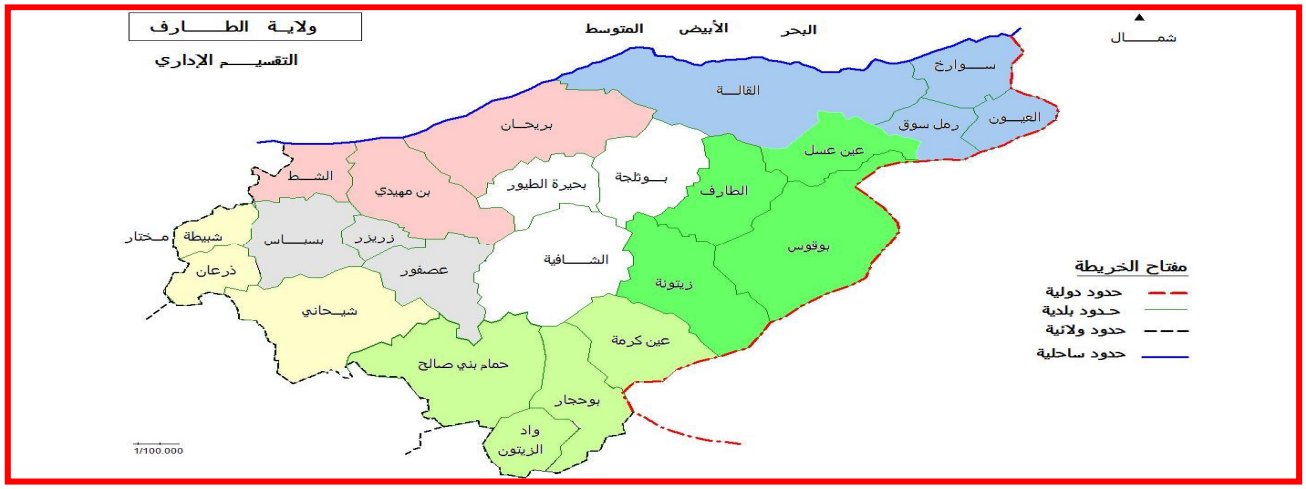

المصدر: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف

كما تعتبر ولاية الطارف مجاورة لولاية عنابة التي كانت تابعة لها لغاية يناير 1984 أصبحت ولاية رقم (36)، تسميتها ولاية خضرا وهي المشهورة بطبيعتها الخلابة ومناطقها الرطبة وبيئتها السخية، تتميز ولاية الطارف بطابعها

الفلاحي وغاباتها الكثيفة وشواطئها الجميلة (حوالي 20 شاطئ)، وتتميز بعنبها الذي يعتبر من أجود أنواع العنب وطنيا، تتكون ولاية الطارف من (7 دوائر) و (24 بلدية) ،[1] والشكل الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02-01): التنظيم الإداري و الإقليمي

الدائرة	البلديات
الطارف	الطارف، عين العسل، بوقوس، الزيتونة
القالة	القالة، السوارخ، رمل السوق، العيون
بن مهيدي	بن مهيدي، الشط، بريحان
البسباس	البسباس، عصفور، زريزر
الذرعان	الذرعان، شبيطة مختار، الشيحاني
بوحجار	بوحجار، عين الكرمة، واد الزيتون، حمام بني صالح
بوثلجة	بوثلجة، بحيرة الطيور، الشافية

المصدر: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

تتربع على مساحة غابية تقدر ب166 ألف هكتار، أي ما نسبته 54 % من المساحة الكلية للولاية، تتميز بالتنوع البيئي وكثافة المكونات الغابية والحيوانية، ما جعلها ثاني أكبر ولاية غابية في الجزائر، يبلغ عدد سكانها 310000 نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية 6655.544 /كلم2، وتتميز الفلاحة بطابعها الفلاحي والسياحي في آن واحد.[2]

2- المناخ

تمتاز ولاية الطارف على العموم بمناخ رطب ومعتدل، [3]تطل على البحر الأبيض المتوسط وهذا ما يجعل التيارات البحرية الرطبة تتغلغل إلى المنطقة، حيث رطب حار في الجهة الشمالية ورطب بارد في الجهة الجنوبية، أما معدل سقوط الأمطار فهي تتراوح ما بين 900 إلى 200 1 مم / سنويا.

3- التضاريس والثروة الغابية

تنقسم تضاريس الولاية إلى 03 مناطق :

-شريط ساحلي يمتد على مسافة 90 كلم من الغرب في اتجاه الحدود التونسية ويشمل 05 بلديات.

-منطقة السهول المنحدرة المتاخمة للشريط الساحلي لا يفوق ارتفاعها 100م، تعاني من مشكلة تصريف المياه والفيضانات الموسمية.

[1] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف

[2] commune de wilaya De Taref http: //www,geohive.com, Date de consulté le : 22/ 01 / 2024 à : 18 :56.

[3] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2022، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

-منطقة الجنوب وهي الأكثر اتساع، تمتاز بتضاريس جبلية منكسرة ومتسعات غابية كبيرة تغطي حوالي 1660 كلم^2 أي أكثر من 57 % من المساحة الإجمالية للولايـة.

تتميز بمساحات غير متجانسة ومتنوعة لتشكيل ثلاث طوابع فلاحية وسياحية وغابية.

-منطقة السهول والتلال المنخفضة : مساحة تقدر ب 57.000 هكتار تمثل 20 % من المساحة الإجمالية للولاية تجمع البلديات عين عسل، الطارف، بحيرة الطيور، بن مهيدي، البسباس، زريزر، الشط، الذرعان وشبيطة مختار.

نظرا لإمكانياتها هذه المنطقة هي الأكثر عرضة للتطوير الاقتصادي الاجتماعي، كما تخضع للضغط السكاني الناجم إلى حد كبير عن هجرة سكان الريف.

-منطقة الكثبان: بمساحة تقدر 12.000 هكتار بما تمثل 04% من المساحة الإجمالية للولاية تجمع بين البلديات الشط، بريحان، القالة، والسوارخ وتعرف بزراعة مكثفة للفول السوداني والماشية المحلية في اتساع.

-المنطقة الجبلية : بمساحة تقدر ب 220.000 هكتار تمثل 75.5 % من المساحة الإجمالية للولاية هذه المنطقة تتميز بـ :[1]

- سلسلة جبال وعرة.
- كثافة سكانية ضعيفة.
- هيكل حضري متخلف.
- زراعة واسعة بالأخص على المناطق الريفية والمعزولة البعيدة.

4-التوزيع السكاني

حسب إحصائيات سنة 2023 بلغ سكان الولاية 495685 نسمة بمتوسط كثافة 170.18 نسمة / كم ^{2}.

وتتمثل أكثر البلديات اكتظاظًا بالسكان هي بسباس والذرعان والشط وبريحان، أما بالنسبة لأعلى كثافة سكانية فيتم ملاحظتها في بلديات الذرعان وشبيطة مختار والشط ، وتتركز اغلب اليد العاملة في القطاع الفلاحي بما يقارب نسبة 19.04%[2].

والجدول الموالي يوضح توزيع سكان ولاية الطارف :

[1] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

[2] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

جدول رقم (02-02): التوزيع السكاني لولاية الطارف

البلديات	عدد السكان	المساحة	الكثافة السكانية
الطارف	31.058	111,40	278,80
بوحجار	24.533	92,45	265,37
بن مهيدي	40.366	150,65	267,95
بوقوس	13.679	226,47	60,40
القالة	34.480	296,29	116,37
عين العسل	19.765	94,86	208,36
العيون	6.492	47,26	137,37
بوثلجة	21.526	116,62	184,58
السوارخ	9.920	84,92	116,82
بريحان	11.658	202,51	57,57
بحيرة الطيور	12.894	87,10	148,04
الشافية	9.948	192,87	51,58
الذرعان	45.733	45,82	998,10
شيحاني	12.250	200,68	61,04
شبيطة مختار	28.077	41,98	668,82
البسباس	56.232	125,30	448,78
العصفور	13.890	107,15	129,63
الشط	41.718	62,15	671,25
زريزر	13.425	29,30	458,19
الزيتونة	11.815	168,09	70,29
عين الكرمة	17.450	108,65	160,61
واد زيتون	7.137	54,18	131,73
حمام بني صالح	6.354	214,68	29,60
رمل السوق	5.285	51,27	103,08
مجموع	**495.685**	**2.912,65**	170,18

- **المصدر**: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف

المطلب الثاني: مقومات التنمية السياحية بولاية الطارف

تطورت السياحة تطورا كبيرا وخاصة منذ سبعينيات القرن الماضي حيث لم تعد السياحة ترفيها، بل تنامت ونشطت، حتى أصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل، وهي الصناعة التي لا حدود لتطورها وهي الأكثر حضارة والأقل تلوثا، وتؤكد الكثير من الأبحاث على أن صناعة السياحة تقدم منتجا سياحيا ، يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاعات اقتصادية أخرى، فهي تقوم بتنشيط كثير من القطاعات المساندة مثل قطاع الخدمات، النقل، الاتصالات، الحرف والصناعات التقليدية، كل هذه القطاعات تعمل على تعميم الفائدة على الاقتصاد القومي، وبهذا على المستوى الكلي وهذا من خلال توفير مصادر الدخل وتوفير فرص العمل.

وتتميز ولاية الطارف الواقعة في أقصى الشرق الجزائري، بثراء طبيعي كبير جعلها تحفة الخالق في كونه، وولاية بمقومات سياحية بامتياز، حيث تتوفر على شريط ساحلي طوله 90 كلم يحتوي على 15 شاطئ محروس ، كما تضم 07 مناطق رطبة من بين 26 منطقة متوفرة في الجزائر، فضلا عن المواقع الطبيعية ومنابع المياه المعدنية والحمامات الطبيعية، وفضلا عن هذا فهي تتمتع بتاريخ عريق لا تزال معالمها الأثرية منتصبة وشاهدة على تعاقب حضارات مختلفة عليها، إذ يتواجد بها أكثر من 132 موقع لما قبل التاريخ تعود لحضارات مختلفة.

توجد مؤخرا عدة مشاريع وإنجازات للنهوض بالقطاع السياحي في الولاية من خلال إنجاز قرى سياحية وإقامات سياحية وفنادق، في عدة بلديات بالولاية وخاصة البلديات الشاطئية وبالنسبة لقطاع الفنادق تحتوي الولاية على 15 فندق منها 5 فنادق مصنفة بقدرة 1500 سرير، و 5 مناطق للتوسّع السياحي بمساحة تقدر بـ 5185 هكتار.

ومن بين المقوّمات السياحية لولاية الطارف نجد حظيرة القالة التي تقع 87 كلم شرق مدينة عنابة، بالقرب من الحدود التونسية، وتتربع على مساحة تقدر ب 80.000 هكتار، وتتكون من فسيفساء إيكولوجية مميزة، وتتميز في مجملها بمناطق رطبة وتنوّع مكوناتها، وتعتبر بمثابة مركب فريد من نوعه في البحر الأبيض المتوسط، وتم تصنيف البحيرة ضمن التراث الطبيعي والثقافي العالمي من قبل اليونسكو في 17 ديسمبر 1990 .

وتعتبر حظيرة القالة مؤسّسة عمومية ذات طابع إداري تنشط تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (المديرية العامة للغابات)، وتكمن مهمتها الرئيسية في الحفاظ على التراث الطبيعي، الثقافي والتاريخ ، وتتميز الحظيرة بتنوع بيولوجي يضم :المرجان البحري، الأسماك، القشريات، والثدييات، ويوجد ضمن الحظيرة حوالي 900 نوع من النباتات البذرية و300 من النباتات اللازهرية،كما تزخر الحظيرة بثروة سمكية هائلة لاحتوائها على النظام البحري والنظام البحيري . وتضم 17 نوعها من الزواحف و 38 نوع من الثدييات 16 منها محمي من طرف القانون الجزائري[1].

[1] بن قديدح سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 496.

كما تم تصنيف البحيرات المتواجدة بالحظيرة ضمن قائمة المناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية حسب اتفاقية " رامسار" ، بحيث تعتبر مناطق للطيور المائية المحلية والمهاجرة، والجدول الموالي يلخص معلومات عن تلك البحيرات :

الجدول رقم (02-03): البحيرات المتواجدة ضمن حظيرة القالة

البحيرات	المساحة (هكتار)	سنة التصنيف ضمن المناطق الرطبة
بحيرة طنقة	**2600**	**1983**
بحيرة أوبيرة	**2200**	**1983**
بحيرة الملاح	**860**	**2004**
مستنقعات بورديم	**22**	/
البحيرة الزرقاء	**06**	**2004**

المصدر: بن قديدح سفيان، (2021): " مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف (الجزائر) – عرض إحصائيات لعدة سنوات بين الفترة 2020/2010- "مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 24، العدد 01 ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف ، الجزائر ،ص 496.

وبالإضافة إلى حظيرة القالة تحتوي مدينة القالة على حديقة الحيوانات " البرابطية " التي تضم التّماسيح والأسود والنّمور النادرة وغيرها من الحيوانات، وهو ما يجعل مدينة القالة مقصدًا سياحيًا بامتياز، نظرا لتوفرها على كل المقومات السياحية المتنوعة، وينطبق عليها بذلك تعريف المقصد السياحي الذي يعرف بأنه "عبارة عن منطقة جغرافية متماسكة ذات هوية موحدة وتتوفر على مختلف المنتجات السياحية".[1]

المطلب الثالث: مقومات التنمية الفلاحية بولاية الطارف

تهدف التنمية الزراعية على المدى الطويل إلى تحسين مستويات التنمية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ذات العلاقة بها ومن ثم السعي لتحقيق الاكتفاء الغذائي.

وتعرف التنمية الزراعية بأنّها " كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، فهي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف لزيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي".[2]

[1] طهار ناصر، (2018): دراسة أثر إدراك السيّاح الأجانب في الجزائر لعناصر المزيج التسويقي لفنادق الخمس نجوم على صورتهم المدركة للجزائر كمقصد سياحي ، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07 ، العدد 03، الجزائر، ص 53.

[2] بزازي سامية، (2021): دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 06 ، العدد 01 ، الجزائر، ص 73.

وتتوفر ولاية الطارف على مقومات زراعية معتبرة، حيث تقدّر الأراضي الصّالحة للزراعة بالولاية 173 74 هكتارًا من أصل 031 84 هكتار من الأراضي المتوفرة بالولاية، ويشغل هذا القطاع حوالي 28.885 نسمة، وهو ما يعادل نسبة معتبرة من العدد الإجمال للعاملين في القطاعات الأخرى.[1]

وتمتاز ولاية الطارف بزراعة الحبوب وتربية الأبقار وتربية النّحل والدواجن، وتقع أغلبية مساحاتها غرب الولاية وتحديدًا ببلديات البسباس والذرعان وبن مهيدي، ويساهم هذا القطاع في التنمية المحلية والاقتصادية بإنتاج معتبر من الحبوب وبمردود هام في إنتاج الطماطم الصناعية والخضراوات واللحوم الحمراء وفق ما هو ملخص ي الجدول الموالي:

الجدول رقم:(02-04) المحاصيل الزراعية والحيوانية بولاية الطارف للفترة 2010-2017

الوحدة :قنطار

المحاصيل	كمية الإنتاج السنوي الأدنى	كمية الإنتاج السنوي الأقصى
الحبوب	500001	1500000
الطماطم الصناعية	1000001	2000000
الخضروات	1500001	4500000
اللحوم الحمراء	100001	200000

المصدر :من إعداد الطالبتين استنادا إلى تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفترة المعنية.

يشير الجدول إلى وجود كميات معتبرة من المحاصيل الزّراعية التي تنتجها الولاية، وتساهم بها في الاقتصاد المحلي والوطني، وفضلا عن ثرائها في مجال الزراعة فإن ولاية الطارف تتميز بثروة حيوانية هامّة تتكون أساسًا من آلاف الرؤوس من الأبقار والأغنام ، إلى جانب اللحوم البيضاء المعتبرة، كما تعد ولاية الطارف من أهم الولايات المختصة في إنتاج العسل حيث تتوفر على خلايا نحل في عدّة بلديات من الولاية.

كما تتميز الولاية بثروة غابية معتبرة ممتدّة على مساحة قدرها 167.311هكتار، أي حوالي57٪ من المساحة الكلية للولاية، ومن بين الأشجار المستغلة من هذه الثروة يوجد الفلين، الكافور، الأعشاب الطبية .

-الموارد المائية: تحتوي ولاية الطارف على إمكانيات مائية مهمة للغاية،تقدر بـ 89.867 هكتار/سنة، ممثلة بشكل رئيسي بالمياه السطحية والجوفية المقدرة على التوالي بـ 29.858 هكتار/سنة و 60.009 هكتار/سنة بحجم قابل للتعبئة يبلغ حوالي 89867 هكتار/ سنة، وبلغت الموارد التي تم حشدها بالفعل 372 هكتاراً مكعباً/سنة، أي بمعدل تعبئة 41.39٪.[2]

[1] بن قديدح سفيان، (2021): " مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف (الجزائر) – عرض إحصائيات لعدة سنوات بين الفترة 2020/2010- "مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 24، العدد 01 ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف، الجزائر ، ص 493.

[2] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف

تتكون البنية التحتية الهيدروليكية لولاية الطارف من:

- 03 سدا بسعة إجمالية 253.5 هكتارا م^3 بما في ذلك سد في ميكسا بسعة 32 م^3، واحد في بوقوس بسعة 95.5م^3 (قيد التنفيذ) والآخر في الشافية بسعة 158 م^3.
- حفر 103 بئرا بمعدلات تدفق 2875 متر مكعب.
- 12 خزاناً للتل بسعة إجمالية 2768 هكتاراً مكعباً.
- 186 خزانًا بمعدل تدفق 37128 متر مكعب.

–الميكنة الفلاحية :يقصد بها إحلال القوى الميكانيكية والمعدات الحديثة الملحقة بها محل القوى الحيوانية، والبشرية، والأدوات البدائية، لإحداث تغييرات جوهرية في أساليب الإنتاج الفلاحي وتطوير أساليب المعيشة داخل المجتمع الريفي ، ونظرا لطابع الولاية الفلاحي والمجهودات المبذولة من طرف الحكومة بطرح المخططات والبرامج التنموية المتلاحقة على المستوى الوطني من 1999 الى 2014، (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي)، عرفت الميكنة الفلاحية بالولاية تحسن وتقدم معتبر.

المطلب الرابع: مقومات التنمية الصناعية والمؤسساتية بولاية الطارف

يمثل قطاع الصناعة عصب الاقتصاد والتوجه الجدي للشعوب المتقدمة، فهو يشكل المصدر الأول للمداخيل بالنسبة لكثير من الدول، ويلقى اهتمامها كبيرا من طرف متخذي القرار لتحقيق تنمية صناعية وطنية ومحلية تعود بالنفع على الاقتصاد ككل وتنعكس إيجابياتها على عديد القطاعات الأخرى، وتعد ولاية الطارف من الولايات الفتية، والتي بعد انفصالها عن ولاية عنابة سنة 1984 أضحت تفتقر للمقومات الصناعية الكبيرة، إذ تنعدم بولاية الطارف المؤسّسات الاقتصادية الصناعية الكبيرة، وتحتوي على عدد قليل من المؤسسات الاقتصادية ومعظمها مؤسسات خاصة تنشط في الصناعات التحويلية مثل المنتجات الصيدلانية والصناعة الفلاحية الغذائية والمشروبات الغازية، بالإضافة للتعاونيات الزراعية والحرفية والمؤسسات المصغرة يبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات بولاية الطارف 1223 مؤسسة وهو عدد ضئيل مقارنة بباقي الولايات خاصة الشمالية.

وتتمثل البنية التحتية لولاية الطارف فيما يلي:

-**قطاع التربية:** تتكون البنية التحتية للمرحلتين الأولى والثانية من 267 مدرسة ابتدائية بلغ عدد الطبقات الموجودة 2151 فئة ، لعدد إجمالي يبلغ 64565 تلميذ، ويقدر عدد المعلمين بـ 2837، وفيما يتعلق بالبنية التحتية للتعليم الثانوي ، فهي تتكون من 35 مدرسة ثانوية يبلغ مجموعها 732 فصلاً. ويقدر عدد الطلاب بـ 17402 طالبا، ويشرف على هذه الفئة 1034 معلمًا.[1]

[1]منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 11.

–التعليم العالي: تحتوي ولاية الطارف على 5400 مقعد بيداغوجي بالإضافة إلى ذلك ، هناك 03 مساكن جامعية (3512 سريرًا)، تتكون من 403 مدرسًا منهم 38 أستاذًا و 256 محاضرًا و 109 مدرسًا مساعدا.

–التكوين المهني: يتوفر قطاع التكوين المهني بولاية الطارف طاقة استيعابية إجمالية تبلغ 4250 وظيفة، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (02–05): مراكز التكوين المهني

البلدية	معهد التكوين (مقعد)	مركز التكوين (مقعد)
الطارف	300	350/250
بوحجار	300	250
الذرعان	300	250
القالة		350
البسباس		400
بن مهيدي		400
عصفور		250
الشط		250
السوارخ		200
شبيطة مختار		150
عين الكرمة		250

المصدر: منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 18.

–**الشؤون الدينية والثقافة:** يوجد في الولاية 260 مسجدا و10 مدارس قرآنية يشرف عليها 113 إمامًا و130 مساعد إمام.

–قطاع الصحة: تتكون البنية التحتية الصحية لولاية الطارف من 04 مستشفيات بسعة 847 سرير، 27 مستوصفًا بإجمالي 110 سريرًا، 91 غرفة معالجة، 131 وكالة صيدلانية و50 معمل تحاليل طبية.

–الشبيبة والرياضة: يتميز قطاع الشباب والرياضة بوجود 05 صالات، 07 ملعب كرة قدم، و11 مجمعات رياضية قريبة، و01 قاعة متعددة ، 05 ملاعب، و18 مركزًا للشباب، و02 بيت شباب، و19 ملعبًا بلديًا، و07 حمامات سباحة و05 غرف متعددة الأغراض.[1]

وتتمثل البنية التحتية للولاية في الفترة الأخيرة في الجدول الموالي:

[1] منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 21.

جدول رقم (02-06): البنية التحتية للولاية

البلدية	ملعب متخصص	ملاعب	أرضيات ملعب	مجمع رياضي بالجوار	قاعات متخصصة	ملعب	مركز شباب	بيت شباب	غرفة متعددة الأغراض	غرفة متخصصة	حديقة	ملاعب بلدية	مسبح
الطارف	1	1	3	1	1	0	1	0	1	0	0	0	1
عين عسل	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	1	0
بوقوس	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
الزيتونة	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	1	0
القالة	0	1	0	1	1	1	1	2	0	0	0	0	1
السوارخ	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
رمل السوق	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0
العيون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
بن مهيدي	0	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	1
الشط	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	1	0
بريحان	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	3	0
البسباس	0	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	1
عصفور	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	1
زريزر	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0
الذرعان	0	1	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0
شبيطة مختار	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
شيحاني	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0
بوحجار	0	1	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	1
عين الكرمة	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0
واد الزيتون	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0
حمام بني صالح	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0
بوثلجة	0	0	0	1	1	0	2	0	0	0	0	1	1
بحيرة الطيور	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	1	0
الشافية	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0
المجمـــوع	**1**	**7**	**4**	**11**	**5**	**5**	**18**	**2**	**5**	**2**	**0**	**19**	**7**

المصدر: منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 22.

– النشاط الإجتماعي: يتمتع القطاع بقاعدة بنية تحتية تتكون أساسًا من:[1]

– مركز تعليمي للأطفال المعوقين / المعوقين عقلياً يقع في عين عسل بسعة 80 مكانا؛

– مركز تعليمي للأطفال المعوقين / المعوقين ذهنياً الواقع في بوحجار بسعة 80 مكانا؛

– مركز تعليمي للأطفال المعوقين / المعوقين عقلياً الكائن في الطارف بسعة 80 مكانا؛

– مدرسة للصم والبكم تقع في بن مهيدي بسعة 60 مقعدا.

–الطـاقـة: فيما يتعلق بالكهرباء ، يبلغ عدد المشتركين 122301 مشترك ، أي بمعدل يبلغ حوالي 88.64٪، أما بالنسبة للغاز الطبيعي ، يقدر معدل التوصيل على مستوى الولاية بـ 44.86٪ لعدد مشتركين يبلغ 61860 أسرة.

– البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال: تتكون البنية التحتية البريدية لولاية الطارف من 59مكاتب البريد، ويوضح توزيع المؤسسات البريدية حسب البلدية ما يلي:

– 12 بلدية (بوقوس ، القالة ، عين العسل ، بن مهيدي ، الشط ، بسباس، عصفور ، زريزر ، ذرعان ، شبيطة مختار ، شيحاني وبوثلجة) لديها كثافة بريدية أكبر من 01 مكتب بريد لكل 1000 ساكن ، لوحظ على مستوى بلدية بوثلجة.

في مجال الاتصالات ، يبلغ عدد الولاية 192 مراكز اتصال بسعة إجمالية قدرها 57573 خطا، وبلغ عدد المشتركين 99312 مشترك.[2]

[1] منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 32.

[2] منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 53.

المبحث الثاني: مساهمة المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على مساهمة المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف.

المطلب الأول: تطور الاستثمار في القطاع السياحي بالولاية

عرف الاستثمار السياحي في ولاية الطارف تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة حيث تم تخصيص ميزانيات لتهيئة المشاريع السياحية، والجدول الموالي يوضح مشاريع التهيئة السياحية بولاية الطارف لسنة 2023:

جدول (02-07): مشاريع التهيئة السياحية بولاية الطارف

العملية	الإجراءات المتخذة	العوائق	مدى تنفيذها
إعداد مخططات التهيئة السياحة (PAT) لأربعة (04) مناطق توسع سياحي: - قمّة روزة. - الحنايا.	- العملية في طور الإنطلاق على مستوى مديرية الإدارة المحلية بالتنسيق مع مديرية السياحة والصناعة التقليدية بعد تجميد العملية الخاصة ببعد تجميد العملية الخاصة بإعداد مخططات التهيئة السياحية لأربعة مناطق توسع سياحي .	/	العملية في المرحلة الثالثة
إعداد مخططات التهيئة السياحية (PAT) لأربعة (04) مناطق توسع سياحي: (قمة روزة، الحنايا، المفرغ الشرقي ، المفرغ الغربي)	- العملية منطلقة بقيمة الصفقة 9.000.000.00 دج من ميزانية الولاية . - صاحب المشروع : مديرية الإدارة المحلية للولاية.	/	العملية في المرحلة الثالثة
دراسة و متابعة تهيئة أربعة شواطئ: مسيدا، قمة روزا، الحنايا، القالة القديمة.	- مبلغ العملية 4.000.000 دج	-الدراسة منتهية والعملية غير مغلقة ومربوطة بالتجميد الخاص بعملية تهيئة وتجهيز أربعة شواطئ (استهلاك 50% وبقي 50 للمتابعة).	في طور الغلق
تهيئة وتجهيز شاطئ قمة روزا بلدية القالة	العملية مجمدة مبلغ العملية : 36.200.000	العمليات ممنوحة لكنها مجمدة	تنفيذ العمليات بعد رفع التجميد
تهيئة وتجهيز شاطئ الحنايا بلدية بريحان	العملية مجمدة مبلغ العملية : 105.200.000		

تهيئة وتجهيز شاطئ مسيدا بلدية القالة	العملية مجمدة مبلغ العملية : 36.200.000		
تهيئة وتجهيز شاطئ القالة القديمة بلدية القالة	العملية مجمدة مبلغ العملية : 61.300.000		

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2023 .

يتضح من الجدول أن المديرية تعمل على تهيئة مناطق التوسع السياحي حيث في سنة 2023 تم إعداد مخططات التهيئة السياحة (PAT) لأربعة (04) مناطق توسع سياحي متمثلة في: قمّة روزة، الحنايا، المفرغ الشرقي والمفرغ الغربي، كما أن تهيئة وتجهيز عدة شواطئ بالولاية المتمثلة في قمة روزا والحنايا وميسدا والقالة القديمة كلها مجمدة.

والعدد الإجمالي للمشاريع السياحية المعتمدة من طرف اللجنة الولائية: 42مشروعا موزّعة كالآتي:[1]

- مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "البطاح" بلدية ابن مهيدي: 11 مشروعا؛
- مشاريع الاستثمار السياحي بالمدن والتجمعات العمرانية: 08 مشروعا؛
- مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "الشط" رقم 1 بلدية الشط: 08 مشاريع؛
- مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "الشط" رقم 2 بلدية الشط: 07 مشاريع؛
- مشاريع الاستثمار السياحي على مستوى المنابع الحموية: 08 مشاريع.

وبالنسبة إلى مشاريع الاستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية فهي متمثلة في 45 مشروع مقسمة إلى 23 مشروع عقد امتياز و22 مشروع عقد ملكية موزعة كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (02-08): مشاريع الاستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية

توزيع المشاريع حسب الموقع	المشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية	المشاريع المتحصلة على رخص البناء
مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "البطاح"بلدية ابن مهيدي: (عقود إمتياز). داخل منطقة التوسع السياحي "المفرغ الغربي"	**08**	**08**
مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "البطاح"بلدية ابن مهيدي: (عقود ملكية) داخل منطقة التوسع السياحي "المفرغ الغربي"	**07**	**07**
مشاريع الاستثمار السياحي بالمدن والتجمعات العمرانية:.(عقود إمتياز) خارج مناطق لتوسع السياحي	**08**	**08**
مشاريع الاستثمار السياحي بالمدن والتجمعات العمرانية:.(عقود ملكية). خارج مناطق التوسع السياحي	**15**	**15**

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2023.

مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "الشط"رقم 1 بلدية الشط:(عقود إمتياز) خارج مناطق التوسع السياحي	**03**	**02**
مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "الشط"رقم 2 بلدية الشط:(عقود إمتياز) داخل منطقة التوسع السياحي "المفرغ الغربي"	**01**	**01**
مشاريع الاستثمار السياحي على مستوى المنابع الحموية: (عقود إمتياز). خارج مناطق التوسع السياحي	**03**	**03**
المجموع:45	**45**	**44**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف،2023.

وتتمثل المؤسسات الفندقية الناشطة لسنة 2023 في 23 فندق موزعة على تراب الولاية والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02-09) : المؤسسات الفندقية الناشطة لسنة 2023

الرقم	اسم المؤسسة الفندقية	درجة التصنيف	خاصية المؤسسة الفندقية	عدد الغرف	عدد الأسرة	العنوان
01	فندق المنار	قيد التصنيف	ساحلي	44	100	تحصيص رأس الثعلب – القالة–
02	فندق سيدي جاب الله	قيد التصنيف	حضري	30	60	الطريق الوطني رقم 44- بلدية بحيرة الطيور –
03	فندق طارق	قيد التصنيف	ساحلي	15	30	طريق الكورنيش القالة
04	موتيل البحيرة	نجمة واحدة	حضري	26	52	الطريق الوطني رقم 44- بلدية بحيرة الطيور –
05	فندق المولان	نجمتين	ساحلي	63	130	حي الطاحونة – القالة–
06	نزل ريفي بومالك	قيد التصنيف	ريفي	13	26	دوار برابطية- القالة–
07	إقامة فندقية الجزيرة	نجمة واحدة	ساحلي	15	75	تحصيص رأس الثعلب – القالة–
08	نزل لالة فاطمة	نجمة واحدة	ساحلي	19	68	حي 24 فيفري – القالة–
09	إقامة فندقية النور	نجمة واحدة	ساحلي	19	48	طريق بوليف – القالة–
10	إقامة فندقية الحدائق	قيد التصنيف	ساحلي	15	60	نهج الحدائق – القالة–
11	إقامة فندقية الساحل	نجمة واحدة	ساحلي	25	60	طريق عنابة – القالة–
12	إقامة فندقية سارة	نجمة واحدة	ساحلي	13	50	شبه الجزيرة- القالة–

13	فندق الأمير	نجمة واحدة	ساحلي	25	70	طريق بوليف – القالة–
14	فندق الرمال الذهبية	قيد التصنيف	ساحلي	24	80	تحصيص رأس الثعلب – القالة–
15	فندق بوليف	قيد التصنيف	ساحلي	23	66	حي المصنع – القالة–
16	فندق النورس	نجمتين	حضري	53	130	حي شارف بشير - بلدية بوثلجة
17	فندق إيفيان	نجمتين	ساحلي	41	80	نهج إيفيان – بلدية القالة
18	المركب السياحي المهدي	نجمة واحدة	حضري	24	72	الطريق الوطني رقم 44 - عين العسل
19	قرية عطل كارل بوا	نجمة واحدة	ساحلي	40	144	موقع البطاح – بن مهيدي
20	قرية عطل التعاضدية العامة لمواد البناء	نجمة واحدة	ساحلي	186	400	موقع البطاح - بن مهيدي
21	فندق جيهان	نجمة واحدة	ساحلي	22	44	شبه الجزيرة- القالة–
22	المركب السياحي البحيرة 02	نجمتين	حضري	16	40	الطريق الوطني رقم 44- بلدية بحيرة الطيور -
23	إقامة فندقية دار العز	ثلاثة نجوم	ساحلي	16	80	طريق بوليف 01 – القالة–
المجمـوع				**767**	**1965**	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف،2023.

أما بالنسبة لوكالات السياحة والأسفار المعتمدة في الولاية فهي 30 وكالة معتمدة، مقسمة إلى 22 وكالة أم و08 فروع استقطبت 2947 سائح في سنة 2023 ، وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (02-10): عدد الوكالات السياحة والأسفار المعتمدة والأدلاء السياحيين

العدد الإجمالي لوكالات السياحة والأسفار المعتمدة	وكالات سياحة وأسفار (أم)	وكالات سياحة وأسفار (فروع)	عدد زبائن وكالات السياحة	عدد الأدلاء السياحيين
30	**22**	**08**	**2947**	**02**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2023.

المطلب الثاني: الاستثمار في المشاريع القاعدية

خصصت ولاية الطارف في سنة 2023 مبلغ 3.790.995.000 دج لتهيئة ونشأة 45 مشروع جديد مقسم على 12 مديرية، في حين خصص مبلغ 82.034.000 دج لإعادة تقييم 17 مشروع مقسم على 5 مديريات كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (02-11): مشاريع البرنامج الجديد 2023 (10^3 دج)

حافظة البرامج	البرنامج الجديد		إعادة التقييم	
	عدد العمليات	المبلغ	عدد العمليات	المبلغ
المالية (الجمارك)	1	15.000	/	/
المالية (الضرائب)	/	/	1	3.734
التربية	17	1.101.000	13	370.660
التعليم العالي	1	50.000	1	379.640
التكوين المهني	4	60.000	1	55.000
الثقافة	2	180.000	/	/
الشباب والرياضة	4	230.000	/	/
الغابات	4	155.960	/	/
التعمير والتهيئة	2	600.000	/	/
الأشغال العمومية	3	529.035	/	/
الموارد المائية	1	500.000	/	/
الصحة والسكان	4	350.000	1	20.000
الصيد البحري	2	20.000	/	/
المجموع	45	3.790.995	17	829.034

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023.

يوضح الجدول السابق مشاريع البرنامج الجديد لولاية الطارف، حيث خصص مشروع جديد للكل من الجمارك، التعليم العالي، مديرية الموارد المالية، ومشروعين جديدين لكل من مديرية الثقافة، مديرية التهيئة والتعمير ومديرية الصيد البحري، في حين خصص ثلاث مشاريع جديدة لمديرية الأشغال العمومية، و17 مشروع جديد لقطاع التربية، وأربعة مشاريع جديدة لكل من التكوين المهني، مديرية الشباب والرياضة، الغابات والصحة والسكان.

المطلب الثالث: تطور الاستثمار في القطاع الفلاحي بالولاية

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على واقع تطور الاستثمار في القطاع الفلاحي بولاية الطارف.

1-الإنتاج الفلاحي

نظرا للاعتمادات المالية التي استفادت منها ولاية الطارف للنهوض بالفلاحة وتطويرها ومنه تحسين المستوى المعيشي لسكانها، وزيادة الإنتاج المحلي، ويبن الشكل الموالي تطور الإنتاج الفلاحي بنوعيه الزراعي والحيواني بالولاية:

الشكل رقم (02-02): نمو الإنتاج الفلاحي للفترة 2006-2022 (الوحدة مليون دج)

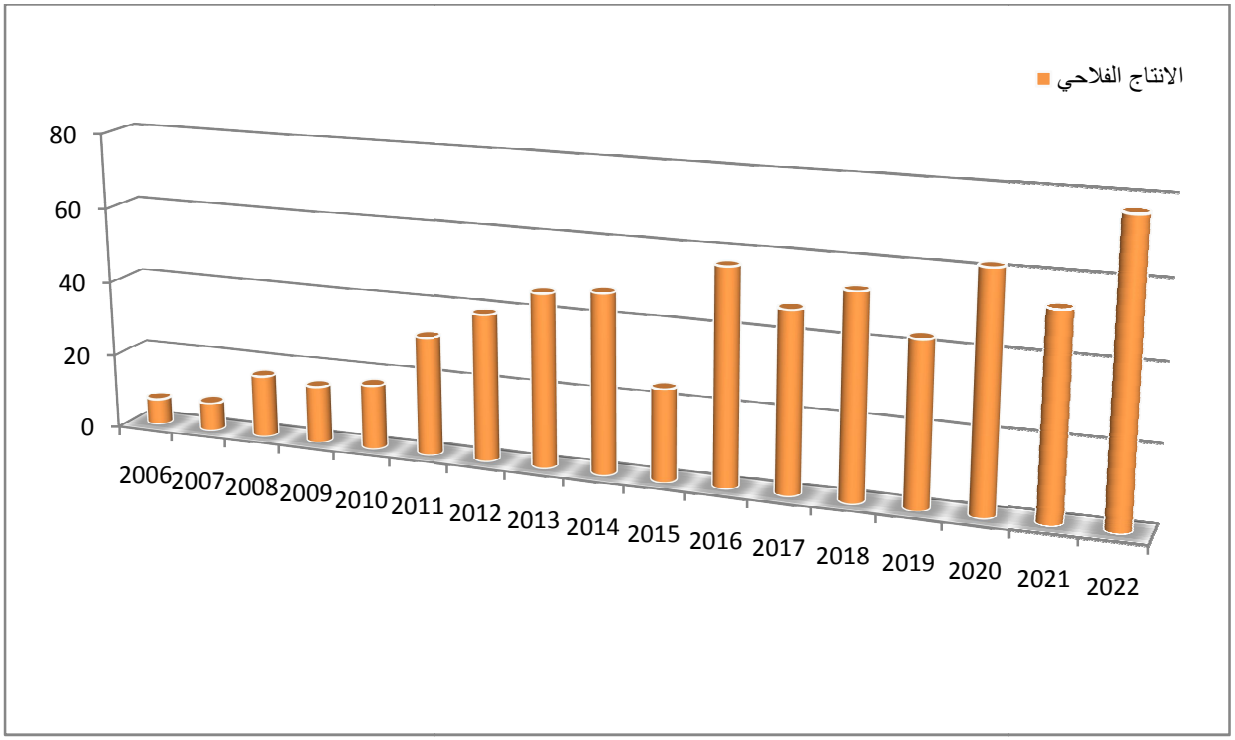

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية من مديرية الفلاحة لولاية الطارف.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الإنتاج الفلاحي بنوعيه الزراعي والحيواني بالولاية عرف نموا وتحسنا للأفضل وبلغ مقدار 47.36 مليون دج سنة 2014، مقارنة بسنوات 2006 و2007 حيث بلغ 7 مليون دج، و7.5 مليون دج على التوالي، وارتفع سنة 2016 ليبلغ أعلى مستوى له منذ بداية الإصلاحات التنموية المتتالية التي أقرتها الحكومة منذ سنة 2000 ثم يعود إلى التذبذب من جديد بفعل فيروس كورونا وتأثيره على أوضاع البلاد ليرتفع بعد ذلك في سنة 2022 ليصل إلى ذروته بلغ 76.7 مليون دج.

2-تركيبة المحاصيل الفلاحية بولاية الطارف

تتميز الولاية بتنوع المحاصيل والمنتجات الفلاحية بشقيها الزراعية والحيوانية كما يلي:

-الحبوب :تتركز شعبة الحبوب في الولاية على القمح اللين والصلب والشعير، وبعد تنفيذ البرامج التنموية لإنعاش القطاع الفلاحي، كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومخطط التجديد الفلاحي والريفي، شهد القطاع تحسن تدريجي نتيجة الاعتمادات المالية المسخرة لذلك، وشهدت شعبة الحبوب تناوب بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة 2000 إلى غاية 2008، حيث بلغ متوسط الإنتاج لهذه الفترة ما يقارب 239الف قنطار، وبعد انتهاج السياسة الجديدة للإصلاح الفلاحي والريفي سنة 2009 شهدت هذه الشعبة نموا متواصلا حيث ارتفع الإنتاج من 213 ألف قنطار سنة 2009، وبلغ 324444 قنطار عام 2023.

-الخضر ومحاصيل الصناعة الغذائية :شهدت شعبة إنتاج الطماطم والكاكاو والتبغ والخضر المختلفة، والتي تمثل اغلبها كمدخلات الصناعات الغذائية، نموا مستمرا خلال فترة الإصلاحات التي أقرتها الحكومة ما نتج عنه تصدر ولاية الطارف المرتبة الثانية في إنتاج الطماطم بنسبة 64.72% وطنيا لسنة 2023.

-الحليب :قدر إنتاج الحليب بالولاية 39845 هكتولتر في نهاية سنة 2021، بعدما كان 32 مليون و47 مليون لتر 2001 و2009 على التوالي، حيث شهد نموا مستمرا، ما يعكس تزايد إمكانيات الولاية من رؤوس الأبقار والأغنام حوالي 53266 رأس للبقر منها حوالي 43 ألف رأس بقرة حلوب، و119293 ألف من رؤوس الغنم، و 29072 رأس من الماعز في نهاية سنة 2023 زيادة على السياسات السعرية، والتسويقية الخاصة بدعم الحليب، إلا أنه في سنة 2023 انخفض إلى 21808 ألف لتر.[1]

-اللحوم :حسب معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف عرف هذا المنتوج نموا متذبذبا ومتناوبا بين الارتفاع والانخفاض، بلغ سنة 2017 نسبة 14% بعد أن كان 11% سنة 2015 من إجمالي الإنتاج الفلاحي للولاية، وتعود أسباب التذبذب إلى ظهور بعض الأمراض المعدية التي شهدتها الثروة الحيوانية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث بلغ إنتاج اللحوم الحمراء في نهاية سنة 2023 قيمة 63634 ألف أما اللحوم البيضاء بلغت 14509 ألف.

3- الاستثمار الفلاحي

بعد تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي المتضمن جملة من الإجراءات التحفيزية والمساعدات المالية والجبائية، شجع العديد من الفلاحين والمستثمرين في القطاع على انجاز مشاريعهم بالولاية، والجدول الموالي يوضح تعزيز البنية التحتية للقطاع الفلاحي في الولاية.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2023.

الجدول رقم (02-12): الاستثمار الفلاحي لولاية الطارف لسنة 2023

الاستثمار الفلاحي	المستثمرات الفلاحية الجماعية	المستثمرات الفلاحية الفردية	حق الامتياز	المزارع النموذجية	المذابح البلدية	غرف التبريد م3	وحدات التحويل	المجموع
عدد المستثمرات الفلاحية	1161	1520	2618	06	8	8	6	5305
المساحة الفلاحية (هكتار)	23690	6187.3	29795	1185.09	250 رأس في اليوم	48580	7500	60857.39
المساحة الفلاحية المستغلة (هكتار)	23223	6009	29558	/	/	/	/	58790

المصدر :مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2023.

-**الإنتاج الحيواني** :تتميز الولاية بثروة حيوانية متنوعة منها: تربية الأغنام، الأبقار، الماعز، الدجاج، وتربية الأرانب والنحل، حيث بلغ عدد الأبقار 81525 رأس منها 37245 بقرة حلوب عام 2001، ليرتفع 97800 رأس و98130 رأس سنة 2014 و2015 على التوالي، ما يعكس حجم القروض الفلاحية المدعمة لتربية الابقار والعجول، إلى جانب برامج العناية الصحية، وحملات التلقيح الوطنية المبرمجة بصفة دورية، غير أن التراجع الإنتاجي سنتي 2016 و2017 كان نتيجة الأمراض المعدية والخطيرة التي شهدتها الثروة الحيوانية، خاصة لدى الأبقار والأغنام، انعكس مباشرة حجم الإنتاج ومدى نموه، إلا أنه عاد للصعود في سنة 2023 حيث بلغ 53266 رأسا،[1] أما بالنسبة لإنتاج الدجاج والديك الرومي، فهو في نمو.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2023.

المطلب الرابع: تطور الاستثمار في القطاع المؤسساتي والصناعي

سيتم من خلال هذا المطلب عرض تطور الاستثمار في القطاع المؤسساتي والصناعي من خلال عرض تطور المشاريع الممولة في إطار كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

1-المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف

وهي هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت إشراف وزارة التضامن الوطني، الأسرة وقضايا المرأة، ولكي تؤدي المهام الموكلة إليها، اعتمدت الوكالة نموذج التنظيم اللامركزي، حيث تضم ستة هياكل مركزية ، 04 مديريات وخليتين)، عشرة مديريات جهوية وتسعة وأربعون مديرية ولائية منها اثنتين بالجزائر العاصمة مدعمة بـ 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.

وقد بلغ عدد العمال على مستوى وكالة ولاية الطارف خلال هذه السنة 45 عاملا، وتقع الوكالة في حي سيدي بلقاسم ولاية الطارف.[1]

ويمكن توضيح تطور المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف للفترة 2016-2020 في الشكل التالي:

شكل رقم (02-03): تطور المشاريع الممولة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف للفترة (2016-2020)

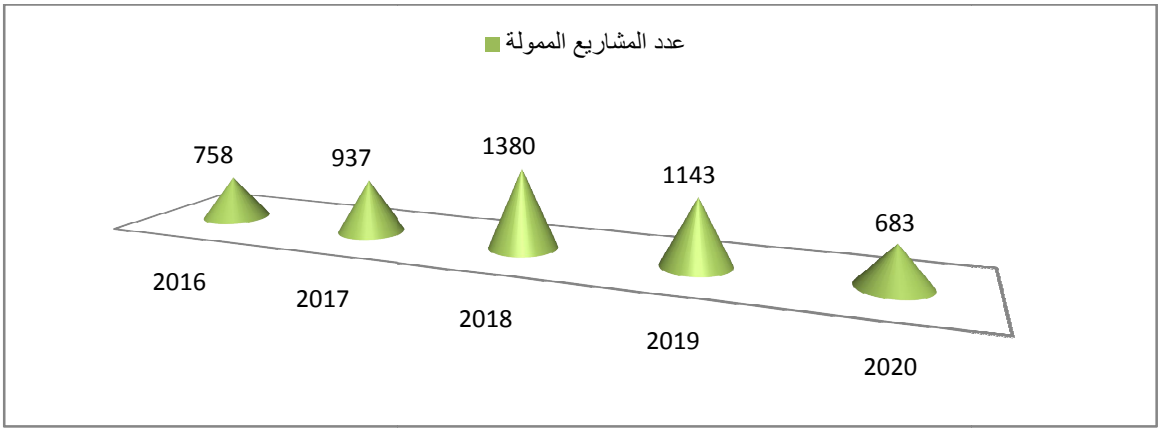

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف.

تبين المعطيات الواردة في الشكل السابق مجموع المشاريع الممولة من قبل الوكالة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية 2020 حيث بلغ عددها 4901 مؤسسة ، حيث نلاحظ من الجدول أن هناك تزايد ثم تناقص في عدد المشاريع المجدولة من طرف الوكالة خلال الفترة 2016-2020 اذ يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

[1] معلومات مقدمة من طرف مسؤولي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف.

–المرحلة الأولى : من سنة 2016 إلى سنة 2018 عرفت تزايدا كبيرا في عدد المشاريع، وذلك نظرا للتسهيلات والتدابير التي وضعتها الحكومة سنة 2016 ، وكذا الدور الذي لعبته اللجنة المحلية لانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع في رفع الضغوط والعراقيل البنكية التي كانت تواجه أصحاب المشاريع بالإضافة إلى دور المرافقة التي ساعدت على تذليل الصعوبات والعقبات، ومكنت من استحداث المشاريع حيث بلغت المشاريع الممولة ذروتها سنة 2018 وقدرت بـ 1380 مشروع.

–المرحلة الثانية : من سنة 2018 إلى سنة 2020 والتي تميزت بتراجع كبير مقارنة بالمرحلة السابقة، ويعود السبب إلى تجميد العديد من الأنشطة خاصة في قطاع الخدمات، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها البلاد في آخر السنتين بفعل جائحة كورونا كوفيد 2019 وآثارها السلبية خاصة على المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الذي تم إغلاق مجملها ، بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقد تم تقليص عدد لجان التأهيل تفاديا لانتشار العدوى وبالتالي تقليص قبول مشاريع المقاولين الجديدة.

وتوزعت المشاريع المحدثة في إطار الوكالة على القطاعات الاقتصادية بالكيفية التالية:

الجدول رقم(02–13) توزيع عدد المؤسسات المنشأة في ANGEM حسب قطاع النشاط للفترة 2016–2020

القطاع	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة	38	57	132	97	34
الأشغال العمومية	37	52	92	83	23
الخدمات	88	126	198	146	66
الصناعات المصغرة	489	545	697	638	466
التجارة	08	29	74	32	05
الحرف والصناعات التقليدية	98	128	187	147	89
المجموع	758	937	1380	1143	683

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعات المصغرة يعتبر أهم قطاع يستقطب الشباب لإنشاء مؤسسات في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف، فغالبية الشباب يتجهون إلى المشاريع الصغيرة والسهلة والتي يكون فيها الربح أكيد، كما أنها لا تحتاج إلى مؤهلات عالية للحصول عليها، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الحرف والصناعات

التقليدية أغلبها نشاطات الحدادة والنجارة والحلاقة، ثم يأتي قطاع الخدمات في المترتبة الثالثة ويأتي في أدنى المراتب على التوالي قطاع الفلاحة بالرغم من الميزة النسبية للولاية التي هي ذات طابع فلاحي، الأشغال العمومية، والتجارة.

كما يلاحظ انخفاض في عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف في جميع القطاعات خلال سنة 2020 ويمكن تفسير ذلك بالوضع الاقتصادي الذي شهدته الجزائر بفعل وباء كورونا في هذه السنة.

كما تمكنت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف من تحقيق العديد من المشاريع في النشاطات الحرفية والتجارية حيث هذه المشاريع عملت على توفير عدة مناصب شغل والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم(02-04): مساهمة المشاريع المحدثة في ANGEMفي توفير مناصب العمل خلال الفترة 2016-2020

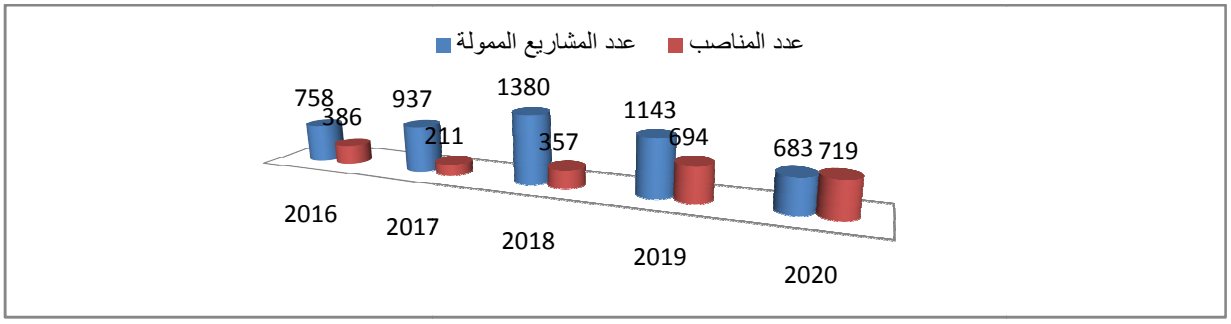

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف.

من خلال الشكل يلاحظ أن هناك تناسب بين المشاريع المنشاة ومناصب الشغل المحدثة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف خلال فترة الدراسة من 2016-2020 حيث بلغت ذروتها سنة 2020 بتحقيق 719 منصب عمل عند استحداث 683 مشروع ممول حيث تم إقبال الشباب على المشاريع السهلة والتي يمكن من خلالها تحقيق أرباح مقبولة وتكاليف أقل.

كما يتبين الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل الشباب لمؤسساتهم في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، حيث تميزت هذه الفترة بتوفير عدد معتبر من مناصب الشغل التي حققتها هذه المشاريع.

2- المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الطارف

بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94/11 المؤرخ في 20 ماي 1994 والمتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لفائدة العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب لا إرادية ترجع إلى حل مؤسساتهم وتسريحهم من العمل لأسباب اقتصادية، وقد بلغ عدد العمال على مستوى وكالة ولاية الطارف خلال هذه السنة 37 عاملا، وتقع الوكالة في حي 168 مسكن بلدية وولاية الطارف.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف مسؤولي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الطارف.

ويمكن عرض تطور المشاريع الممولة في إطار الوكالة خلال الفترة 2016-2021 في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-14) : تطور المشاريع المحدثة في CNAC للفترة (2016-2021)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المشاريع المحدثة	87	158	200	639	287	337

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

يبين في الجدول أعلاه تطور عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2016 إلى غاية سنة 2021، حيث يلاحظ أن هناك تزايد ثم تناقص في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق، حيث عرفت المرحلة من سنة 2016 إلى سنة 2019 تزايدا كبيرا في عدد المشاريع، وذلك نظرا للتسهيلات والتدابير التي وضعتها الحكومة سنة 2016، بالإضافة إلى دور المرافقة التي ساعدت على تذليل الصعوبات والعقبات، ومكنت من استحداث المشاريع، أما من سنة 2019 إلى سنة 2020 عرفت تراجع كبير في عدد المؤسسات الممولة، ويعود السبب إلى تجميد العديد من الأنشطة خاصة في قطاع الخدمات، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها البلاد في آخر السنتين بفعل جائحة كورونا كوفيد 2019 وأثارها السلبية خاصة على المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الذي تم إغلاق مجملها، وعلى الصندوق حيث تم التقليل من استقبال مشاريع المقاولين، لتعود للإرتفاع في سنة 2021 حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 337 مشروع.

حيث توزعت المشاريع المحدثة في إطار الوكالة على القطاعات الاقتصادية بالكيفية التالية:

الجدول رقم (02-15): توزيع عدد المؤسسات المحدثة في CNAC حسب قطاع النشاط للفترة 2016-2021

القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الفلاحة	49	104	105	313	120	115	806
الأعمال الحرة	/	05	01	20	08	02	36
الخدمات	25	08	10	16	05	10	74
الصناعات المصغرة	04	03	04	14	05	23	53
البناء والأشغال العمومية	/	03	04	08	09	04	28
الحرف والصناعات التقليدية	07	33	75	265	139	181	700
الصيد البحري	02	02	01	03	/	/	08

صيانة	/	/	/	01	02	03
المجموع	87	158	200	639	287	337	1708

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الفلاحة يعتبر أهم قطاع يستقطب الشباب لإنشاء مؤسسات في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف حيث بلغ عدد المشاريع الممولة للفترة (2016-2021) 806 مشروع، وذلك لما تكتسيه الولاية من مقومات وامتيازات فلاحية كبيرة تدفع الشباب للاهتمام بهذا لقطاع، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الحرف والصناعات التقليدية بـ 700 مشروع لنفس الفترة فغالبية الشباب يتجهون إلى المشاريع مضمونة الربح وأقل مخاطرة، كما أنها لا تحتاج إلى مؤهلات عالية للحصول على هذا النوع من المشاريع، ثم يأتي قطاع الخدمات في المترتبة الثالثة بـ 74 مشروع ويأتي في أدنى المراتب على التوالي قطاع الأعمال الحرة، الصناعات المصغرة، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري والصيانة ، فبرغم من أن الولاية تمتاز بالصيد البحري إلا أنها تفتقر لدعم المؤسسات في هذا المجال بسبب ضعف عدم رغبة توجه المقاولين إلى هذا النشاط.

كما حقق الصندوق نقلة نوعية في مساهمته في ترقية النشاط الاجتماعي والاقتصادي ولاسيما بعد تحوله إلى مؤسسة استثمارية تساهم في خلق مناصب شغل مما يساهم في القضاء على ظاهرة البطالة، وذلك من خلال القروض، الذي يعطى أهمية خاصة للحياة الاقتصادية ولأن القرض يقدم خدمة ضرورية للفرد الذي لا يستطيع أسلوب آخر أن يقدمها، وقد يكون معنويا وماديا، فالقرض يعتبر من أعظم أساليب توظيف الأموال واستثمارها بشكل يحقق الهدف المعنوي وماديا، ولكنه ممنوع منعا قاطعا من اعتباره وسيلة لتحقيق عائد اقتصادي، حيث يمكن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف من تحقيق العديد من المشاريع في النشاطات الحرفية والتجارية والجدول الموالي يوضح مساهمة المشاريع المحدثة في توفير مناصب العمل:

الجدول رقم (02-16): مساهمة المشاريع الممولة في CNACفي توفير مناصب العمل خلال الفترة 2016-2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المشاريع الممولة	87	158	200	639	287	337
عدد المناصب	386	212	357	694	679	810

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك تناسب بين المشاريع المنشاة ومناصب الشغل المحدثة في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف خلال فترة الدراسة من 2016-2021 حيث بلغت ذروتها سنة 2021 بتحقيق 694 منصب عمل عند استحداث 810 مشروع ممول حيث تم إقبال الشباب على مشاريع النقل، كراء السيارات والأنشطة الخدمية ذات الربح السريع وقلة المخاطرة التي لا تتطلب مؤهلات عالية.

كما يظهر انخفاض معدلات البطالة في الولاية مما يؤكد الدور الذي يقوم به الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تحقيق التنمية المحلية لكن بمعدلات ضعيفة وهذا ما يوضح أن الصندوق يمكن أن يكثف جهود أكثر للرفع من معدل التشغيل في ولاية الطارف وتحقيق التنمية المحلية.

3-إنجازات قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف

في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف تم منح 7717 بطاقة حرفي في مختلف التخصصات منذ نشأة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالولاية في أكتوبر 2009 وإلى غاية بداية 2020، وسمح ذلك باستحداث مناصب عمل لكن تبقى ضعيفة ولا تصل إلى الأهداف المنشودة، حي تمت عملية التأهيل خلال سنة 2020 بتمكين 603 شاب من شهادة تأهيل، كما عرفت الجلسات الدورية التأهيلية التي تنظمها الغرفة بمقرات المؤسّسات العقابية الثلاثة المتواجدة بولاية الطارف تأهيل 157 نزيل في مختلف النشاطات، وبلغ العدد الإجمالي للتأهيلات المهنية 8985 مؤهل عبر الورشات الحرفية و3349 مؤهل من المؤسّسات العقابية[1] .

[1] النشرية الإعلامية لغرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الطارف، 2020، ص 03.

المبحث الثالث: سبل تفعيل الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف

سيتم من خلال هذا المبحث عرض سبل تفعيل الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف وذلك من خلال عرض المعيقات المتسببة في ذلك في مختلف القطاعات والتعرف على سبل تفعيلها.

المطلب الأول: معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف وسبل تفعيله

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف وكذلك سبل تفعيله الأساسية.

1-معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف

تتمثل أهم معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف في النقاط التالية:

- ضعف قدرات الإيواء والإطعام السياحي، هذا على المستوى الكمي والكيفي، أي تدني جودة الخدمات السياحية، حيث تتميز معظم الطاقات الفندقية برداءة خدماتها وسوء الاستقبال للزبائن العاديين، ويقابل ذلك الغلاء الفاحش في أسعار الخدمات المقدمة؛

- ضعف الهياكل المتعلقة بالسياحة، أي الخدمات المرفقة بالسياحة التي تدخل في إطار إرضاء الزبون السياحي، مثل خدمات الإقراض البنكي، الاتصالات بشتى أنواعها، العلاج وغيرها؛

- ضعف تأهيل الموارد البشرية وقمة احترافية عمال ومستخدمي القطاع السياحي، الذي كان له نتائج وخيمة على مستوى الخدمات؛

- نقص فعالية مناطق التوسع السياحي، مما أدى إلى تراجع نسبة الوافدين إليها؛

- يعد التدهور البيئي من بين العوامل الرئيسية التي تنفر السياح من قصد الوجهة للولاية، فكثرة النفايات وانتشار التلوث والأمراض وانعدام النظافة، يضاف إلى ذلك ظاهرة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ التي تؤثر بشكل مباشر في التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ؛

- قلة الجمعيات السياحية: وعدم قيامها بدور فعال في ترقية الصورة السياحية للولاية على المستويين الداخلي والخارجي؛

- عدم وجود سياسية تسويقية: ذات فعالية يساهم فيها القطاع الحكومي مع الخاص في المجال السياحي، وقلة البرامج الاعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للإعلام الدولي والتي تبرز خصائص المنتج السياحي للولاية وتنوعه وأماكن تواجده وكيفية الحصول عليه؛

- ضعف الحصول على وسائل النقل ونوعيته؛

- يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية إلا انه يتعرض لمشاكل تحد من مردوديته وفعاليته، وتتمثل أهم العوائق في مشكلة العقار السياحي (سوء التسيير، عدم دقة الدراسات، تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها...).

2- سبل تفعيل القطاع السياحي في ولاية الطارف

تتمثل سبل تفعيل القطاع السياحي في ولاية الطارف فيما يلي:

- تسهيل الحصول على الأراضي لإنجاز المشاريع؛
- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية؛
- إدراج النشاطات الصناعية التقليدية ضمن عملية الترويج للمنتوج السياحي خاصة في المعارض؛
- تحفيز أصحاب المؤسسات السياحية والفندقية على عرض المنتجات التقليدية المحلية وتخصيص أماكن للعرض؛
- إشراك جمعيات الصناعات التقليدية ضمن برامج التظاهرات السياحية؛
- الاتصال الدائم بالمستثمرين، من أجل الإطلاع على مدى سير الأشغال والتدخل لدى المصالح المختصة في حال ما تطلب ذلك؛
- دراسة مخططات المشاريع الفندقية وتحويلها إلى الوزارة الوصية في أسرع الآجال.

وعموما يمكن القول إن مسار التنمية السياحية بالولاية في مرحلة الانطلاق، وبالتالي فهو يحتاج إلى جهود كثيرة ومتعددة الاتجاهات ويعتقد أنه من الأهمية إشراك القطاع الخاص في هذا المسعى.

المطلب الثاني: معيقات القطاع الفلاحي في ولاية الطارف وسبل تفعيله

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على معيقات القطاع الفلاحي في ولاية الطارف وكذلك سبل تفعيله الأساسية.

1- معيقات القطاع الفلاحي في ولاية الطارف

يعاني القطاع الفلاحي في ولاية الطارف من العديد من المشاكل والمعيقات التي كانت سببا في تراجع مردوده وعدم تحقيق الأهداف المسطرة في إطار المخططات التنموية، وبالرغم من الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية الكبيرة التي تتمتع بها الولاية إلا أن المشاكل الكثيرة التي يعاني منها القطاع الفلاحي منذ سنوات عديدة شكلت حاجزا كبيرا أمام نموه وتطوره، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- غياب تمويل عمليات هيكلة المحيطات الفلاحية الصغيرة (أقل من 10 هكتار) للمستثمرين الشباب؛
- فقدان التخزين بسبب عدم كفاية الطاقة الكهربائية في المحيطات الفلاحية الواقعة بشكل خاص جنوب الولاية؛
- نقص الإمداد بالكهرباء في بعض المناطق الفلاحية؛
- تسجيل عجز في إنشاء المسارات والطرق للوصول للمناطق الفلاحية والمناطق الجديدة التي سيتم إنشاؤها داخل الولاية؛
- صعوبة تسويق المنتجات الفلاحية؛
- تسجيل عجز في وحدات التصنيع والتعبئة والتخزين وغرف التبريد مقارنة بالفائض المتوقع في إنتاج عدة شعب فلاحية؛

-عدم الالتزام بالقوانين من جانب رابطات المزارعين والمربين وغياب المبادرات من طرفهم بهدف تطوير القطاع الفلاحي في الولاية؛

- عدم وجود آليات حديثة لإحصاء أعداد الماشية والأراضي الفلاحية في الولاية؛

- غياب الإطارات الفلاحية التي تقوم بحملات التوعية والإرشاد الفلاحي داخل الولاية؛

- سوء تسيير وإدارة الدعم من طرف المسئولين على القطاع الفلاحي؛

- عدم مسؤولية المستفيدين من هذه القروض واستغلالها في أمور خارج إطار النشاط الفلاحي؛

- اقتصار التمويل البنكي الفلاحي على مؤسسة مالية وحيدة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) لا يكفي لتنمية قطاع اقتصادي استراتيجي كالفلاحة لثقل وتشعب أنشطته، وتركزه بالمناطق الريفية؛

- أغلبية الفلاحين القاطنين في الولاية يجدون صعوبات في إثبات ملكيتهم لأراضيهم الفلاحية لأن قضايا إثبات الملكية تتميز بالتعقيد وتأخذ وقت كبير في الفصل فيها، حيث تتواجد أكثر من 80 % من الأراضي الفلاحية بالولاية في وضعية غير قانونية (خاصة أراضي "العرش") وبذلك فإن أصحاب هذه الأراضي يحرمون من أموال الدعم الموجهة لاستصلاح أراضيهم.

مما سبق يتضح أن المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في ولاية الطارف كثيرة ومعقدة مما يجعلها تؤثر على معدلات نمو القطاع وانخفاض مستوى الاستثمار الفلاحي في الولاية، وبذلك تؤدي إلى عدم تحقيق أهداف المخططات والبرامج المطبقة من طرف الدولة والتي خصصت لها إمكانيات مادية ومالية كبيرة لإنجاح هذه البرامج، وبالإضافة للمشاكل المذكورة فهناك العديد والعديد من المشاكل الأخرى التي يعاني منها القطاع الفلاحي في ولاية الطارف والتي تعجز المصالح الفلاحية في الولاية عن حلها منها سوء الظروف المناخية وظاهرة الهجرة الريفية وتحويل الأراضي الفلاحية إلى مناطق عمرانية.

2- سبل تفعيل القطاع الفلاحي في ولاية الطارف

يمكن تقديم بعض الحلول لمعالجة بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في ولاية الطارف والتي تتمثل في عدة عوامل تسمح لهذا القطاع بنجاحه واستمراريته، والتي يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية:

- تنويع وتحديث أنظمة الإنتاج الفلاحي داخل الولاية؛

- تعزيز تعبئة الموارد المائية في الولاية من خلال حفر الآبار والاستفادة من المياه الجوفية؛

- توسيع المساحات المروية مع الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المائية؛

- زيادة المساحة الصالحة للزراعة وذلك عن طريق إنشاء وترسيم محيطات فلاحية جديدة؛

- دعم وتعزيز جميع المناطق الفلاحية بالكهرباء؛

-تكثيف نشاطات استصلاح المحيطات الفلاحية الصغيرة (أقل من 10 هكتارات) والموجهة للمستثمرين الشباب وإعادة هيكلتها في أسرع وقت ممكن؛

- دعم وتشجيع الاستثمار في المشروعات الفلاحية؛

- تطبيق برنامج الإرشاد الفلاحي وتكثيف الحملات التوعوية والخرجات الميدانية؛

-تحسين مستوى وكفاءة الإطارات الفلاحية والمستخدمين العاملين في الإدارات والهياكل التي تنشط في المجال الفلاحي؛

- زيادة سعة المخازن وتوفير غرف تبريد كافية لتخزين وحفظ مختلف المنتجات الفلاحية؛

- تنظيم عمليات الذبح داخل الولاية (خاصة اللحوم الحمراء)؛

- إنشاء سوق جملة كبير داخل الولاية لبيع مختلف المنتجات الفلاحية؛

- إيجاد حلول قانونية للفلاحين الذين لديهم مشاكل في إثبات ملكية أراضيهم.

مما سبق يتضح أن القطاع الفلاحي في ولاية الطارف يعاني من العديد من المشاكل والمعيقات التي كانت سببا مباشرا في تراجع القطاع الفلاحي وعدم نموه، وبالتالي صعوبة تحقيق الهدف الأعظم ألا وهو تحقيق التنمية المحلية في الولاية، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الولاية سواء الإمكانيات الطبيعية أو المالية أو البشرية...، إلا أنه توجد نقاط إيجابية ومضيئة تجعل المسئولين والسكان متفائلين على مستقبل القطاع الفلاحي في الولاية، ولهذا يجب على المسئولين والقائمين على هذا القطاع التركيز على هذه الأمور الإيجابية وتطويرها وإيجاد الحلول للمشاكل في القريب العاجل.

المطلب الثالث : عوائق القطاع المؤسساتي والصناعي وسبل تفعيله في ولاية الطارف

للقطاع المؤسساتي والصناعي لولاية الطارف الكثير من العوائق التي تعترضه وعدة أفاق لاستمراريته ونجاحه .

1- عوائق القطاع المؤسساتي والصناعي في ولاية الطارف

يمكن تلخيص عوائق نجاح القطاع المؤسساتي والصناعي في ولاية الطارف في النقاط التالية:

-عدم توفر الشهادات التي تثبت المؤهلات المهنية لأصحاب المشاريع؛

- عدم احترام بعض المقاولين لمواعيد استحقاق الدين، مما تتطلب قيام بإجراءات إضافية ؛

-تعطل بعض المشاريع بسبب الإجراءات البنكية التي تتطلب مدة زمنية ؛

-اتخاذ الدولة لبعض القرارات كرد فعل ناتج عن فوضى أو مظاهرات يحد أو يعرقل من فعالية الوكالات الداعمة للمشاريع؛

- تحمل تكاليف كراء المحلات من قبل المقاولين وفي ظل غلائها ، يؤدي إلى تعطيل بعض المشاريع.

-تجميد للعديد من النشاطات مثل قطاع النقل؛

-تردد البنوك في منح الائتمان لصالح المشاريع المرتفعة المخاطر؛

-الأزمات المفاجئة مثل وباء كورونا "كوفيد 2019" الذي قلل من وتيرة منح الدعم للمشاريع.

2- سبل تفعيل القطاع المؤسساتي والصناعي في ولاية الطارف

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

-تبسيط الإجراءات اللازمة لإقامة المشاريع، وفي مقدمتها منح التراخيص من الجماعات المحلية وإيجاد المرافق؛

-تخصيص رؤوس أموال موجهة للمرأة بشكل خاص؛

-إحاطة المرأة بالتأهيل والتدريب الذي يمكنها من إقامة المشروعات الحديثة الواعدة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات؛

-خلق آليات جديدة تمكن الوكالات الداعمة من الحصول على الثقة والضمان لتشجيع آليات التشغيل وتمويل هذه المشاريع؛

-ضرورة العمل بآليات التشغيل المستحدثة لتمويل المؤسسات، وفتح المجال لإنشاء مؤسسات، وتطوير وتفعيل سوق المؤسسات المصغرة؛

-تشجيع إنشاء وكالات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات المصغرة، بحيث تقدم فرص للشباب؛

- الإكثار من الدورات والمؤتمرات، والمعارض الوطنية والدولية لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للاحتكاك وتبادل التجارب، لزرع روح مقاولاتية لدى المقاولين؛

-ترسيخ الروح المقاولاتية لدى أصحاب المشاريع من خلال تعزيز الدورات التكوينية لأصحاب المؤسسات الممولة والخاصة بكيفيات تسيير المؤسسة المصغرة وذلك قبل إيداع وتمويل الملف؛

-إقامة أيام تحسيسية إعلامية في مختلف البلديات بالتنسيق مع مديرية التشغيل والأجهزة الأخرى وتشجيع الشباب البطال للخوض في الاستثمار في المشاريع التالية:

*المشاريع الممولة في قطاع الإنتاج (الصناعي، الفلاحي، الحيواني)؛

*المشاريع الممولة في قطاع التكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصال؛

*المشاريع الممولة في قطاع البناء والهندسة المعمارية وأشغال الري؛

-المشاريع الفلاحية المنتجة.

المطلب الرابع : عوامل نجاح التنمية المحلية في ولاية الطارف

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغّير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن والسير به نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا بوجود عوامل مساعدة على ذلك، هذه الأخيرة التي يمكنها مواجهة العراقيل التي تعيق تحقيق التنمية المحلية، ومن بين هاته العوامل المساعدة يوجد:

1-العوامل المالية

إن العنصر المالي من أهم العوامل المساعدة في تحقيق التنمية المحلية، حيث أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها بكفاءة معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة يساعد كل هذا على تحقيق التنمية.

ومن بين أهم مصادر تمويل ولاية الطارف نجد الضرائب المحصلة بالولاية، ونظرا لصعوبة الحصول على مبلغ التحصيلات الضريبية بولاية الطارف لكل نوع من أنواع الضرائب، نكتفي بذكر ما تم التحصل عليه من إحصائيات متواضعة، حيث قدرت الضريبة على الدخل الإجمالي[1] "IRG"لدائرة الطارف المحصلة خلال السنوات 2017/2012 مبلغ 378 334 525 دج، في حين بلغت الضريبة الجزافية الوحيدة "IFU"[2] خلال السنوات 2018/2016 مبلغ 99 434 321 دج، وذلك في دائرة الطارف فقط وليس في الولاية ككل. وهذه الأرقام المعتبرة تجعل من الضرائب مصدرا هاما من مصادر التمويل لخزينة الولاية من جهة ولخزينة الدولة من جهة أخرى، خاصة وأنها تتميز بالتنوع والتعدد وهو ما يجعلها تساهم في تحقيق التنمية بالولاية.

أما في مجال التمويل فقد سجلت ولاية الطارف تطورا ملحوظا من خلال الفروع البنكية المتوفرة بالولاية .

2-العوامل البشرية

ويعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية، وذلك لأنه غاية التنمية ووسيلة تحقيقها، لذلك وجب التركيز على تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب، وذلك بتطبيق إستراتيجية محددة لتوفير مناب ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري في أي مشروع تنموي، وذلك لأن مختلف القطاعات تتطلب تشغيًلا لليد العاملة تختلف باختلاف نوع القطاع ومتطلباته، وكلما كانت الولاية تسير بخطى تنموية ثابتة كلما أثر ذلك بالإيجاب على قطاع التمويل في تلك الولاية، فالتنمية تتطلب توفير أكبر لليد العاملة وفي مختلف المجالات ، والجدول الموالي يبين عدد الموظفين بولاية الطارف حسب كل قطاع:

[1] **IRG**: **I**mpôt sur le **R**evenu **G**lobal.
[2] **IFU**: **I**mpôt **F**orfaitaire **U**nique.

الجدول رقم (02-17):عدد الموظفين بولاية الطارف حسب القطاعات

قطاع النشاطات	عدد المشتغلين	النسبة
الإدارة	30103	16.71
البناء و الري والأشغال العمومية	33669	18.69
الفلاحة الصيد البحري والغابات	34287	19.04
لصناعة	26328	14.62
الخدمات	22662	12.59
التجارة	26935	14.96
قطاعات أخرى	6090	3.39
المجموع	180074	100

- **المصدر**: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ وجود نسبة معتبرة من السكان العاملين بولاية الطارف، بلغ عددهم في جميع القطاعات 074 180 عامل، من أصل 495.685 سكان بالولاية، أي ما يقارب ثلث السكان موظفون، ويشغل قطاع الفلاحة والصيد البحري النسبة الأكبر من العاملين بنسبة بلغت 19.04 % ، أي ما يعادل 34287 عامل، وهذا نظرا للطابع الفلاحي والزراعي للولاية، واحتل قطاع البناء والري والأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة 18.69%، في حين يبقى القطاع الخدمات يتذيل ترتيب القطاعات من حيث عدد الموظفين بنسبة 12.59 % أي ما يعادل 22662 عامل .

وبالرغم من الأرقام المعتبرة لعدد الموظفين بالولاية، إلا أن قطاع التشغيل بالولاية يبقى قابل للتطوير، وعدد المشتغلين قابل للزيادة، نظرا لما تملكه الولاية من مقومات تجعلها قادرة على بعث التنمية في جميع القطاعات، وبالتالي توظيف عدد أكبر من العمالة، خاصة إذا ما تم بعث المشاريع المتوقفة بالولاية أو التي تسير بنسق متذبذب لتوظيف عدد أكبر من السكان.

3-العوامل التنظيمية

تتلخص العوامل التنظيمية المساعدة على تحقيق التنمية بولاية الطارف في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم شؤونها، وتعرف الإدارة المحلية بأنها: "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين بإتباع مبدأين رئيسيين هما: مبدأ الديمقراطية ومبدأ اللامركزية".[1]

[1] بن قديدح سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 502.

خلاصة الفصل

تتميز ولاية الطارف بمؤهلات وموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، حيث تتوفر الولاية على عدة أقاليم بفضل موقعها الجغرافي الذي يتوفر على التلال والهضاب والجبال، مما يعطيها الفرصة لتنويع الإنتاج الفلاحي، السياحي والمؤسساتي داخل الولاية، كما تتمتع الولاية بتوفر المياه الجوفية والسدود والآبار، والتي تستغل في عملية الري خاصة في الزراعة، وتمتعها بموارد بشرية وحيوانية متنوعة، كل هذه الموارد التي تتمتع بها الولاية تؤهل الولاية للنجاح في تحقيق التنمية المحلية من خلال الاستثمار في المشروعات الفلاحية، السياحية والمؤسساتية لتحقيق الأمن الغذائي وخلق مناصب شغل للقضاء على البطالة .

وبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة في ولاية الطارف إلا أنها لم تصل للطموحات المأمولة لدفع عجلة التنمية المحلية، وهذا راجع للعديد من المشاكل والعراقيل التي تعاني منها القطاعات في الولاية، أبرزها إشكالية العقار الفلاحي حيث يعتبر من أكبر المشاكل التي تؤرق المسؤولين على القطاع في الولاية بالرغم من أهميته الكبيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها عدم تسوية ملكية الأراضي واستغلال الأراضي بطرق غير قانونية، أيضا مشكلة نقص التمويل بالقروض حيث يعاني الفلاحون والمستثمرون في الولاية من صعوبة الحصول على القروض وذلك للشروط الكثيرة والمعقدة التي يفرضها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومختلف المؤسسات المالية الأخرى لمنح القرض، كما تعاني الولاية من سوء وضعية الأرياف بسبب الإهمال والتهميش وتفشي الأمية داخل الأوساط الريفية وغياب الوعي والإرشاد وسوء استغلال الموارد المتوفرة، وعدم متابعة الشباب المستفيد من القروض ضمن أجهزة دعم الشباب... والعديد من المشاكل الأخرى، لتبقى ولاية الطارف منطقة نائية تعاني من العديد من المشاكل أهمها التخلف، البطالة، التهريب، الفساد...

الخاتمة

إن عملية التنمية المحلية في الجزائر تتحكم فيها عدة متغيرات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي للمؤسسات المحلية في علاقتها وتفاعلها مع الدولة وبقية الفواعل المحلية التي تؤثر في صنع القرار المحلي، فإشكالية التنمية المحلية في الجزائر ليست إشكالية تقنية فقط، بل هي منظومة متكاملة تتفاعل فيها بيئة الجماعات المحلية مع محيطها السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والإداري، إذ أن هذه المتغيرات البيئية تؤثر بصفة كبيرة ومباشرة على أداء التنمية المحلية، حيث أنه لا يمكن الحديث عن نجاح برامج التنمية المحلية في الجزائر في ظل نظام اقتصادي يعتمد على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل، وأن أساس نجاحها متوقف على مدى مشاركة المواطنين، وكذلك في ظل منظومة إدارية تتميز بالتخلف والبيروقراطية في التسيير من طرف المنتخبين المحلين، وبانتشار الفساد بأشكاله المختلفة.

وبالتالي فتفعيل عملية التنمية المحلية في الجزائر يبقى متوقفا على مدى توفير بيئة ملائمة، من جميع النواحي سياسية اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مع إشراك جميع الفواعل المحلية في صنع برامج التنمية المحلية.

بعد التطرق لمقومات التنمية المحلية بولاية الطارف يمكن وصفها بأنها ولاية الإمكانيات الكبرى والمقدرات الكبيرة، خاصة في القطاعين الفلاحي والسياحي، من خلال المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة والشواطئ الخلابة والغابات والمناطق الرطبة التي منها ما هو مصنف عالميا، مروًرا بشريط ساحلي كبير وثروة سمكية ومرجان، وانتهاء بكونها ولاية حدودية تستطيع أن تكون قطبا لوجستيكيا مهما. لكن وللأسف واقعها اليوم لا يرق لمقدراتها ولا لآمال وتطلعات سكانها، فهي لازالت بعيدة عن التنمية رغم ما تملكه من مقومات تنموية في أغلب القطاعات.

اختبار الفرضيات:

– تحضى ولاية الطارف بمقومات تنموية تجعلها قادرة على تحقيق التنمية المحلية:

الفرضية محققة وذلك من خلال الإحصائيات المدرجة، والتي أثبتت امتلاك ولاية الطارف لمقومات اقتصادية معتبرة يجب استغلالها عقلانيا لتحقيق تنمية في مختلف القطاعات والمجالات.

– تفعيل الاستثمار في ولاية الطارف لم يرقى إلى المستوى المطلوب في تحقيق التنمية المحلية:

الفرضية محققة إذ تبقى التنمية بولاية الطارف ضعيفة رغم توفر المقّومات الاقتصادية بالولاية، ويتجلى ذلك من خلال المقومات الكبيرة الضائعة التي لم تستثمر فيها الولاية خاصة في المجال السياحي وكذا التأخر الكبير الذي يشهده إنجاز المشاريع بالولاية والذي يعرقل من تنميتها، لذلك فهي تحتاج لعوامل مالية وبشرية وتنظيمية ُ مساعدة للتنمية لمجابهة مختلف التحديات والمعوقات.

النتائج المتوصل إليها:

لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

- تعتبر ولاية الطارف ولاية المقومات التنموية الكبرى خاصة في القطاعين الفلاحي والسياحي، وتختص بزراعة الحبوب، الطماطم الصناعية، والخضراوات وبكميات معتبرة حيث أن القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الأولى محليا ؛

- تتوفر ولاية الطارف على إمكانيات سياحية ضخمة، أهمها: طول الشريط الساحلي، وحضيرة القالة المصنفة مهن قبل اليونسكو، والتي تضم بحيرات ومناطق رطبة مصنفة وفق آتفاقيات "رامسار" العالمية للأراضي الزراعية الخصبة ؛

- تحتل ولاية الطارف المرتبة الثانية في انتاج الطماطم؛

- تسجل الثروة الحيوانية مكانة هامة حيث تحتل تربية الأغنام والأبقار المرتبة الأولى ؛

- يواجه القطاع الفلاحي في ولاية الطارف عدة مشاكل عرقلة من تطوره ومن أهم هذه المشاكل هي أزمة المياه والجفاف خاصة في السنوات الأخيرة واتساع العمران على حساب الأراضي الزراعية؛

- وجود نسبة معتبرة من السكان العاملين بولاية الطارف، أي ما يقارب ثلث السكان موظفون؛

-بالرغم من أن مجهودات ولاية الطارف في تحقيق التنمية المحلية الفعلية لقطاعاتها إلا أنها مازالت بعيدة عن ركب التقدم وهذا راجع أساسا إلى ضعف البنية التحتية التي يتطلبها نظام شامل من العتاد وبرامج الرقمنة وكذا قلة الكفاءات والبحوث المتعلقة بهذا المجال.

اقتراحات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تقترح جملة من الاقتراحات تمثلت في:

-نشر ثقافة التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلان المحلي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية والمحلية مدعما بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد مجلات إعلامية محلية تعرف بالنشاطات التي تقوم بها، لتوفير المعلومات للمواطنين؛

-العمل على عصرنة القطاع الفلاحي باعتباره وعاء هام لاستيعاب العمالة خاصة عمال الريف وتنمية العملية الإرشادية الموجهة للفلاحين؛

- تحرير المبادرة الاستثمارية في كل القطاعات الاقتصادية خاصة الاستراتيجية منها كقطاعي الفلاحة والسياحية؛

- خلق مشاريع استثمارية من شأنها توليد قيمة مضافة ؛

– توفير بيئة إدارية ملائمة من خلال القضاء على العوائق البيروقراطية وشتى صور الفساد المعرقلة لسير الإجراءات المتعلقة بالاستثمار؛

–تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الولاية؛

–محاولة استرجاع الثقة بين الفلاح والدولة المتمثلة في أجهزتها الحكومية من خلال توسيع قنوات الاتصال بين الطرفين ووضع أهداف مشتركة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

– إعطاء المواطن معناه الكامل من خلال تطوير أطر مهيكلة وإجراءات شفافة تسمح للمواطنين بمناقشة السياسات العامة المحلية، وتبليغ وجهات نظرهم بغرض التأثير على القرارات؛

– القيام بتدابير كثيرة بما يضمن عملية ترشيد الأوعية العقارية المخصصة لحصة الاستثمار؛

– العمل على وضع قاعدة بيانات شاملة ومتجددة بصفة دورية تحتوي على جميع الفرص الاستثمارية حسب القطاعات، لتمكين المستثمرين من الإطلاع عليها والاستناد إليها في بناء مشروعاتهم.

– الاهتمام بالتطوير الإداري والبناء المؤسسي لجمعيات التنمية المحلية بتدريب العاملين والمتطوعين بها على أساليب الإدارة الحديثة، مما يسمح بتفعيل دور هذه التنظيمات في المشاركة الشعبية.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد من إثرائها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

– تأثير الاستثمار في القطاع الفلاحي على التنمية المحلية بولاية الطارف؛

– تأثير الإصلاحات القانونية والاقتصادية على التنمية الزراعية المستدامة في دول المغرب العربي؛

– مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر؛

– أهمية جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والاستثمار المحلي في تدعيم التحول الرقمي في الدول العربية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- بادر محمد علي وردم، (2003):العالم ليس للبيع،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن.

- جمال زيدان، (2014) : "إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، طبعة 2014، دار الأمة، الجزائر.

- حسن كريم حمزة،(2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2009): التنمية- اجتماعيا- ثقافيا- اقتصاديا- سياسيا- إداريا- بشريا، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر.

- حسين عمر،(2000): الاستثمار والعولمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

- حسين محمد حسين ، (1996)، " تنمية المجتمعات المحلية"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

- حمد محمد أحمد سويلم،(2009): الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر.

- شقيري نوري موسى وآخرون، (2012):إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عبد الله عبد الكري، (2008): ضمانات الاستثمار في الدول العربية - دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عبد العزيز قادري، (2006): الاستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي - ضمان الاستثمارات، دار هومة، الجزائر.

- عبد القادر خليل،(2011): البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية، دار القصبة للنشر، الجزائر.

- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزلط، (2007): التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عميروش محند شلغوم، (2012): دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

- فؤاد بن غضيان، (2015): التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- مصطفى الجندي، (1987)، الادارة المحلية واستراتيجياتها، نشأة المعارف الاسكندرية، مصر.

- ميشيل تودارت، ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد محمود، (2009): التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية.

- هواري معراج وآخرون، (2013): القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- هوشيار معروف كاكامولا،(2003): الاستثمارات والأسواق المالية ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

-رمضان زياد ، (1998):مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

- أحمد طبوش، محمد لخضر، (2017): واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،العدد 02، جامعة بشار، الجزائر.

- اسماعيل قشام ، محمد شقراني، (2016): تمويل التنمية المحلية في الجزائر: المعوقات وسبل النجاح، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر.

- بزازي سامية، (2021): دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 06 ، العدد 01 ، الجزائر.

- بن قديدح سفيان، (2021): " مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف (الجزائر) – عرض إحصائيات لعدة سنوات بين الفترة 2020/2010- "مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 24، العدد 01 ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف ، الجزائر.

- حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي، (2017): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 01 ، جامعة وهران، الجزائر.

- ذنون يحيى، (2022): أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة 2010-2020 ، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الموصل، العراق.

- ربيعة بوسكار وآخرون، (2022): التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- زين منصوري، (2010): واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة شلف، الجزائر.

- سليم بلقاسمي، (2020): ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار (عامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 04، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر.

- عائشة موزاوي، (2017): القوانين والاجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر، اشارة لقانون رقم 09_16المؤرخ في 29شوال 1437الموافق ل 3غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، مجلة آفاق علوم الإدارة الاقتصاد، المجلد 01، العدد 02، جامعة المدية، الجزائر.

- عبد الله حجاب، (2017): التنمية المحلية (النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها)، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر.

- عقبة سحنون،(2019): محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العملية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- علي محبوب، علي سنوسي،(2020): أهمية القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني لبناء اقتصاد منتج خارج المحروقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02،جامعة مسيلة، الجزائر.

- فاطمة الزهراء حشروف، وحيدة صديقي، (2018): واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين المؤهلات والمعيقات، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد14 ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

- فاطمة الزهراء مغبر، سمير بطاهر، (2015): الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية، MECAS du cahiers les، المجلد 11، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر.

- فريدة كافي، زكية آكلي، (2017): التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة إقتصاديات المال والأعمالJFBE ، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

- محمد حاج قاسي، (2023): مسار التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر في إطار مقاربة الحوكمة ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد 06، العدد 01، جامعة محمد لونيسي، البليدة، الجزائر.

- محمد سليماني، علي بايزيد، (2015): أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية،العدد 03، جامعة المدية، الجزائر.

- يزيد تقرارت وآخرون، (2019): الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الراهنة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر.

-طهار ناصر، (2018): دراسة أثر إدراك السيّاح الأجانب في الجزائر لعناصر المزيج التسويقي لفنادق الخمس نجوم على صورتهم المدركة للجزائر كمقصد سياحي ، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 07 ، العدد 03، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

- أحمد نصير، (2014): أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 3 ، الجزائر.

- بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى،(2022/2021): واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة:2000-2018، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت، الجزائر.

- جلاط حياة ، (2021/2020): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسار نحو تحقيق التنويع الإقتصادي -عرض بعض التجارب الدولية-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.

- خيضر خنفري، (2010-2011): تمويل التنمية المحلّية في الجزائر - واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر.

- راشدة بورزامة، فاكية بلخلفة، (2021/2020):دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية جيجل 2021/2020 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

- رشيد ساطور، (2013): محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية، حالة الاستثمار الخاص، دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 3 ، الجزائر.

- ريم ثوامرية، (2019): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مقارنة للفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر.

- زينب رحماني، (2015/2014): دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

- عائشة عميش، (2017): دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- عبد السلام عبد اللاوي،(2011) : دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

- عواطف محسن ،(2008):إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- فاطمة الزهراء قدراوي، (2016/2015): ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- قريد عمر، (2015): "تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- مجدولين دهينة، (2017/2016): استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- محمد العيد بيوض، (2011): تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية- دراسة مقارنة: (تونس- الجزائر- المغرب)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.

- مودع إيمان، (2019): أهمية المؤشرات لاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- فرح بن سالم، (2021): واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد يوم 11 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

-ساعو باية، سيار زوبيد، (2021): قطاع الفلاحة في الجزائر، مداخلة حول رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد يوم 11 مارس، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

خامسا: القوانين والمراسيم التنفيذية والمناشير

- المادة 7من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

- المادة 15 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

- المادة 18 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

- قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر في 29 أوت 2009، المعدل والمتمم للجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 26جويلية 2009.

سادسا: التقارير والأوراق البحثية

- منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2022، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

- إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

- إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 17:22.

- إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 40، مارس 2022.

- النشرية الإعلامية لغرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الطارف، 2020.

- تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفترة المعنية.

- تقرير مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2023 .

- تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2023.

- تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، متاح على الموقع: https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 16:41.

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشريات(13،16،11،30،31،39،40) من العدد 40، من الموقع الالكتروني: www.mdipi.gov.dz consulté le 26/11/2023.

- منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

-إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف.

سابعا: مواقع الانترنيت الرسمية والموسوعات

1. باللغة العربية

- الموقع الالكتروني: https://www.ennaharonline.com/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22 على الساعة: 13:08.

- الموقع الالكتروني : -https://www.industrie.gov.dz/?-Actualites تم الاطلاع عليه يوم : 2023/12/01 على الساعة : 18:21.

- الموقع الالكتروني: investdz.com/2021/05/cgci-pme.html تم الاطلاع عليه يوم: 2023/11/24 على الساعة: 19:00.

- الموقع الالكتروني: /https://tadamsanews.dz تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22 على الساعة: 14:10.

- الموقع الالكتروني: /https://www.aljazairalyoum.dz تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22 على الساعة: 11:45.

- الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/152965-2023-12-04-19-18-17تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/14 على الساعة: 17:04.

- الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22 على الساعة: 13:01.

2.باللغة الأجنبية

-commune de wilaya De Taref http: //www,geohive.com, Date de consulté le : 22/01/2024 à : 18 :56.